... إزالة الستار ... عن ...

الجواب المختار لهداية المحتار

مسائل متعددة في العقيدة تمس الواقع أجاب عليها فضيلة الشيخ/

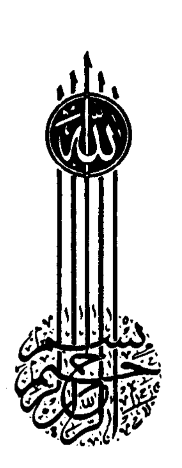
محمد بن صالح العثيمين

عضو هيئة كبار العلماء
والأستاذ المشارك بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية
وإمام وخطيب الجامع الكبير
بعنيزة

... إزالة الستار ... عن ...

الجواب المختار

لهداية المحتار



بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ ما معنى اخلاص العبادة لله تعالى ؟

بسم الله الرحمن الرحيم، من عنيزة في ١٤٠٢/٤/٢٤هـ

من محمد الصالح العثيمين إلى الأخ المكرم حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وصلني كتابكم الكريم المؤرخ ٢٤ من الشهر الماضي سرنا صحتكم الحمد لله على ذلك

سؤالكم عن الإخلاص لله تعالى فمعناه أن يقصد المرء بعبادته التقرب إلى الله تعالى والوصول إلى دار كرامته.

وإذا أراد بعبادته شيئا آخر ففيه تفصيل على حسب الأقسام التالية :

القسم الأول: أن يريد التقرب إلى غير الله تعالى في هذه العبادة ونيل الثناء عليها من المخلوقين فهذا يحبط العمل وهو من الشرك وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: قال الله تعالى: « **أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه** » .

القسم الثاني: أن يقصد بها الوصول إلى غرض دنيوي كالرئاسة والجاه والمال دون التقرب بها إلى الله تعالى فهذا عمله حابط لا يقربه إلى الله تعالى لقول الله تعالى ﴿ **من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ماصنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون** ﴾ والفرق بين هذا والذي قبله أن الأول قصد أن يثنى عليه من قبل أنه عابد لله تعالى وأما هذا فلم يقصد أن يثنى عليه من قبل أنه عابد لله ولا يهمه أن يثني الناس عليه بذلك .

القسم الثالث: أن يقصد بها التقرب إلى الله تعالى والغرض الدنيوي الحاصل بها مثل أن يقصد مع نية التعبد لله تعالى بالطهارة تنشيط الجسم وتنظيفه وبالصلاة تمرين الجسم وتحريكه وبالصيام تخفيف الجسم وإزالة فضلاته. وبالحج مشاهدة

المشاعر والحجاج، فهذا ينقص الإخلاص، ولكن إن كان الأغلب عليه نية التعبد فقد فاته كمال الأجر ولكن لا يضره ذلك باقتراف إثم أو وزر لقوله تعالى في الحجاج ﴿ **ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم** ﴾. وإن كان الأغلب عليه نية غير التعبد فليس له ثواب في الآخرة وإنما ثوابه ما حصّله في الدنيا وأخاف أن يأثم بذلك لأنه جعل العبادة التي هي أعلى الغايات وسيلة للدنيا الحقيرة فهو كمن قال الله فيهم ﴿ **ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أُعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون** ﴾. وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال يارسول الله رجل يريد الجهاد وهو يريد عرضا من عرض الدنيا فقال النبي ﷺ: « **لا أجر له** » فأعاد ثلاثا والنبي ﷺ يقول: « **لا أجر له** ». وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « **من كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه** » .

وإن تساوى عنده الأمران فلم تغلب نية التعبد ولا نية غير التعبد فمحل نظر والأقرب أن لا ثواب له كمن عمل لله تعالى ولغيره .

والفرق بين هذا القسم والذي قبله أن غرض غير التعبد في القسم السابق حاصل بالضرورة، فإرادته إرادة حاصلة بعمله بالضرورة وكأنه أراد ما يقتضيه العمل من أمر الدنيا. فإن قيل: ما هو الميزان لكون مقصوده في هذا القسم أغلبه التعبد أو غير التعبد. قلنا: الميزان أنه إذا كان لا يهتم بما سوى العبادة حصل أم لم يحصل فقد دل على أن الأغلب نية التعبد والعكس بالعكس. وعلى كل حال فإن النية التي هي قول القلب أمرها عظيم وشأنها خطير فقد ترتقي بالعبد إلى درجة الصديقين وقد ترده إلى أسفل السافلين قال بعض السلف: ما جاهدت نفسي على شيء مجاهدتها على الإخلاص.

فنسأل الله لنا ولكم الإخلاص في النية والصلاح في العمل .

٢- الوساوس التي يلقيها الشيطان في قلب المؤمن وعلاجها .

فهمت ما ذكرت من جهة مشكلتك التي أنت تخاف من نتائجها وأنا أقول لك أبشر بأنه لن يكون لها نتائج إلا النتائج الطيبة لأن هذه وساوس يصول بها الشيطان على المؤمنين ليزعزع العقيدة السليمة في قلوبهم ويوقعهم في القلق النفسي والفكري ليكدر عليهم صفو الإيمان بل صفو الحياة إن كانوا مؤمنين .

وليست حالك بأول حال تعرض لأهل الإيمان ولا هي آخر حال بل ستبقى مادام في الدنيا مؤمن. ولقد كانت هذه الحال تعرض للصحابة رضي الله عنهم فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء أناس من أصحاب رسول الله ﷺ فسألوه إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به فقال: « **أوقد وجدتموه قالوا نعم قال ذاك صريح الإيمان** » رواه مسلم وفي الصحيحين عنه أيضا أن النبي ﷺ قال: « **يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته** ». وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ جاءه رجل فقال: إني أحدث نفسي بالشيء لأن أكون حممة أحب إليَّ من أن أتكلم به فقال النبي ﷺ : « **الحمد لله الذي رد أمره إلى الوسوسة** » رواه أبو داود. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في كتاب الإيمان: والمؤمن يُبتلى بوساوس الشيطان، وبوساوس الكفر التي يضيق بها صدره، كما قال الصحابة: يارسول الله، إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به فقال: « **ذاك صريح الإيمان** ». وفي رواية ما يتعاظم أن يتكلم به قال: « **الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة** » أي حصول هذا الوسواس مع هذه الكراهة العظيمة له ودفعه عن القلب هو من صريح الإيمان كالمجاهد الذي جاءه العدو فدافعه حتى غلبه فهذا عظيم الجهاد إلى أن قال ولهذا يوجد عند طلاب العلم والعبادة من الوساوس والشبهات ما ليس عند غيرهم لأنه ـ أي الغير ـ لم يسلك شرع الله ومنهاجه بل هو مقبل على هواه في غفلة عن ذكر ربه وهذا مطلوب الشيطان بخلاف المتوجهين إلى ربهم بالعلم والعبادة فإنه عدوهم يطلب صدهم عن الله تعالى أهـ . المقصود منه ذكره في ص١٤٧ من الطبعة الهندية فإذا تبين لك أن هذه الوساوس من الشيطان فجاهدها وكابدها واعلم أنها لن تضرك أبدا

مع قيامك بواجب المجاهدة والإعراض عنها والانتهاء عن الانسياب وراءها كما قال النبي ﷺ: « **إن الله تجاوز عن أمتي ما وسوست به صدورها ما لم تعمل به أو تتكلم** » متفق عليه.

وأنت إن قيل لك هل تعتقد ما توسوس به وهل تراه حقا وهل يمكن أن تصف الله سبحانه به، لقلت ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم ولأنكرت ذلك بقلبك ولسانك وكنت أبعد الناس نفورا عنه، إذن فهو مجرد وساوس وخطرات تعرض لقلبك وشباك شرك من الشيطان الذي يجري من ابن آدم مجرى الدم ليرديك ويلبس عليك دينك، ولذلك تجد الأشياء التافهة لا يلقي الشيطان في قلبك الشك فيها أو الطعن، فأنت تسمع مثلا بوجود مدن هامة كبيرة مملوءة بالسكان والعمران في المشرق أو المغرب ولم يخطر ببالك يوما من الأيام الشك في وجودها أو عيبها بأنها خراب ودمار لا تصلح للسكنى وليس فيها ساكن ونحو ذلك، إذ لا غرض للشيطان في تشكك الإنسان فيها، ولكن الشيطان له غرض كبير في إفساد إيمان المؤمن، فهو يسعى بخيله ورجله ليطفيء نور العلم والهداية في قلبه ويوقعه في ظلمة الشك والحيرة والنبي ﷺ بيّن لنا الدواء الناجع الذي فيه الشفاء، وهو قوله: « **فليستعذ بالله ولينته** » فإذا انتهى الإنسان عن ذلك، واستمر في عبادة الله طلبا ورغبة فيما عند الله زال ذلك عنه بحول الله، فأعرض عن جميع التقديرات التي ترد على قلبك في هذا، الباب وها أنت تعبد الله وتدعوه وتعظمه ولو سمعت أحدا يصفه بما توسوس به لقتلته إن أمكنك، إذن فما توسوس به ليس حقيقة واقعة بل هو خواطر ووساوس لا أصل لها كما لو أنفتح على شخص طاهر الثوب قد غسل ثوبه لحينه ثم أخذ الوهم يساوره لعله تنجس لعله لا تجوز الصلاة به، فإنه لا يلتفت إلى هذا.

ونصيحتي تتلخص فيما يلي:

١ ــ الاستعاذة بالله والانتهاء بالكلية عن هذه التقديرات كما أمر بذلك النبي ﷺ .

٢ ــ ذكر الله وضبط النفس عن الاستمرار في هذه الوساوس .

٣ ــ الانهماك الجدي في العبادة والعمل إمتثالا لأمر الله وابتغاءً لمرضاته، فمتى التفتّ إلى العبادة إلتفاتا كليا بجد وواقعية نسيت الاشتغال بهذه الوساوس إن شاء الله .

٤ ـ كثرة اللجوء إلى الله والدعاء بمعافاتك من هذا الأمر وأسأل الله تعالى لي ولك العافية والسلامة من كل سوء ومكروه، وأرجو أن تواصلني بالكتابة عن حالك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٣ ـ من أسماء الله تعالى (الحي القيوم) .

لا شك أن من أسماء الله الحسنى (الحي القيوم) بل ورد أنهما اسم الله الأعظم لتضمنهما معاني أسماء الله وصفاته الذاتية والفعلية وهما مذكوران في ثلاث آيات من القرآن في آية الكرسي ﴿ **الله لا إله إلا هو الحي القيوم**﴾، وفي أول سورة آل عمران ﴿ **الله لا إله إلا هو الحي القيوم** ﴾، وفي سورة طه ﴿ **وعنت الوجوه للحي القيوم** ﴾ وآية الكرسي أعظم آية في كتاب الله من قرأها في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح، وأما قراءة الإسمين (الحي القيوم) بعدد حروفهما بالأبجد وما ذكرتم في سؤالكم من قراءتهما بعد صلاة الفجر على الصفة التي ذكرتم فكله كذب لا أصل له ولا يجوز العمل به .

٤ ـ هل الحنّان من أسماء الله تعالى ؟

لقد راجعت الأصول مسند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجة .

فقد أورده الإمام أحمد في المسند في عدة مواضع من الجزء الثالث ص١٢٠، ١٥٨، ٢٤٥، ٢٦٥ وأورده أبو داود في الجزء الأول ـ باب الدعاء ـ ص٣٤٣ وأورده النسائي في الجزء الثالث ـ باب الدعاء بعد الذكر ـ ص٤٤، وأورده ابن ماجة في الجزء الثاني ـ كتاب الدعاء ـ باب اسم الله الأعظم ـ ص١٢٦٨، وليس فيهن ذكر الحنّان سوى طريق واحدة عند الإمام أحمد فيها الحنّان دون المنان وهي التي في ص١٥٨، وليست باللفظ المذكور في الترغيب، واللفظ المذكور في الترغيب ليس فيه عند أحمد سوى ذكر المنان، وقد رأيت كلاما لشيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ أنكر فيه أن يكون الحنّان من أسماء الله تعالى، فإذا كانت الروايات أكثرها بعدم إثباته فالذي أرى أن يتوقف فيه والله أعلم .

٥ ـ أقسام صفات الله تعالى .

هذا تقسيم صفات الله تعالى باعتبار لزومها لذاته المقدسة وعدم لزومها فإنها تنقسم بهذا الإعتبار ثلاثة أقسام: صفات ذاتية وصفات فعلية وصفات ذاتية فعلية باعتبارين .

فأما الصفات الذاتية فيراد بها الصفات اللازمة لذاته تعالى التي لم يزل ولا يزال متصفا بها، مثل الحياة والعلم والقدرة والعزة والحكمة والعظمة والجلال والعلو ونحوها من صفات المعاني، وسميت ذاتية للزومها للذّات ومثل اليدين والعينين والوجه وقد تسمى هذه بالصفات الخبرية .

وأما الصفات الفعلية فهي التي تتعلق بمشيئة وليست لازمة لذاته لا باعتبار نوعها ولا باعتبار آحادها، مثل الاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، فهذه الصفات صفات فعلية تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها وهي صفات حادثة في نوعها وآحادها، فالاستواء على العرش لم يكن إلا بعد خلق العرش، والنزول إلى السماء الدنيا لم يكن إلا بعد خلق السماء والمجيء يوم القيامة لم يكن قبل يوم القيامة .

وأما الصفات الذاتية الفعلية، فهي التي إذا نظرت إلى نوعها وجدت أن الله تعالى لم يزل ولا يزال متصفا بها، فهي لازمة لذاته وإذا نظرت إلى آحادها وجدت أنها تتعلق بمشيئته وليست لازمة لذاته، ومثلوا لذلك بكلام الله تعالى فإنه باعتبار نوعه من الصفات الذاتية لأن الله لم يزل ولا يزال متكلما، فكلامه من كماله الواجب له سبحانه وباعتبار آحاد الكلام أعني باعتبار الكلام المعين الذي يتكلم به سبحانه متى شاء من الصفات الفعلية لأنه كان بمشيئته سبحانه .

وقد أشار إلى نحو مما ذكرنا في الفتاوي مجموع ابن قاسم ص١٥٠-١٦٠ مج ٦ .

وصرح بالقسمين الأولين في التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية ص ٢٠ للشيخ ابن رشيد .

٦- إثبات علو الله تعالى وحكم قول إن الله عن الجهات الست خالي وإنه في قلب المؤمن .

من محمد الصالح العثيمين إلى الأخ المكرم حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فقد جرى بيني وبينك بحث الليلة الماضية حول علوّ الله تعالى بذاته على خلقه، وذكرت لي أنك فهمت من العلماء عندكم أنهم ينكرون أن الله في السماء ويقولون إنه عن الجهات الست خالي وإنه في قلب العبد المؤمن، وقد ذكرت لك أن مذهب السلف رضوان الله عليهم أن الله تعالى بذاته فوق عباده وقد قال الله تعالى ﴿ **فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا** ﴾ وقال تعالى ﴿ **وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون. ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون** ﴾ وقال تعالى ﴿ **وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا** ﴾ وقال تعالى ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** ﴾ فإذا تبين أن طريقة المؤمنين عند التنازع هي الرجوع إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والسمع والطاعة لهما وعدم الخيار فيما سواهما، وأن الإيمان لا يكون إلا بذلك مع انتفاء الحرج وتمام التسليم، فإن الخروج عن هذه الطريق موجب لما قال الله تعالى ﴿ **ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا** ﴾ .

وعلى هذا فإن المتأمل في المسألة التي جرى فيها البحث بيني وبينك بعد ردها إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ يتبين له أن الكتاب والسنة قد دلا دلالة صريحة بجميع وجوه الدلالة على علو الله تعالى بذاته فوق خلقه بعبارات مختلفة فمنها:

١ ـ التصريح بأن الله تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ **أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور، أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير** ﴾ وقوله ﷺ في رقية المريض: « **ربنا الله الذي في السماء ..** » إلى

آخر الحديث رواه أبو داود وقوله ﷺ: « **والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها** » رواه مسلم .

٢ ـ التصريح بفوقيته تعالى كقوله تعالى ﴿ **وهو القاهر فوق عباده** ﴾ وقوله ﴿ **يخافون ربهم من فوقهم** ﴾ وقوله ﷺ: « **إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه أن رحمتي سبقت غضبي** ». رواه البخاري .

٣ ـ التصريح بصعود الأشياء إليه ونزولها منه والصعود لا يكون إلا إلى أعلى والنزول لا يكون إلا من أعلى كقوله تعالى ﴿ **إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه** ﴾ وقوله ﴿ **تعرج الملائكة والروح إليه** ﴾ وقوله ﴿ **يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه** ﴾ وقوله تعالى في القرآن ﴿ **لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد** ﴾ والقرآن كلام الله تعالى كما قال سبحانه ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله** ﴾ وإذا كان القرآن كلامه وهو تنزيل منه دل ذلك على علوه بذاته تعالى. وقوله ﷺ «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني... إلى آخر الحديث» وهو صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما. وفي حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي ﷺ علمه ما يقول إذا أوى إلى فراشه ومنه: آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت، وهو في صحيح البخاري وغيره.**

٤ ـ التصريح بوصفه تعالى بالعلو كما في قوله تعالى ﴿ **سبح اسم ربك الأعلى** ﴾ وقوله ﴿ **ولا يئوده حفظهما وهو العلي العظيم** ﴾ وقول النبي ﷺ سبحان ربي الأعلى .

٥ ـ إشارة النبي ﷺ إلى السماء حين يشهد الله تعالى في موقف عرفة ذلك الموقف العظيم الذي شهد فيه النبي ﷺ أكبر جمع من أمته حين قال لهم: « **ألا هل بلغت قالوا نعم فقال اللهم اشهد يرفع إصبعه إلى السماء وينكتها إلى الناس** ». وذلك ثابت في صحيح مسلم من حديث جابر وهو ظاهر في أن الله تعالى في السماء وإلا لكان رفعه إياها عبثا.

٦ ـ سؤال النبي ﷺ للجارية حين قال لها: « **أين الله قالت في السماء قال اعتقها فإنها مؤمنة** » رواه مسلم من حديث طويل عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه، وهو صريح في إثبات العلو الذاتي لله تعالى لأن أين إنما يستفهم بها عن المكان وقد أقر النبي ﷺ هذه المرأة حين سألها أين الله فأقرها على أنه تعالى في السماء، وبيّن أن هذا مقتضى الإيمان. حين قال اعتقها فإنها مؤمنة، فلا يؤمن العبد حتى يقر ويعتقد أن الله تعالى في السماء، فهذه أنواع من الأدلة السمعية الخبرية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ تدل على علو الله تعالى بذاته فوق خلقه أما أفراد الأدلة فكثيرة لا يمكن حصرها في هذا الموضع، وقد أجمع السلف الصالح رضوان الله عليهم على القول بمقتضى هذه النصوص، وأثبتوا لله تعالى العلو الذاتي، وهو أنه سبحانه عال بذاته فوق خلقه، كما أنهم مجمعون على إثبات العلو المعنوي له وهو علو الصفات قال الله تعالى ﴿ **وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم** ﴾ وقال تعالى ﴿ **ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها** ﴾ وقال تعالى ﴿ **فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون** ﴾ وقال ﴿ **فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون** ﴾ إلى غير ذلك من الآيات الدالة على كماله في ذاته وصفاته وأفعاله .

وكما أن علو الله تعالى الذاتي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وإجماع السلف، فقد دل عليه العقل والفطرة .

أما دلالة العقل فيقال لا ريب أن العلو صفة كمال وأن ضده صفة نقص، والله تعالى قد ثبت له صفات الكمال فوجب ثبوت العلو له تعالى ولا يلزم على إثباته له شيء من النقص، فإنا نقول إن علوه تعالى ليس متضمنا لكون شيء من مخلوقاته محيطا به، ومن ظن أن إثبات العلو له يستلزم ذلك فقد وهم في ظنه وضل في عقله .

وأما دلالة الفطرة على علو الله بذاته فإن كل داع لله تعالى دعاء عبادة أو دعاء مسألة لا يتجه قلبه حين دعائه إلا إلى السماء، ولذلك تجده يرفع يديه إلى

السماء بمقتضى فطرته كما قال ذلك الهمداني لأبي المعالى الجويني ما قال عارف قط يارب إلا وجد من قلبه ضرورة يطلب العلو، فجعل الجويني يلطم على رأسه. ويقول حيرني الهمداني حيرني الهمداني هكذا نقل عنه، وسواء صحت عنه أم لم تصح فإن كل أحد يدرك ذلك، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ ذكر الرجل يمد يديه إلى السماء يارب يارب إلى آخر الحديث. ثم إنك تجد الرجل يصلي وقلبه نحو السماء لاسيما حين يسجد ويقول سبحان ربي الأعلى لأنه يعلم أن معبوده في السماء سبحانه وتعالى .

وأما قولك إن الله تعالى عن الجهات الست خالي، فهذا القول على عمومه باطل لأنه يقتضي إبطال ما أثبته الله تعالى لنفسه وأثبته له أعلم خلقه به وأشدهم تعظيما له وهو رسوله محمد ﷺ من أنه سبحانه في السماء التي هي في جهة العلو، بل إن ذلك يقتضي وصف الله تعالى بالمعدم، لأن الجهات الست هي الفوق والتحت واليمين والشمال والخلف والأمام وما من شيء موجود إلا تتعلق به نسبة إحدى هذه الجهات، وهذا أمر معلوم ببداهة العقول، فإذا نفيت هذه الجهات عن الله تعالى لزم أن يكون معدوما والذهن وإن كان قد يفرض موجودا خاليا من تعلق هذه النسب به لكن هذا شيء يفرضه الذهن ولايوجد في الخارج، ونحن نؤمن ونرى لزاما على كل مؤمن بالله أن يؤمن بعلوه تعالى فوق خلقه كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل والفطرة كما قررناه من قبل. ولكننا مع ذلك نؤمن بأن الله تعالى محيط بكل شيء وأنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، وأنه سبحانه غني عن خلقه فلا يحتاج لشيء من مخلوقاته. ونحن نرى أيضا أنه لا يجوز لمؤمن أن يخرج عما يدل عليه الكتاب والسنة لقول أحد من الناس كائنا من كان كما أسلفنا الأدلة على ذلك في أول كتابنا هذا .

وأما قولك أيها الأخ إن الله تعالى في قلب المؤمن فهذا لا دليل عليه من كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله ﷺ، ولا كلام أحد من السلف الصالح فيما نعلم، وهو أيضا على إطلاقه باطل، فإنه إن أُريد به أن الله تعالى حال في قلب العبد، فهو بطل قطعا، فإن الله تعالى أعظم وأجل من ذلك. ومن العجائب

والعجائب جمة أن ينفر شخص مما دل عليه الكتاب والسنة من كون الله تعالى في السماء ثم يطمئن بما لم يدل عليه الكتاب والسنة من زعمه أن الله تعالى في قلب المؤمن، إذ ليس في الكتاب والسنة حرف واحد يدل على ذلك. وإن أُريد بكون الله تعالى في قلب العبد المؤمن أنه دائما يذكر ربه في قلبه فهذا حق، ولكن يجب أن يعبر عنه بعبارة تدل على حقيقته وينتفي عنها المدلول الباطل، فيقال مثلا: إن ذكر الله تعالى دائما في قلب العبد المؤمن. ولكن الذي يظهر من كلام من يتكلم بها أنه يريد أن يستبدلها عن كون الله تعالى في السماء، وهي بهذا المعنى باطل كما سبق. فليحذر المؤمن من إنكار ما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله وأجمع عليه السلف إلى عبارات مجملة غامضة تحتمل معاني حق وباطل، وليلتزم سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار حتى يدخل في قول الله تعالى ﴿ **والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم** ﴾ جعلنا الله وإياكم منهم ووهب لنا جميعا منه رحمة إنه هو الوهاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٧ ـ هل أحد سبق شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في أن المعية حقيقة تليق بالله ينزه فيها الباريء عن أن يكون مختلطا بالخلق أو حالا في أمكنتهم؟

فلا أعلم أحدا صرح بذلك لكن الذي يظهر أن الكلام فيها كغيرها من الصفات تفهم على حقيقتها مع تنزيه الله تعالى عما لا يليق به، كما يفهم الاستواء والنزول وغيرهما، ولهذا لم يتكلم الصحابة فيما أعلم بلفظ الذات في الاستواء والنزول أي لم يقولوا استوى على العرش بذاته أو ينزل إلى السماء الدنيا بذاته، لأن ذلك مفهوم من اللفظ فإن الفعل أضيف إلى الله تعالى، إما إلى الاسم الظاهر أو الضمير فإذا أضيف إليه كان الأصل أن يراد به ذات الله عز وجل، لكن لما حدث تحريف معنى الاستواء والنزول احتاجوا إلى توكيد الحقيقة بذكر الذات. وكذلك لما حدث القول بالحلول وشبّه القائلون به بآيات المعية، بيّن

السلف بطلان تلبيسهم وأنه لا يراد به أنه معهم بذاته مختلطا بهم كما فهم أولئك الحلولية، وأن المراد بها بيان إحاطته بالخلق علما، وذكروا العلم لأنه أعم الصفات متعلّقا ولأنها جاءت في سياقه. والمهم أن هذه المسألة كغيرها من مسائل الصفات تجري على ظاهرها على مايليق بالله عز وجل، وما ورد عن السلف فإنه داخل في معناها لأنه من لوازمه، واقتصروا عليه خوف المحذور، وإلا فلا يخفى أن حقيقة المعية أوسع من العلم وأبلغ ولظهور هذه المسألة وأنها لم تخرج عن نظائرها لم يكن فيها كلام عن الصحابة رضي الله عنهم، اللهم إلا ما ذُكر عن ابن عباس رضي الله عنهما ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره عنه قال هو على العرش وعلمه معهم، ثم اشتهر ذلك بين السلف حين انتشر تفسير الجهمية لها بالحلول .

وأما سؤالكم عن الحديث القدسي: « وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه » . فأنت ترى أن الله تعالى ذكر في الحديث عبدا ومعبودا، ومتقربا ومتقربا إليه، ومحبا ومحبوبا، وسائلا ومسؤولا، ومعطيا ومعطى، ومستعيذا ومستعاذا به، ومعيذا ومعاذا. فالحديث يدل على اثنين متباينين كل واحد منهما غير الآخر، فإذا كان كذلك لم يكن ظاهر قوله كنت سمعه وبصره ويده ورجله أن الخالق يكون جزءا من المخلوق أو وصفا فيه تعالى الله عن ذلك، وإنما ظاهره وحقيقته أن الله تعالى يسدد هذا العبد في سمعه وبصره وبطشه ومشيه، فيكون سمعه لله تعالى إخلاصا وبه استعانة وفيه شرعا واتباعا، وهكذا بصره وبطشه ومشيه .

وأما سؤالكم عن قول ابن القيم في الصواعق (مختصرها) فهو قريب من المحسنين بذاته ورحمته فهل يصح وهل سبقه أحد في ذلك. فإن ابن القيم رحمه الله قاله أخذا بظاهر قوله تعالى: ﴿ **وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون** ﴾ فهذه الضمائر عبادي، عني، فإني، قريب، أجيب، دعان، لي، بي. كلها تعود إلى الله عز وجل، فكما أنه نفسه المعبود المسؤول عنه المجيب لدعوة الداعي الواجب الإيمان به، فهو القريب كذلك، ولا يلزم من ذلك الحلول لأن الله تعالى ليس كمثله شيء في جميع صفاته

فهو قريب في علوه. وقد سبقه إلى مثل ذلك شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله تعالى ــ حيث قال في شرح النزول ص ٥٠٨ ج ٥ مجموع الفتاوي: (ولهذا لما ذكر الله سبحانه قربه من داعيه وعابديه قال: ﴿ **وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان** ﴾ فهنا هو نفسه سبحانه الذي يجيب دعوة الداع). إلى أن قال ص ٥١٠ : (وأما قرب الرب قربا يقوم به بفعله القائم بنفسه فهذا تنفيه الكلابية ومن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته وأما السلف وأئمة الحديث والسنة فلا يمنعون ذلك وكذلك كثير من أهل الكلام) أهـ .

٨ ـ إثبات العينين لله عز وجل .

سؤالكم عن إثبات العينين لله تعالى ودليل ذلك .

والجواب على ذلك يتحرر في مقامين :

المقام الأول: أن لله تعالى عينين فهذا هو المعروف عن أهل السنة والجماعة ولم يصرح أحد منهم بخلافه فيما أعلم. وقد نقل ذلك عنهم أبو الحسن الأشعري في كتابه: اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين قال: مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث فذكر أشياء ثم قال: وأن له عينين بلا كيف كما قال ﴿ **تجري بأعيننا** ﴾ نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص٩٠/٥ مجموع الفتاوي لابن قاسم، ونقل عنه أيضا مثل في ص٩٢ عن كتابه: الإبانة في أصول الديانة. وذكر له في هذا الكتاب ترجمة باب بلفظ: باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين. ونقل شيخ الإسلام في هذه الفتوى ص٩٩ عن الباقلاني في كتابه: الإبانة قوله: صفات ذاته التي لم يزل ولايزال متصفا بها هي الحياة والعلم إلى أن قال: والعينان واليدان. ونقل ابن القيم ص١١٨،١١٩،١٢٠، في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) عن أبي الحسن الأشعري وعن الباقلاني في كتابيهما: الإبانة والتمهيد مثل ما نقل عنه شيخ الإسلام، ونقل قبل ذلك في ص١١٤ عن الأشعري في كتابه: الإبانة أنه ذكر ما خالفت به المعتزلة كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وإجماع الصحابة إلى أن قال: وأنكروا أن يكون لله عينان مع قوله تعالى ﴿ **تجري بأعيننا** ﴾ وقال الحافظ ابن خزيمة في كتاب

التوحيد وإثبات صفات الرب ص٣٠ بيان النبي ﷺ الذي جعله الله مبينا عنه في قوله عز وجل ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم** ﴾ فبين النبي ﷺ أن لله عينين فكان بيانه موافقا لبيان محكم التنزيل ثم ذكر الأدلة ثم قال في ص٣٥: نحن نقول لربنا الخالق عينان يبصر بهما ما تحت الثرى .

وقال في ص٥٥،٥٦: فتدبروا يا أولي الألباب ما نقوله في هذا الباب في ذكر اليدين ليجري قولنا في ذكر الوجه والعينين، تستيقنوا بهداية الله إياكم وشرحه جل وعلا صدوركم للإيمان بما قصه الله جل وعلا في محكم تنزيله وبينه على لسان نبيه ﷺ من صفات خالقنا عز وجل، وتعلموا بتوفيق الله إياكم أن الحق والصواب والعدل في هذا الجنس مذهبا مذهب أهل الآثار ومتبعي السنن، وتقفوا على جهل من يسميهم مشبهة .

فتبين بما نقلناه أن مقالة أهل السنة والحديث إن لله تعالى عينين تليقان بجلاله وعظمته لا تكيفان ولا تشبهان أعين المخلوقين لقوله تعالى ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ روى عثمان بن سعيد الدارمي ص٤٧ من رده على المريسي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قرأ رسول الله ﷺ ﴿ **إنه كان سميعا بصيرا** ﴾ فوضع أصبعه على عينيه وإبهامه على أذنيه .

المقام الثاني في ذكر الأدلة على إثبات العينين قال البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ: باب قول الله تعالى ﴿ **ولتصنع على عيني** ﴾ وقوله جل ذكره ﴿ **تجري بأعيننا** ﴾ ثم ساق بسنده حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال ذكر الدجال عند النبي ﷺ فقال: إنه لا يخفى عليكم إن الله ليس بأعور ـ وأشار بيده إلى عينه ـ وأن المسيح الدجال أعور عين اليمنى كأن عينه عنبة طافية. وقد استدل بحديث الدجال على أن لله تعالى عينين عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه الرد على بشر المريسي الذي أثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية وقال إن فيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما يعني هذا الكتاب وكتابه الثاني: الرد على الجهمية، قال الدارمي في الكتاب المذكور ص٤٣ط.أنصارالسنة المحمدية بعد أن ساق آيتي صفة العينين: ثم ذكر رسول الله ﷺ الدجال فقال

إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور، قال والعور عند الناس ضد البصر والأعور عندهم ضد البصير بالعينين. وقال في ص٤٨: ففي تأويل قول رسول الله ﷺ ليس بأعور بيان أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور. واستدل به أيضا الحافظ ابن خزيمة في كتاب التوحيد كما في ص٣١ وما بعدها .

ووجه الاستدلال به ظاهر جدا فإن النبي ﷺ أراد أن يبين لأمته شيئا مما ينتفي به الاشتباه عليهم في شأن الدجال في أمر محسوس يتبين لذوي التفكير العالمين بالطرق العقلية وغيرهم، بذكر أن الدجال أعور العين والرب سبحانه ليس بأعور ولو كان لله تعالى أكثر من عينين لكان البيان به أولى لظهوره وزيادة الثناء به على الله تعالى، فإن العين صفة كمال فلو كان لله أكثر من اثنتين كان الثناء بذلك على الله أبلغ .

وتقرير ذلك أن يقال: ما زاد على العينين فإما أن يكون كمالا في حق الله تعالى أو نقصا، فإن كان نقصا فهو ممتنع على الله تعالى لامتناع صفات النقص في حقه وإن كان كمالا فكيف يهمله النبي ﷺ مع كونه أبلغ في الثناء على الله تعالى فلما لم يذكره النبي ﷺ علم أنه ليس بثابت لله عز وجل وهذا هو المطلوب .

فإن قيل ترك ذكره من أجل بيان نقص الدجال بكونه أعور .

قلنا يمكن أن يذكر مع بيان نقص الدجال فيجمع بين الأمرين حتى لا يفوت ذكر كمال صفة الله عز وجل، واعلم أن النبي ﷺ ذكر هذه العلامة الحسية ليبين نقص الدجال وأنه ليس بصالح لأن يكون ربّا، ولظهورها لجميع الناس لكونها علامة حسية بخلاف العلامات العقلية فإنها قد تحتاج إلى مقدمات تخفى على كثير من الناس لاسيما عند قوة الفتنة واشتداد المحنة كما في هذه الفتنة فتنة الدجال، وكان هذا من حسن تعليمه ﷺ حيث يعدل في بيانه إلى ماهو أظهر وأجلى مع وجود علامات أخرى .

وقد ذكر ابن خزيمة ــ رحمه الله ــ في كتاب التوحيد ص٣١ حديثا ساقه في ضمن الأدلة على أن النبي ﷺ بيّن أن لله تعالى عينين فساقه بسنده إلى أبي

هريرة رضي الله عنه أنه يقرأ قوله تعالى ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها** ﴾ إلى قوله ﴿ **سميعا بصيرا** ﴾ فيضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه، ويقول: هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها ويضع إصبعيه. وقد سبقت رواية الدارمي له بلفظ التثنية، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ص ٣٧٣ /١٣ ط. خطيب، (أن البيهقي ذكر له شاهدا من حديث عقبة بن عامر ـ رضي الله عنه ـ سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: إن ربنا سميع بصير وأشار إلى عينيه وسنده حسن) أهـ . وقد ذكر صاحب مختصر الصواعق ص٣٥٩ ط. الإمام، قبيل المثال السادس، حديثا عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: « **إن العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه بين عيني الرحمن..** » الحديث. لكنه لم يعزه فلينظر في صحته .

وبهذا تبين وجوب اعتقاد أن لله تعالى عينين لأنه مقتضى النص وهو المنقول عن أهل السنة والحديث .

فإن قيل ما تصنعون بقوله تعالى: ﴿ **أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا** ﴾ وقوله: ﴿ **تجري بأعيننا** ﴾ حيث ذكر الله تعالى العين بلفظ الجمع ؟

قلنا نتلقاه بالقبول والتسليم ونقول إن كان أقل الجمع اثنين ـ كما قيل ـ إما مطلقا أو مع الدليل فلا إشكال لأن الجمع هنا قد دل الدليل على أن المراد به اثنتان، فيكون المراد به ذلك. وإن كان أقل الجمع ثلاثة فإننا نقول جمع العين هنا كجمع اليد في قوله تعالى ﴿ **أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما** ﴾ يراد به التعظيم والمطابقة بين المضاف والمضاف إليه وهو ـ نا ـ المفيد للتعظيم دون حقيقة العدد وحينئذ لا يصادم التثنية .

فإن قيل فما تصنعون بقوله تعالى يخاطب موسى: ﴿ **ولتصنع على عيني** ﴾ حيث جاءت بالإفراد؟ قلنا لا مصادمة بينها وبين التثنية لأن المفرد المضاف لا يمنع التعدد فيما كان متعددا ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ **وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها** ﴾ وقوله تعالى: ﴿ **واذكروا نعمة الله عليكم** ﴾ فإن النعمة اسم مفرد ومع ذلك فأفرادها لا تحصى

وبهذا يتبين ائتلاف النصوص واتفاقها وتلاؤمها وأنها ـ ولله الحمد ـ كلها حق وجاءت بالحق لكنها تحتاج في بعض الأحيان إلى تأمل وتفكير بقصد حسن

وأداة تامة، بحيث يكون عند العبد صدق نية بطلب الحق واستعداد تام لقبوله وعلم بمدلولات الألفاظ ومصادر الشرع وموارده قال الله تعالى: ﴿ **أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا** ﴾ فحث على تدبر القرآن، وأشار إلى أنه بتدبره يزول عن العبد ما يجد في قلبه من الشبهات حتى يتبين له أن القرآن حق يصدق بعضه بعضا. والله المستعان .

٩ ـ توضيح ما قلناه في كتاب «عقيدة أهل السنة والجماعة» عن المعية والعينين المضافتين إلى الله عز وجل .

أولا : في قولنا: ومن كان هذا شأنه كان مع خلقه حقيقة وإن كان فوقهم على عرشه حقيقة. نريد بذلك أن هذه الآية كغيرها من آيات الصفات يراد بها حقيقة معناها مع تنزيه الله تعالى عما لا يليق به من كونه مختلطا بخلقه، بل هو سبحانه على عرشه بائن من خلقه، وحقيقة المعية لا تستلزم الاختلاط ولهذا تقول العرب: مازلنا نسير والقمر معنا، مع أن القمر في السماء، ولا يفهم أحد من ذلك أن القمر في الأرض، فالرب جل وعلا أعظم وأجل فهو مع خلقه وإن كان في السماء على عرشه لا يمكن أن يكون مختلطا بخلقه كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية حيث قال: وكل هذا الكلام الذي ذكره الله ــ من أنه فوق العرش وأنه معنا ــ حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف وقال قبل ذلك: وليس معنى قوله وهو معكم أنه مختلط بالخلق فإن هذا لا توجبه اللغة، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان. أهـ

وبهذا التقرير علم أن الله تعالى مع خلقه حقا وإن كان بذاته فوق عرشه ولا تناقض بين هذا وهذا، وبه أيضا بطل احتجاج أهل التأويل من الأشعرية وغيرهم على أهل السنة حيث قالوا لأهل السنة لِمَ تنكرون علينا التأويل فيما نؤوله من آيات الصفات وأحاديثها بصرفها عن حقيقتها وأنتم تؤولون نصوص المعية وتصرفونها عن حقيقتها .

ثانيا : في قولنا: ونؤمن بأن لله تعالى عينين اثنتين حقيقتين فهذا ما قاله أهل السنة والجماعة قال أبو الحسن الأشعري: مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث فذكر أشياء من قولهم في صفات الله تعالى ثم قال: وإن له عينين بلا كيف كما قال تعالى ﴿ **تجري بأعيننا** ﴾ وقال الباقلاني: صفات ذاته التي لم يزل ولايزال متصفا بها هي الحياة والعلم إلى أن قال: والعينان واليدان، نقل ذلك عنهما شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وقال الحافظ ابن خزيمة في كتاب التوحيد: فبيّن النبي ﷺ أن لله عينين، فكان بيانه موافقا لبيان محكم التنزيل ثم ذكر الأدلة من ٣١، ٣٢؛ ثم قال ص٣٥: نحن نقول لربنا الخالق عينان يبصر بهما ما تحت الثرى. وقال عثمان بن سعيد الدارمي في رده على بشر المريسي: ففي تأويل قول الرسول ﷺ: ان الله ليس بأعور بيان أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور. وقال الأشعري أبو الحسن ــ رحمه الله ــ في ذكر ما خالفت به المعتزلة كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الصحابة: وأنكروا ــ يعني المعتزلة ــ أن يكون لله عينان مع قوله تعالى ﴿ **تجري بأعيننا** ﴾. وحديث الدجال واضح لمن تأمله أدنى تأمل في أن الله جل وعلا له عينان، إذ لو لم يكن كذلك لزال الخفاء ببيان ما لله تعالى من الكمال في الأعين، ولهذا روى البخاري في صحيحه في باب قول الله تعالى ﴿ **ولتصنع على عيني** ﴾ وقوله ﴿ **تجري بأعيننا** ﴾ من كتاب التوحيد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذُكِرَ الدجال عند النبي ﷺ فقال: « **إن الله لا يخفى عليكم إن الله ليس بأعور وأشار بيده إلى عينه وأن المسيح الدجال أعور عين اليمنى كأن عينه عنبة طافية** » .

١٠ ـ الجمع بين نزول الله تعالى في ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا وبين الواقع في أن الثلث لايزال باقيا منتقلا من جهة الشرق إلى جهة الغرب .

وسؤالكم عن الحديث الصحيح الذي رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « **ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني**

فأعطيه من يستغفرني فأغفر له ». هذا لفظ البخاري في باب الدعاء والصلاة من آخر الليل. فتسألون كيف يمكن الجمع بين هذا الحديث وبين الواقع إذ الليل عندنا مثلا نهار في أمريكا .

فجوابه أنه لا إشكال في ذلك بحمد الله تعالى حتى يطلب الجمع فإن هذا الحديث من صفات الله تعالى الفعلية، والواجب علينا نحو صفات الله تعالى سواء كانت ذاتية كالوجه واليدين أم معنوية كالحياة والعلم أم فعلية كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا، فالواجب علينا نحوها ما يلي :

أ ـ الإيمان بها على ما جاءت به النصوص من المعاني والحقائق اللائقة بالله تعالى .

ب ـ الكف عن محاولة تكييفها تصورا في الذهن أو تعبيرا في النطق، لأن ذلك من القول على الله تعالى بلا علم وقد حرمه الله تعالى في قوله ﴿ **قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون** ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿ **ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا** ﴾. ولأن الله تعالى أعظم وأجل من أن يدرك المخلوق كنه صفاته وكيفيتها، ولأن الشيء لا يمكن إدراكه إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو الخبر الصادق عنه، وكل ذلك منتف بالنسبة لكيفية صفات الله تعالى .

ج ـ الكف عن تمثيلها بصفات المخلوقين سواء كان ذلك تصورا في الذهن أم تعبيرا في النطق لقوله تعالى ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ .

فإذا علمت هذا الواجب نحو صفات الله تعالى، لم يبق إشكال في حديث النزول، ولا غيره من صفات الله تعالى، وذلك أن النبي ﷺ أخبر أمته أن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، مخاطبا بذلك جميع أمته في مشارق الأرض ومغاربها وخبره هذا من علم الغيب الذي أظهره الله تعالى عليه، والذي أظهره عليه وهو الله تعالى عالم بتغير الزمن على الأرض، وأن ثلث الليل عند قوم يكون نصف النهار عند آخرين مثلا .

وإذا كان النبي ﷺ يخاطب الأمة جميعاً بهذا الحديث الذي خصص فيه نزول

الله تبارك وتعالى بثلث الليل الآخر فإنه يكون عاما لجميع الأمة، فمن كانوا في الثلث الآخر من الليل تحقق عندهم النزول الإلهي، وقلنا لهم هذا وقت نزول الله تعالى بالنسبة إليكم ومن لم يكونوا في الوقت فليس ثم نزول الله تعالى بالنسبة إليهم، والنبي ﷺ حدد نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا بوقت خاص، فمتى كان ذلك الوقت كان النزول ومتى انتهى انتهى النزول، وليس في ذلك أي إشكال وهذا وإن كان الذهن قد لا يتصوره بالنسبة إلى نزول المخلوق، لكن نزول الله تعالى ليس كنزول خلقه حتى يقاس به ويجعل ما كان مستحيلا بالنسبة إلى المخلوق مستحيلا بالنسبة إلى الخالق .

فمثلا: إذا طلع الفجر بالنسبة إلينا وابتدأ ثلث الليل بالنسبة إلي من كانوا غربا قلنا إن وقت النزول الإلهي بالنسبة إلينا قد انتهى وبالنسبة إلى أولئك قد ابتدأ، وهذا في غاية الإمكان بالنسبة إلى صفات الله تعالى فإن الله تعالى ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح حديث النزول: فالنزول الإلهي لكل قوم مقدار ثلث ليلهم، فيختلف مقداره بمقادير الليل في الشمال والجنوب كما اختلف في المشرق والمغرب، وأيضا فإنه إذا كان ثلث الليل عند قوم فبعده بلحظة ثلث الليل عند ما يقاربهم من البلاد، فيحصل النزول الإلهي الذي أخبر به الصادق المصدوق أيضا عند أولئك إذا بقي ثلث ليلهم، وهكذا إلى آخر العمارة أهـ. كلامه .

١١ ـ إثبات الهرولة لله عز وجل .

صفة الهرولة ثابتة لله تعالى كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « **يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي** .. فذكر الحديث وفيه **وإن أتاني يمشي أتيته هرولة** ». وهذه الهرولة صفة من صفات أفعاله التي يجب علينا الإيمان بها من غير تكييف ولا تمثيل لأنه أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بنفسه، فوجب علينا قبولها بدون تكييف لأن التكييف قول على الله بغير علم، وهو حرام وبدون تمثيل لأن الله يقول ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ .

من محمد الصالح العثيمين إلى أخيه المكرم الشيخ حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد : ففي هذا اليوم وصلني كتابكم المؤرخ ٧ من الشهر الحالي. فعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

وقد فهمت ما فيه وقد تضمن ملاحظة فضيلتكم على كلامي فيما يتعلق بالحديث القدسي الذي رواه النبي ﷺ عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: « **من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة** ». وكان في إثبات الهرولة لله تعالى إشكال عندكم .

فيا محب : تعلم أن هذا الحديث أخبر الله تعالى به عن نفسه، ونقله عنه أمينه على وحيه ورسوله إلى عباده ومبلغ رسالته على الوجه الأتم، ونقله عن هذا الرسول أمناء أمته من الصحابة والتابعين وأئمة من أهل الحديث والفقه، وتلقته الأمة بالقبول. وتعلم يا محب أن الله تبارك وتعالى أعلم بنفسه وبغيره: ﴿ **والله يعلم وأنتم لا تعلمون**﴾، ﴿ **قل أأنتم أعلم أم الله** ﴾. وتعلم يا محب أن الله تعالى لم يطلع خلقه على ما علمه إياهم من أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه إلا ليبين لهم الحق حتى لا يضلوا ﴿ **يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم** ﴾.

وتعلم يا محب : أنه لا أحد أحسن من الله حديثا ولا أصدق منه قيلا وأن كلامه جل وعلا في أعلى الفصاحة والبيان .

وقد قال سبحانه عن نفسه: من أتاني يمشي أتيته هرولة، فلا تستوحش يا أخي من شيء أثبته الله تعالى لنفسه بعد أن علمت ما سبق، واعلم أنك إذا نفيت أن الله تعالى يأتي هرولة، فسيكون مضمون هذا النفي صحة أن يقال أن الله لا يأتي هرولة، وفي هذا ما فيه. ومن المعلوم أن السلف يؤمنون بأن الله تعالى يأتي إتيانا حقيقيا للفصل بين عباده يوم القيامة على الوجه اللائق به كما دل على ذلك كتاب الله تعالى، وليس في هذا الحديث القدسي إلا أن إتيانه يكون هرولة لمن أتاه يمشي، فمن أثبت إتيان الله تعالى حقيقة لم يشكل عليه أن يكون شيء من هذا الإتيان بصفة الهرولة على الوجه اللائق به. وأي مانع يمنع من أن نؤمن بأن الله تعالى يأتي هرولة وقد أخبر الله تعالى به عن نفسه وهو سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء، وليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وليس في إتيان الله تعالى هرولة على الوجه

اللائق به بدون تكييف ولا تمثيل شيء من النقص حتى يقال إنه ليس ظاهر الكلام، بل هو فعل من أفعاله يفعله كيف يشاء، ولهذا لم يأت في كلام الله تعالى عنه ولا في كلام رسول الله ﷺ ما يصرفه عن ذلك كما أتى في الحديث القدسي: أن الله تعالى يقول يوم القيامة: « **يا بن آدم مرضت فلم تعدني** » ... الحديث. وأما قول فضيلتكم: لم أجد عن الصحابة والتابعين ذكر لإثبات هذه الصفة أي الهرولة فإن فضيلتكم لا يخفى عليه أن هذه الصفة جاء إثباتها لله تعالى فيما أخبر الله به نفسه عن نفسه « **أتيته هرولة** » وفيما نقله عنه أمينه على وحيه ورسوله إليهم من خلقه، وفيما رواه الصحابة عن رسول الله ﷺز وفيما رواه التابعون عن الصحابة، وفيما رواه أئمة الأمة بعدهم إلى عصرنا هذا كلهم يقولون عن الله '' **أتيته هرولة** ''. فقد ذكرت في كلام الله في الحديث القدسي، وفي كلام رسوله، وفي كلام الصحابة، وفي كلام التابعين، وفي كلام الأئمة بعدهم رواية ودراية نقلا وقبولا ولله الحمد .

ولا يخفى على فضيلتكم القاعدة العامة عند السلف من أن نصوص الصفات تجري على ظاهرها اللائق بالله تعالى بلا كيف كما اشتهر عنهم قولهم: امروها كما جاءت بلا كيف وهذه القاعدة تجري على كل فرد من أفراد النصوص، وإن لم ينصوا عليه بعينه، ولا يمكننا أن نخرج عنها نصا واحدا إلا بدليل عن السلف أنفسهم، ولو قلنا أنه لابد أن ينصوا على كل نص بعينه لم يكن لهذه القاعدة فائدة. ومن ذلك هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه، فإن ظاهره ثبوت إتيان الله تعالى هرولة، وهذا الظاهر ليس ممتنعا على الله عز وجل، لأنه لا يتضمن نقصا فيكون داخلا في القاعدة المذكورة، فيثبت لله تعالى حقيقة ويصان عن الأوهام الباطلة من التمثيل والتكييف. ولا يخفى على فضيلتكم أن هذا الحديث ليس فيه شيء من المشاكلةز فإن الاشكال عندكم فيما ظهر لي ليس في مجرد الإتيان، ولكن في إثبات الهرولة. والهرولة إنما ذكرت في الحديث في إتيان الله تعالى فقط أما في إتيان المخلوق فقال: '' **من أتاني يمشي** '' والفرق بين مطلق المشي والهرولة ظاهر، وحينئذ فلا مشاكلة. ثم أن المشاكلة عند من قال بها تكون في أحد الطرفين حقيقة، وفي الثاني غير حقيقة، لكن ذكرت بلفظه للتشاكل .

ثم إن فتح باب المشاكلة ينفتح به اشكالات ألا ترى أن الذاهبين لذلك أنكروا من أجله صفات يثبتها السلف أهل السنة .

فقالو: إن الاستهزاء الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله ﴿**الله يستهزيء بهم**﴾ من المشاكلة.

وقالوا: إن الخداع الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿ **وهو خادعهم** ﴾ من المشاكلة.

وقالوا: إن المكر الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿ **ويمكر الله** ﴾ من المشاكلة.

وقالوا: إن الكيد الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿ **وأكيد كيدا** ﴾ من المشاكلة.

وقالوا: إن الرضى الذي أخبر الله به عن نفسه في قوله: ﴿ **رضي الله عنهم** ﴾ من المشاكلة.

إلى غير هذا مما ذكروه، ونفوا من أجله حقيقة ما وصف الله به نفسه من ذلك .

ولعل فضيلتكم يرجع إلى ما كتبته عن القول الثاني في تفسير الحديث، والذي ذهب إليه بعض الناس فإن العلة فيه عندي غير المشاكلة، لأني أرى أن التعليل بالمشاكلة تعليل ينفتح به ما لا يمكن دفعه، كما إنه ـ عند التأمل ـ لا مشاكلة في الحديث لما بينته آنفا.

وأما ما تفضل به فضيلتكم من ملاحظة على قولي: إن الحديث خرج مخرج المثال فيكون المعنى من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي من وجهين:

أحدهما: أن لفظ «من» من صيغ العموم .

الثاني: أنه تفسير وتأويل لا ينضبط .

فلا يخفى على فضيلتكم أن لفظ «من» وغيرها من الأسماء الموصولة أو الشرطية عام في أفرادهافيماتدل عليه الصلة أو فعل الشرط فقط فإذا قلت من أخبرني بقدوم فلان فله كذا، كان عاما في جميع أفراد من يخبرك بقدومه، لكنه لا يتناول من أخبرك بقدوم غيره، أو من أخبرك عنه بشيء غير القدوم، فقوله تعالى في الحديث القدسي: ''**من أتاني يمشي**'' عام في جميع أفراد من أتاه يمشي، لكنه لا

يتناول سواهم ممن تقرب إليه بغير الإتيان مشيا. فإذا قلنا معنى الحديث: من أتاني يمشي في عبادة تستلزم المشي لم نكن أخرجنا لفظ «من» عن العموم، حيث جعلناها شاملة لكل فرد من أفراد من أتى الله يمشي، وإتيان الله تعالى مشيا إنما يكون في عبادة تفتقر إلى المشي ليتحقق أنه أتى الله تعالى مشيا .

وبعد هذا يتبين أن ما قلته في التفسير منضبط غير مشكل، وإنه أبعد عن أن يلزمنا الخصوم من أهل التأويل بموافقتهم، أو مداهنتهم فيما أولوه من صفات الله عز وجل حيث أبقي الحديث على حقيقته اللائقة بالله تعالى من غير تكييف ولا تمثيل. وأن الإنسان ليجد في نفسه الخوف من أن يلقى الله عز وجل وهو يقول: إن الله تعالى لا يأتي هرولة بعد أن أثبت الله ذلك لنفسه، وسبحان من قال عن نفسه ﴿ **ويفعل الله ما يشاء** ﴾. ولقد تأملت هذه المسألة، وكلما هممت أن أقول بما ذهب إليه بعض الناس في هذا الحديث وجدتني خائفا أن أقول في كلام الله عز وجل ما لا أعلم، وأن بقائي على ما يدل عليه ظاهر الحديث مع تنزيه الله عز وجل عما لا يليق به من مماثلة الخلق، ومع الكف عن تكييف صفاته أسلم في عقيدتي، وأبعد لي عن التكلف ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

وإني لأشكر فضيلتكم على ما اتحفتموني به من كلام شيخ الإسلام في نقضه كلام الرازي فنعم التحفة ونعم من أتحف بها أصلا ونقلا .

ولا يخفى على فضيلتكم ما لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ من التحقيق في المنقول والمعقول، مما جعل كلامه رحمه الله تعالى له الأثر في النفوس والقبول تغمده الله برحمته، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرا .

لكن لا يخفى على فضيلتكم أن جل كلامه الذي نقلتم إنما هو مسألة التقرب لأنه هو الذي ذكر بلفظ المساحة ومع ذلك فقد أورده الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ بذلك الترديد حيث قال: (إما يكون ظاهر اللفظ في تقرب العبد إلى ربه هو تقرب المساحة المذكورة أو لا يكون، فإن كان ذلك هو ظاهر اللفظ، فإما أن يكون ممكنا، أو لا يكون ممكنا، فالآخر أيضا ممكن، ولا يكون في ذلك مخالفة للظاهر، وإن لم يكن ممكنا فمن أظهر الأشياء للإنسان علمه بنفسه، وسعيه،

فيكون قد ظهر للمخاطب معنى قربه بنفسه، وقد علم أن قرب ربه إليه من جنس ذلك، فيكون الآخر أيضا ظاهرا في الخطاب. فلا يكون ظاهر الخطاب هو المعنى الممتنع، بل ظاهره هو المعنى الحق، ومن المعلوم أنه ليس ظاهر الخطاب أن العبد يتقرب إلى الله تعالى بحركة بدنه شبرا وذراعا ومشيا وهرولة. لكن قد يقال عدم ظهور هذا هو للقرينة الحسية العقلية، وهو أن العبد يعلم أن تقربه ليس على هذا الوجه وذلك لا يمنع أن يكون ظاهر اللفظ متروكا. فيقال هذه القرينة الحسية الظاهرة لكل أحد هي أبلغ من القرينة اللفظية، فيكون بمعنى الخطاب ما ظهر بها لا ما ظهر بدونها) أ هـ المقصود منه .

فأنت ترى ـ حفظك الله ـ أن الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ جعل الأمر مترددا بين أن يكون التقرب بالمساحة ظاهر اللفظ، أو لا يكون. وأنه إن كان ظاهر اللفظ فإما أن يكون ممكنا أو لا يكون. وأنه إن كان ممكنا، فالآخر أيضا ممكن وإن لم يكن ممكنا، فالآخر من جنس ذلك ولا يمكن أن يكون غير الممكن ظاهر الخطاب لامتناعه يعني أننا إذا قلنا أن تقرب العبد إلى ربه بالمساحة الشبر والذراع غير ممكن صار تقرب الله تعالى بالذراع والباع غير ممكن، وإن كان غير ممكن، امتنع أن يكون هو ظاهر الخطاب لأنه لا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله تعالى أمرا مستحيلا .

وأما قوله ـ رحمه الله تعالى ـ : (ومن المعلوم أنه ليس ظاهر الخطاب أن العبد يتقرب إلى الله تعالى بحركة بدنه شبرا وذراعا ومشيا وهرولة). فإنه قد يقال ما الذي يمنع ذلك فإن العبد يتقرب إلى ربه بحركة قلبه وحركة بدنه ولهذا يقال: القلوب جوالة فقلب يحوم حول العرش، وقلب يتجول حول الحش وحركة القلب وشعور العبد بقربه من ربه بقلبه أمر معلوم، وكذلك حركة البدن التي يتقرب العبد بها إلى ربه بكون الحركة نفسها عبادة أو يتوصل بها إلى عبادة أمر معلوم، ألا ترى إلى قوله تعالى في شأن موسى: ﴿ **وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجيا** ﴾ قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ : كلمه الله تعالى وناداه وقربه فناجاه .

ولا يخفى على فضيلتكم ما رواه الإمام أحمد وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « **إن الله يباهي بأهل عرفات أهل السماء فيقول لهم انظروا إلى عبادي جاءوني شعثا غبرا** ». وما رواه أحمد ومسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: « **ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول: ما أراد هؤلاء** ».

ودنوه جل وعلا كما يعلم فضيلتكم لا ينافي علوه تعالى قال شيخ الإسلام في الفتاوي جمع ابن قاسم ٥/٤٦٠: (وأصل هذا أن قربه سبحانه ودنوه من بعض مخلوقاته لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش بل هو فوق العرش ويقرب من خلقه كيف يشاء، كما قال ذلك من قاله من السلف، وهذا كقربه إلى موسى لما كلمه من الشجرة. إلى أن قال ٤٦٤: وإذا كان المنادى هو الله رب العالمين، وقد ناداه من موضع معين وقربه إليه دل ذلك على ما قاله السلف من قربه، ودنوه من موسى عليه السلام، مع أن هذا قرب مما دون السماء. إلى أن قال ٤٦٥: وقربه من العباد بتقربهم إليه مما يقرُّ به جميع من يقول إنه فوق العرش سواء قالوا مع ذلك إنه تقوم به الأفعال الاختيارية أم لم يقولوا. وأما من ينكر ذلك فمنهم من يفسر قرب العباد بكونهم يقاربونه ويشابهونه من بعض الوجوه فيكونون قريبين منه، وهذا تفسير أبي حامد والمتفلسفة، ومنهم من يفسر قربهم بطاعته ويفسر قربه بإثابته، وهذا تفسير جمهور الجهمية فإنهم ليس عندهم قرب ولا تقريب أصلا. ومما يدخل في معاني القرب ـ وليس في الطوائف من ينكره ـ قرب المعروف والمعبود إلى قلوب العارفين العابدين، فإن كل من أحب شيئا فإنه لابد أن يعرفه ويقرب من قلبه، والذي يبغضه يبعد من قلبه. إلى أن قال ص٤٦٦ والذين يثبتون تقريبه العباد إلى ذاته هو القول المعروف للسلف والأئمة، وهو قول الأشعري، وغيره من الكلابية، فإنهم يثبتون قرب العباد إلى ذاته، إلى أن قال: وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباده، فهذا يثبته من يثبت قيام الأفعال الإختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة، ونزوله واستواءه على العرش، وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين، وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر، وأول من أنكر هذا في الإسلام الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة .

وقال في ص٦/٣١: لكن عموم المسلمين وسلف الأمة، وأهل السنة من جميع الطوائف تقر بذلك، فيكون العبد متقربا بحركة روحه، وبدنه إلى ربه مع إثباتهم أيضا التقرب منهما إلى الأماكن المشرفة، وإثباتهم أيضا تحوّل روحه وبدنه من حال إلى حال.

فالأول: مثل معراج النبي ﷺ، وعروج روح العبد إلى ربه، وقربه منه في السجود، وغير ذلك .

والثاني: مثل الحج إلى بيته، وقصده في المساجد .

والثالث: مثل ذكره له، ودعائه، ومحبته، وعبادته وهو في بيته لكن في هذين يقرون أيضا بقرب الروح أيضا إلى الله نفسه، فيجمعون بين الأنواع كلها. قال في ص٦/١٣: وإذا كان قرب عباده منه نفسه، وقربه منهم ليس ممتنعا عند الجماهير من السلف، وأتباعهم من أهل الحديث، والفقهاء والصوفية، وأهل الكلام لم يجب أن يتأول كل نص فيه ذكر قربه من جهة امتناع القرب عليه، ولا يلزم من جواز القرب عليه أن يكون كل موضع ذكر فيه قربه يراد به قربه بنفسه، بل يبقى هذا من الأمور الجائزة، وينظر في النص الوارد فإن دل على هذا حمل عليه، وإن دل على هذا حمل عليه، وهذا كما تقدم في لفظ الإتيان والمجيء.) أ هـ

ففي هذا الكلام من تقرير تقرب العبد إلى ربه بحركة روحه وبدنه، وأن قرب العباد منه نفسه وقربه منهم ليس ممتنعا عند الجماهير من السلف وأتباعهم ما يخالف ما ذكره في نقضه على الرازي، وعليه فيكون للشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا قولان ولكن أيهما أقرب أن يكون أرجح عنده؟ قد يقال إن الثاني أقرب أن يكون أرجح لأن فيه زيادة ولأنه ساقه جازما به. بخلاف الأول فإنه كان فيه ترديد والله أعلم .

وخلاصة القول إن إبقاء النص على ظاهره أولى وأسلم فيما أراه، ولو ذهب ذاهب إلى تأويله لظهور القرينة عنده في ذلك لوسعه الأمر لاحتماله. والله تعالى رقيب على قول كل قائل وقلبه، فنسأل الله تعالى الهداية والتوفيق لما يحب ويرضى إنه جواد كريم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٢ ـ هل نثبت أن الله تعالى يتحرك ؟

ما ذكرتم من الاستفسار عن الكلمة التي ألقاها بعض الخطباء في غزوة بدر حيث قال: (التقى اله وشيطان) وإنه ثار حولها صراع حاد إلى آخر ما ذكرتم .

فأقول: لا شك أن هذه العبارة لا تنبغي، وإن كان قائلها أراد التجوز فإن التجوز إنما يسوغ إذا لم يوهم معنى فاسدا لا يليق، والمعنى الذي لا يليق هنا أن يجعل الشيطان قبيلا لله تعالى وندا له وقرنا يواجهه كما يواجه المرء قرنه وهذا حرام ولا يجوز، ولو أراد الناطق به تنقص الله تعالى وتنزيله إلى هذا الحد، لكان كافرا، ولكنه حيث لم يرد ذلك نقول له هذا التعبير حرام ثم إن تعبيره به ظانا أنه جائز بالتأويل الذي قصده فإنه لا يأثم بذلك لجهله، ولكن عليه أن لا يعود لمثل ذلك .

وأما قول بعض العلماء الذي نقلت أن هذه العبارة كفر صريح، فليس بجيد على إطلاقه وقد علمت التفصيل فيه. وأما تعليل القائل لحكمه بكفر هذا الخطيب إن ظاهر عبارته إثبات الحركة لله عز وجل، فهذا التعليل يقتضي امتناع الحركة لله، وإن إثباتها كفر وفيه نظر ظاهر. فقد أثبت الله تعالى لنفسه في كتابه أنه يفعل وأنه يجيء يوم القيامة وأنه استوى على العرش، أي علا عليه علوّا يليق بجلاله، وأثبت نبيه ﷺ أنه ينزل إلى السماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: '' **من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له** '' واتفق أهل السنة على القول بمقتضى ما دل عليه الكتاب والسنة من ذلك، غير خائضين فيه، ولا محرفين للكلم عن مواضعه، ولا معطلين له عن دلائله. وهذه النصوص في إثبات الفعل والمجيء والاستواء والنزول إلى السماء الدنيا إن كانت تسلتزم الحركة لله، فالحركة له حق ثابت بمقتضى هذه النصوص ولازمها، وإن كنا لا نعقل كيفية هذه الحركة، ولهذا أجاب الإمام مالك من سأله عن قوله تعالى ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾ كيف استوى فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة. وإن كانت هذه

النصوص لا تستلزم الحركة لله تعالى، لم يكن لنا إثبات الحركة له بهذه النصوص، وليس لنا أيضا أن ننفيها عنه بمقتضى استبعاد عقولنا لها، أو توهمنا أنها تستلزم اثبات النقص، وذلك أن صفات الله تعالى توقيفية يتوقف إثباتها ونفيها على ما جاء به الكتاب والسنة، لامتناع القياس في حقه تعالى، فإنه لا مثل له ولا ند وليس في الكتاب والسنة إثبات لفظ الحركة أو نفيه، فالقول بإثبات نفيه أو لفظه قول على الله بلا علم، وقد قال الله تعالى ﴿ **قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون** ﴾ وقال تعالى ﴿ **ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا** ﴾. فإذا كان مقتضى النصوص السكوت عن إثبات الحركة لله تعالى أو نفيها عنه، فكيف نكفر من تكلم بكلام يثبت ظاهره ـ حسب زعم هذا العالم ـ التحرك لله تعالى؟ وتكفير المسلم ليس بالأمر الهيّن، فإن من دعا رجلا بالكفر فقد باء بها أحدهما فإن كان المدعو كافرا باء بها وإلا باء بها الداعي .

وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في كثير من رسائله في الصفات على مسألة الحركة، وبيّن أقوال الناس فيها، وما هو الحق من ذلك، وإن من الناس من جزم بإثباتها ومنهم من توقف ومنهم من جزم بنفيها، والصواب في ذلك أن ما دل عليه الكتاب والسنة من أفعال الله تعالى ولوازمها فهو حق ثابت يجب الإيمان به ،وليس فيه نقص ولا مشابهة للخلق، فعليك بهذا الأصل فإنه يفيدك، وأعرض عما كان عليه أهل الكلام من الأقيسة الفاسدة التي يحاولون صرف نصوص الكتاب والسنة إليها ليحرفوا بها الكلم عن مواضعه، سواء عن نية صالحة أو سيئة .

وفق الله الجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٣ ـ هل السلف نفوا التكييف في صفات الله تعالى أو الكيفية ؟

الحمد لله. وبعد فقد اطلعت على تعليق كتبه مختصر تفسير المنار الشيخ القاضي محمد أحمد كنعان ص٣٧٨،٣٧٩ ج٢ تضمن مسائل ثلاثا يجب التنبيه عليها .

الأولى: قوله فالإمام مالك وغيره من السلف نفوا الكيف أصلا معلوما ومجهولا لأنهما في النتيجة سواء، من حيث نسبة الكيف إلى الله تعالى والكيف عليه تعالى محال .

وهذا القول غير صحيح فإن السلف لا ينفون الكيف مطلقا لأن نفي الكيف مطلقا نفي للوجود إذ مامن موجود إلا وله كيفية، لكنها قد تكون معلومة وقد تكون مجهولة، وكيفية ذات الله تعالى وصفاته مجهولة لنا، ولا يحل لنا أن نكيف شيئا من ذلك لأننا إن قيدنا هذه الكيفية بما نشاهده فهذا هو التمثيل الممتنع في حق الله تعالى، فإن الله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته، وإن لم نقيد الكيفية بما نشاهده وإنما تصورنا كيفية معينة لا نظير لها فيما نشاهد، كان ذلك قولا على الله تعالى بغير علم، وهو حرام لقوله تعالى ﴿ **قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون** ﴾. وعلى هذا فنثبت كيفية لا نعلمها ولا يحل لنا أن نتصورها بشيء معين سواء قيدناها بمماثل نشاهده أم لا .

وأما قوله: أن الإمام مالك لا يقول: والكيف مجهول، فالجزم بأنه لا يقول بذلك جزم بلا علم له فيه. واما كون هذا غير الوارد عنه فصحيح، فإن الوارد بالسند عنه قوله: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة كما رواه البيهقي وأبو الشيخ الأصبهاني، وقوله ـ رحمه الله ـ غير معقول أي إنا لا ندركه بعقولنا فإذا لم ندركه بعقولنا ولم يرد به السمع فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والسمعي فوجب الكف عنه وتعذرت الإجابة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية: فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب موافق لقول الباقين امروها

كما جاءت بلا كيف فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة. أهـ فتأمل قول الشيخ فإنما نفوا علم الكيفية، ولم يقل نفوا الكيفية، يتبين لك أن السلف يثبتون الكيفية لكنها مجهولة لنا. ويدل لذلك أن الإمام مالكا وشيخه رحمهما الله لم يقولا: الكيف مستحيل أو غير ممكن، ولو كان هذا هو الحق الذي يجب لله لبينه السلف رحمهم الله.

والحاصل: أن نفي الكيفية عن الاستواء مطلقا هو تعطيل محض لهذه الصفة، لأننا إذا أثبتنا الاستواء حقيقة لزم أن يكون له كيفية وهكذا يقال في بقية الصفات.

المسألة الثانية قوله: ولا يجوز أن يفهم من الاستواء معنى لا يليق بالله مثل الاستقرار أو الجلوس أو القعود.

وهذا القول غير صحيح على إطلاقه فإن قوله لا يجوز أن يفهم من الاستواء معنى لا يليق بالله صحيح، فإن كل ماوصف الله تعالى به نفسه من الاستواء وغيره لا يجوز أن نفهم منه معنى لا يليق بالله، ولكن ما هو المرجع والميزان فيما يليق بالله تعالى وما لا يليق؟ إن قلت المرجع إلى ذلك العقول لزم من ذلك محذوران عظيمان:

أحدهما: أن يكون المرجع فيما يجب لله تعالى من صفات الكمال وما ينزه من صفات النقص هو العقل، ومن المعلوم قصور العقول عن إدراك ما يجب لله تعالى إثباتا أو نفيا على سبيل التفصيل قال الله تعالى ﴿ **ولا يحيطون به علما** ﴾. فإذا علم قصور العقول عن ذلك فكيف يمكن أن تكون ميزانا لما لا يمكن أن تدركه؟.

الثاني: أن عقول هؤلاء الذين زعموا أن المرجع في ذلك العقول كانت مضطربة متناقضة، يوجب بعضها مايرى الآخر امتناعه، فكيف تكون هذه العقول المضطربة أدلة وبراهين في إثبات ما يثبت لله تعالى ونفي ما ينفى عنه.

وأما تمثيله لما لا يليق بالله بتفسير الاستواء على العرش بالاستقرار عليه والجلوس والقعود فغير صحيح، فأما تفسير استواء الله تعالى على عرشه باستقراره عليه فهو مشهور عن السلف نقله ابن القيم في النونية وغيره. وأما الجلوس والقعود فقد ذكره بعضهم لكن في نفسي منه شيء والله أعلم.

المسألة الثالثة: قوله أو المكان. يعني أنه لا يليق بالله عز وجل. وهذا أيضا غير صحيح على إطلاقه، فإنه إن أراد بالنفي نفي المكان المحيط بالله عز وجل فهذا النفي صحيح فإن الله تعالى لا يحيط به شيء من مخلوقاته، وهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء كيف ﴿ **والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه** ﴾. وإن أراد بنفي المكان نفي أن يكون الله تعالى في العلو فهذا النفي غير صحيح، بل هو باطل بدلالة الكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل والفطرة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال للجارية: « **أين الله؟ قالت في السماء قال لمالكها اعتقها فإنها مؤمنة** ». وكل من دعا الله عز وجل فإنه لا ينصرف قلبه إلا إلى العلو هذه هي الفطرة التي فطر الله الخلق عليها لا ينصرف عنها إلا من اجتالته الشياطين، لا تجد أحدا يدعو الله عز وجل وهو سليم الفطرة ثم ينصرف قلبه يمينا أو شمالا أو إلى اسفل أو لا ينصرف إلى جهة بل لا ينصرف قلبه إلا إلى فوق .

١٤ ـ المضاف إلى الله نوعان .

الجواب: إن ما ذكرت عن هذا المتكلم الذي قال: إن الإنسان يتكون من عنصرين من التراب وهو الجسد وعنصر من الله وهو الروح يحتمل كما ذكرت معنيين، وأظهرهما أنه أراد أن الروح جزء من الله لأنه لو أراد أن الروح من الله خلقا لم يكن بينها وبين الجسد فرق، إذ الكل من الله تعالى خلقا وإيجادا .

والجواب على قوله أن نقول: لا شك أن الله أضاف روح آدم إليه في قوله تعالى ﴿ **فإذا سويته ونفخت فيه من روحي** ﴾ وأضاف روح عيسى إليه فقال ﴿ **ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا** ﴾ وأضاف بعض مخلوقات أخرى إليه كقوله ﴿ **وطهر بيتي للطائفين والقائمين** ﴾ وقوله ﴿ **وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه** ﴾ وقوله عن رسوله صالح ﴿ **فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها** ﴾ ولكن المضاف إلى الله نوعان:

أحدهما: ما يكون منفصلا بائنا عنه، قائما بنفسه أو قائما بغيره، فإضافته إلى الله تعالى إضافة خلق وتكوين ولا يكون ذلك إلا فيما يقصد به تشريف

المضاف أو بيان عظمة الله تعالى لعظم المضاف، فهذا النوع لا يمكن أن يكون من ذات الله ولا من صفاته، أما كونه لايمكن أن يكون من ذات الله تعالى فلأن ذات الله تعالى واحدة لا يمكن أن تتجزأ أو تتفرق، وأما كونه لا يمكن أن يكون من صفات الله فلأن الصفة معنى في الموصوف لا يمكن أن تنفصل عنه كالحياة والعلم والقدرة والقوة والسمع والبصر وغيرها فإن هذه الصفات صفات لا تباين موصوفها. ومن هذا النوع إضافة الله تعالى روح آدم وعيسى إليه وإضافة البيت ومافي السموات والأرض إليه وإضافة الناقة إليه، فروح آدم وعيسى قائمة بهما وليست من ذات الله تعالى ولا من صفاته قطعا، والبيت ومافي السموات والأرض والناقة أعيان قائمة بنفسها وليست من ذات الله ولا من صفاته، وإذا كان لا يمكن لأحد أن يقول أن بيت الله وناقة الله من ذاته ولا من صفاته، فكذلك الروح التى أضافها إليه ليست من ذاته ولا من صفاته ولا فرق بينهما إذ الكلّ بائن منفصل عن الله عز وجل، وكما أن البيت والناقة من الأجسام فكذلك الروح جسم تحل بدن الحي بإذن الله يتوفاها الله حين موتها ويمسك التي قضى عليها الموت ويتبعها بصر الميت حين تقبض لكنها جسم من جنس آخر .

النوع الثاني من المضاف إلى الله: ما لايكون منفصلا عن الله بل هو من صفاته الذاتية أو الفعلية كوجهه ويده وسمعه وبصره واستوائه على عرشه ونزوله إلى السماء الدنيا ونحو ذلك، فإضافته إلى الله تعالى من باب إضافة الصفة إلى موصوفها وليس من باب إضافة المخلوق والمملوك إلى مالكه وخالقه .

وقول المتكلم الذي أشرت إليه أن الروح من الله يحتمل معنى آخر غير ما قلنا إنه الأظهر وهو أن البدن مادته معلومة وهي التراب أما الروح فمادتها غير معلومة وهذا المعنى صحيح كما قال الله تعالى ﴿ **ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا** ﴾ وهذه والله أعلم من الحكمة في إضافتها إليه أنها أمر لا يمكن أن يصل إلى علم البشر بل هي مما استأثر الله بعلمه كسائر العلوم العظيمة الكثيرة التي لم نؤت منها إلا القليل، ولا نحيط بشيء من هذا القليل إلا بما شاء الله تبارك وتعالى فنسأل الله تعالى أن يفتح علينا من رحمته وعلمه ما به صلاحنا وفلاحنا في الدنيا والآخرة.

١٥ ـ حكم قول القائل عن الله تعالى: بيده الخير والشر .

أخي: مر بي كلام لفضيلتكم قلتم فيه في معرض الثناء على الله عز وجل: (سبحانه له الخلق والأمر وبيده الخير والشر)، ولا يخفى على فضيلتكم أن أفضل ما يثني به العبد على ربه هو ما أثنى به سبحانه على نفسه، أو أثنى به عليه أعلم الناس به نبيه محمد ﷺ، ولا يخفى على فضيلتكم أن الله لم يثن على نفسه وهو يتحدث عن عموم ملكه وتمام سلطانه وتصرفه أن بيده الشر كما في قوله تعالى ﴿ **قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير** ﴾ فأثنى سبحانه على نفسه أن بيده الخير في هذا المقام الذي قد يكون شرا بالنسبة لمحله كالذل الذي يقدره سبحانه على بعض خلقه فإنه شر بالنسبة لمحله وهو الإنسان المقدر عليه الذل، ولكنه خير بالنسبة إلى فعل الله لصدوره عن حكمة بالغة، ولذلك أعقبه بقوله بيدك الخير، وهكذا كل مايقدره الله من شرور في مخلوقاته هي شرور بالنسبة لمحالّها أما بالنسبة لفعل الله تعالى لها وإيجاده فهي خير لصدورها عن حكمة بالغة، فهناك فرق بين فعل الله تعالى الذي هو فعله كله خير وبين مفعولاته ومخلوقاته البائنة عنه ففيها الخير والشر. ويزيد الأمر وضوحا أن النبي ﷺ أثنى على ربه تبارك وتعالى بأن الخير بيديه، ونفى نسبة الشر إليه كما في حديث علي رضي الله عنه الذي رواه مسلم وغيره مطولا، وفيه أنه ﷺ كان يقول إذا قام إلى الصلاة: « **وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى أن قال: لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك** ». فنفى ﷺ أن يكون الشر إلى الله تعالى لأن أفعاله وإن كانت شرا بالنسبة إلى محالّها ومن قامت به فليست شرا بالنسبة إليه تعالى لصدورها عن حكمة بالغة تتضمن الخير. وبهذا تبين أن الأولى بل الأوجب في الثناء على الله أن نقتصر على ما أثنى به على نفسه وأثنى به عليه رسوله لأنه تعالى أعلم بنفسه ورسوله محمد ﷺ أعلم الخلق به فنقول: بيده الخير ونقتصر على ذلك كما هو في القرآن والسنة .

١٦ ـ حكم قول القائل: إن الله على ما يشاء قدير .

وبعد فتسأل عما يعبر به كثير من الناس حيث يختمون دعاءهم أو نحوه بقولهم: إنك على ما تشاء قدير. أو أنه على ما يشاء قدير، والجواب إن هذا لا ينبغي لوجوه:

الأول: أن الله تعالى إذ ذكر وصف نفسه بالقدرة لم يقيد ذلك بالمشيئة في قوله تعالى ﴿ **ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم إن الله على كل شيء قدير** ﴾ وقوله ﴿ **ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير** ﴾ وقوله تعالى ﴿ **ألم تعلم أن الله له ملك السمٰوات والأرض** ﴾ فعمم في القدرة كما عمم في الملك. وقوله ﴿ **ولله ملك السمٰوات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير** ﴾ فعمم في الملك والقدرة وخص الخلق بالمشيئة لأن الخلق فعل والفعل لا يكون إلا بالمشيئة، أما القدرة فصفة أزلية أبدية شاملة لما شاءه وما لم يشأه، لكن ماشاءه سبحانه وقع وما لم يشأه لم يقع. والآيات في ذلك كثيرة .

الثاني: أن تقييد القدرة بالمشيئة خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وأتباعه فقد قال الله تعالى عنهم ﴿ **يوم لايخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل شيء قدير** ﴾ ولم يقولوا إنك على ما تشاء قدير، وخير الطريق طريق الأنبياء وأتباعهم، فإنهم أهدى علما وأقوم عملا.

الثالث: إن تقييد القدرة بالمشيئة يوهم اختصاصها بما يشاءه الله تعالى فقط، لاسيما وأن ذلك التقييد يؤتى به في الغالب سابقا حيث يقال: على ما يشاء قدير. وتقديم المعمول يفيد الحصر كما يعلم ذلك في تقرير علماء البلاغة وشواهده من الكتاب والسنة واللغة. وإذا خصت قدرة الله تعالى بما يشاؤه كان ذلك نقصا في مدلولها وقصرا لها عن عمومها، فتكون قدرة الله تعالى ناقصة حيث انحصرت فيما يشاؤه وهو خلاف الواقع فإن قدرة الله تعالى عامة فيما شاءه وما لم يشأه لكن ما شاءه فلابد من وقوعه وما لم يشأه فلا يمكن وقوعه .

فإذا تبين أن وصف الله تعالى بالقدرة لا يُقيد بالمشيئة بل يطلق كما أطلقه الله تعالى لنفسه فإن ذلك لا يعارضه قول الله تعالى: ﴿ **وهو على جمعهم إذا يشاء**

قدير ﴾ فإن المقيد هنا بالمشيئة هو الجمع لا القدرة، والجمع فعل لا يقع إلا المشيئة ولذلك قيد بها، فمعنى الآية أن الله تعالى قادر على جمعهم متى شاء وليس بعاجز عنه كما يدعيه من ينكره وفي تقييده بالمشيئة رد لقول المشركين الذين قال الله تعالى عنهم ﴿ **وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا إن كنتم صادقين قل الله يحييكم ثم يميتكم ثم يجمعكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه ولكن أكثر الناس لا يعلمون** ﴾ فلما طلبوا الإتيان بآبائهم تحديا وإنكارا لما يجب الإيمان به من البعث بيّن الله تعالى أن ذلك الجمع الكائن في يوم القيامة لا يقع إلا بمشيئته ولا يوجب وقوعه تحدى هؤلاء وإنكارهم كما قال الله تعالى ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ثم لتنبئن بما عملتم وذلك على الله يسير فآمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا والله بما تعملون خبير يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن**﴾ .

والحاصل أن قوله تعالى ﴿ وهو على جمعهم إذا يشاء قدير ﴾ لا يعارض ما قررناه من قبل لأن التقييد بالمشيئة ليس عائدا إلى القدرة وإنما يعود إلى الجمع .

وكذلك لا يعارضه ما ثبت في صحيح مسلم في كتاب الإيمان في باب آخر أهل النار خروجا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: « **آخر من يدخل الجنة رجل فذكر الحديث وفيه أن الله تعالى قال للرجل: إني لا استهزيء منك ولكني على ما أشاء قادر** ». وذلك لأن القدرة في هذا الحديث ذكرت لتقرير أمر واقع والأمر الواقع لا يكون إلا بعد المشيئة وليس المراد بها ذكر الصفة المطلقة التي هي وصف الله تعالى أزلا وأبدا، ولذلك عبّر عنها باسم الفاعل '' قادر '' دون الصفة المشبهة '' قدير '' وعلى هذا فإذا وقع أمر عظيم يستغربه المرء أو يستبعده فقيل له في تقريره إن الله على ما يشاء قادر فلا حرج في ذلك ومازال الناس يعبرون بمثل هذا في مثل ذلك فإذا وقع أمر عظيم يستغرب أو يستبعد قالوا قادر على ما يشاء، فيجب أن يعرف الفرق بين ذكر القدرة على أنها صفة الله تعالى فلا تقيد بالمشيئة، وبين ذكرها لتقرير أمر واقع فلا مانع من تقييدها بالمشيئة لأن الواقع لا يقع إلا بالمشيئة، والقدرة هنا ذكرت لإثبات ذلك الواقع وتقرير وقوعه، والله سبحانه أعلم والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

١٧ ـ هل الإنسان مجبر على أعماله ؟

هذه المسألة أي مسألة القدر من مثار الجدل بين البشر من قديم الزمان ولذلك انقسم الناس فيها ثلاثة أقسام طرفين ووسطا:

أما الطرفان فأحدهما: نظر إلى عموم قدر الله فعمي عن اختيار العبد وقال: إنه مجبر على أفعاله وليس له فيها أي اختيار فسقوط الإنسان من السقف بالريح ونحوها كنزوله منه مختارا من الدرج.

وأما الطرف الثاني فنظر إلى أن العبد فاعل تارك باختياره فعمي عن قدر الله وقال إن العبد مستقل بأفعاله ولا تعلق لقدر الله تعالى فيها .

وأما الوسط فأبصروا السببين فنظروا إلى عموم قدر الله تعالى وإلى اختيار العبد فقالوا: إن فعل العبد كائن بقدر الله تعالى وباختيار العبد، وإنه يعلم بالضرورة الفرق بين سقوط الإنسان من السقف بالريح ونحوها ونزوله منه مختارا من الدرج، فالأول من فعله بغير اختياره والثاني باختياره والكل منهما واقع بقضاء الله وقدره لا يقع في ملكه ما لا يريد، لكن ما وقع باختيار العبد فهو مناط للتكليف ولا حجة له بالقدر في مخالفة ما كلف به من أوامر أو نواه، وذلك لأنه يقدم على المخالفة حين يقدم عليها وهو لا يعلم ما قدر الله عليه فيكون إقدامه الاختياري على المخالفة هو سبب العقوبة سواء كانت في الدنيا أم في الآخرة ولذلك لو أجبره مجبر على المخالفة لم يثبت عليه حكم المخالفة ولا يعاقب عليها لثبوت عذره حينئذ، وإذا كان الإنسان يدرك أن هروبه من النار إلى موضع يأمن فيه منها يكون باختياره وأن تقدمه إلى بيت جميل واسع طيب المسكن ليسكنه يكون باختياره أيضا، مع إيمانه أن هروبه وتقدمه المذكورين واقعان بقضاء الله وقدره وأن بقاءه لتدركه النار وتأخره عن سكنى البيت يعد تفريطا وإضاعة للفرصة يستحق اللوم عليه، فلماذا لا يدرك هذا بالنسبة لتفريطه بترك الأسباب المنجية له من نار الآخرة الموجبة لدخوله الجنة، وأما ما مثلت به أن الله تعالى إذا قدر للعبد أن يبني مسجدا فإنه سيبني هذا المسجد لا محالة لكنه ترك لعقله الخيار في كيفية البناء، فهذا تمثيل غير صحيح لأنه

يوحي بأن كيفية البناء يستقل بها العقل ولا تدخل في قدر الله تعالى، وأن أصل فكرة البناء يستقل بها القدر ولا مدخل للاختيار فيها. والحقيقة أن أصل فكرة البناء تدخل في اختيار العبد لأنه لم يجبر عليها كما يجبر على فكرة إعادة بناء بيته الخاص أو ترميمه مثلا، ولكن هذه الفكرة قد قدرها الله تعالى للعبد من حيث لا يشعر لأنه لا يعلم بأن الله قدر شيئا مّا حتى يقع ذلك الشيء إذ القدر سر مكتوم لا يعلم إلا باطلاع الله تعالى عليه بالوحي أو بالوقوع الحسي. وكذلك كيفية البناء هي بقدر الله تعالى فإن الله تعالى قد قدر الأشياء كلها جملة وتفصيلا ولا يمكن أن يختار العبد ما لا يريده الله تعالى أو يقدره بل إذا اختار العبد شيئا وفعله علم يقينا أن الله تعالى قد قضاه وقدّره. فالعبد مختار بحسب الأسباب الحسية الظاهرة التي قدرها الله تعالى أسبابا لوقوع فعله، ولا يشعر العبد حين يفعل الفعل بأن أحداً أجبره عليه، لكنه إذا فعل ذلك بحسب الأسباب التي جعلها الله تعالى أسبابا علمنا يقينا بأن الله تعالى قد قدرها جملة وتفصيلا. وهكذا نقول في تمثيلكم بفعل الإنسان المعصية حيث قلتم: أن الله قدر عليه فعل المعصية فهو سيفعلها لا محالة، ولكن ترك لعقله كيفية تنفيذها والسعي إليها، فنقول فيه ما قلناه في بناء المسجد أن تقدير الله تعالى عليه فعل المعصية لا ينافي اختياره لها لأنه حين اختياره لها لا يعلم بما قدر الله تعالى عليه، فهو يقدم عليها مختارا لا يشعر بأن أحدا يجبره، لكنه إذا أقدم وفعل علمنا أن الله قد قدر فعله لها، وكذلك كيفية تنفيذ المعصية والسعي إليها الواقعة باختيار العبد لا تنافي قدر الله تعالى، فالله تعالى قد قدر الأشياء كلها جملة وتفصيلا وقدر أسبابها الموصلة إليها، ولا يشذ عن ذلك شيء من أفعاله ولا من أفعال العباد الاختيارية منها والاضطرارية كما قال الله تعالى ﴿ **ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير** ﴾ وقال تعالى ﴿ **وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون** ﴾ وقال ﴿ **وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون** ﴾ وقال ﴿ **ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ماجاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا** ﴾ .

وبعد فإن الجدير بالمرء أن لا يبحث في نفسه ولا مع غيره في مثل هذه الأمور التي توجب له التشوش، وتوهم معارضة الشرع بالقدر، فإن ذلك ليس من دأب الصحابة رضي الله عنهم وهم أحرص الناس على معرفة الحقائق وأقربهم من معين دواء العلة وكشف الغمة، وفي صحيح البخاري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « **ما منا من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار** فقلنا يا رسول الله أفلا نتكل. وفي رواية: أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل، قال ﷺ: **لا اعملوا فكل ميسر** . وفي رواية: **اعملوا فكل ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل أهل الشقاوة ثم قرأ ﴿ فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ﴾** ». فنهى النبي ﷺ عن الاتكال على الكتاب وترك العمل لأنه لا سبيل إلى العلم به وأمر بما يستطيعه العبد ويمكنه، وهو العمل، واستدل بالآية التي تدل على أن من عمل صالحا وآمن فسييسر لليسرى، وهذا هو الدواء الناجع المثمر الذي يجد فيه العبد بلوغ سعادته حيث يشمر للعمل الصالح المبني على الإيمان ويستبشر بذلك حين يقارنه التوفيق لليسرى في الدنيا والآخرة .

وأسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا للعمل الصالح وأن ييسرنا لليسرى ويجنبنا العسرى ويغفر لنا في الآخرة والأولى إنه جواد كريم .

١٨ ـ إسناد الحوادث إلى القدر وقول وأيم الحق ولعمر الحق .

ج إضافة الحوادث إلى صفة من صفات الله بمعنى أنه من مقتضى هذه الصفة لا بأس به مثل أن نقول: اقتضت حكمة الله أن يعذب الظالم، أوجب القضاء والقدر أن يشقى فلان. أو يسعد فلان ويدل لذلك قول النبي ﷺ: « **لو سبق القضاء والقدر شيء لسبقته العين** ». أما إذا أضيفت الحوادث إلى صفة من صفات الله وكأن الصفة هي التي فعلت دون الموصوف فلا يجوز، لأن المؤثر هو الله تعالى وهو الخالق المدبر لجميع الأمور، وأما قول الحالف وأيم الحق ولعمر الحق فلا بأس لأن الحق هو الله سبحانه وتعالى فهو كقوله وأيم الله ولعمر الله .

١٩ ـ كلمات تقال كثيرا مثل لكم تحياتنا، لم تسمح لي الظروف ونحوها فما حكمها؟

ج لكم تحياتنا وأهدي لكم تحياتي ونحوها من العبارات لا بأس بها، قال الله تعالى: ﴿وإذا حُييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾ فالتحية من شخص لآخر جائزة كما عرفت وأما التحيات المطلقة العامة فهي لله كما أن الحمد لله والشكر لله ومع هذا فيصح أن نقول حمدت فلانا على كذا وشكرته على كذا قال الله تعالى ﴿أن اشكر لي ولوالديك﴾ وأما جلالة وصاحب الجلالة وسمو وصاحب السمو فهي كذلك لا بأس بها إذا كان المقولة فيه أهلا لذلك و لم يخش منه الترفع والإعجاب بالنفس وكذلك أرجو وآمل، وأما لم تسمح لي الظروف و لم يسمح لي الوقت ونحو ذلك فإن كان القصد أنه لم يحصل وقت يتمكن فيه من المقصود فلا بأس به، وإن كان القصد أن للوقت تأثيرا فلا يجوز. وأما تدخّل القدر فلا تصلح لأنها تعطي أن القدر اعتدى بالتدخل وأنه كالمتطفل على الأمر مع أنه أي القدر هو الأصل فكيف يقال تدخل، والأصح أن يقول ولكن نزل القضاء والقدر أو غلب القدر ونحو ذلك ومثل ذلك تدخّلت عناية الله، الأولى إبدالها بكلمة حصلت عناية الله أو اقتضت عناية الله .

٢٠ ـ هل تصح دعوى العلم بذكورة الجنين أو أنوثته ؟

قبل أن أتكلم عن هذه المسألة أحب أن أبيّن أنه لا يمكن أن يتعارض صريح القرآن مع الواقع أبدا وأنه إذا ظهر في الواقع ما ظاهره المعارضة فإما أن يكون الواقع مجرد دعوى لا حقيقة له وإما أن يكون القرآن غير صريح في معارضته لأن صريح القرآن وحقيقة الواقع كلاهما قطعي ولا يمكن تعارض القطعيين أبدا .

فإذا تبين ذلك فقد قيل إنهم الآن توصلوا بواسطة الآلات الدقيقة للكشف عما في الأرحام والعلم بكونه أنثى أو ذكرا فإن كان ما قيل باطلا فلا كلام، وإن كان صدقا فإنه لا يعارض الآية حيث أن الآية تدل على أمر غيبي هو

متعلق بعلم الله تعالى في هذه الأمور الخمسة، والأمور الغيبية في حال الجنين هي: مقدار مدته في بطن أمه وحياته وعمله ورزقه وشقاوته أو سعادته وكونه ذكرا أم انثى قبل أن يخلّق، أما بعد أن يخلّق فليس العلم بذكورته أو أنوثته من علم الغيب لأنه بتخليقه صار من علم الشهادة إلا أنه مستتر في الظلمات الثلاث التي لو أزيلت لتبين أمره، ولا يبعد أن يكون فيما خلق الله تعالى من الأشعة أشعة قوية تخترق هذه الظلمات حتى يتبين الجنين ذكرا أم أنثى. وليس في الآية تصريح بذكر العلم بالذكورة والأنوثة، وكذلك لم تأت السنة بذلك وأما ما نقلتم عن ابن جرير من أن رجلا سأل النبي ﷺ عما تلد امرأته فأنزل الله الآية فالمنقول هذا منقطع لأن مجاهدا رحمه الله من التابعين. وأما تفسير قتادة ــ رحمه الله ــ فيمكن أن يحمل على أن اختصاص الله تعالى بعلمه ذلك إذا كان لم يخلّق أما بعد أن يخلّق فقد يعلمه غيره.

قال ابن كثير ــ رحمه الله ــ في تفسير آية لقمان: وكذلك لا يعلم ما في الأرحام مما يريد أن يخلقه تعالى سواه ولكن إذا أمر بكونه ذكرا أو أنثى أو شقيا أو سعيدا علم الملائكة الموكلون بذلك ومن شاء الله من خلقه . أهـ

وأما سؤالكم عن المخصص لعموم قوله تعالى ﴿ما في الأرحام﴾ فنقول إن كانت الآية تتناول الذكورة والأنوثة بعد التخليق فالمخصص الحس والواقع. وقد ذكر علماء الأصول أن المخصصات لعموم الكتاب والسنة إما النص أو الاجماع أو القياس أو الحس أو العقل، وكلامهم في ذلك معروف. وإذا كانت الآية لا تتناول ما بعد التخليق وإنما يراد بها ما قبله فليس فيها ما يعارض ما قيل من العلم بذكورة الجنين وأنوثته. والحمد لله أنه لم يوجد ولن يوجد في الواقع ما يخالف صريح القرآن. وما طعن فيه أعداء المسلمين على القرآن من حدوث أمور ظاهرها معارضة القرآن، فإنما ذلك لقصور فهمهم لكتاب الله تعالى أو تقصيرهم في ذلك لسوء نيتهم، ولكن عند أهل الدين والعلم من البحث والوصول إلى الحقيقة ما يدحض شبهة هؤلاء ولقد أعجبني بحثكم هذا عن هذه المسألة التي أثار الكثير حولها من الجدل ما لا حاجة إليه لوضوح الأمر فيها ولله الحمد والمنة .

والناس في هذه المسألة طرفان ووسط. فطرف تمسك بظاهر القرآن الذي ليس بصريح، وأنكر خلاف ذلك من كل أمر واقع متيقن فجلب بذلك الطعن إلى نفسه في قصوره أو تقصيره أو الطعن في القرآن حيث كان في نظره مخالفا للواقع المتيقن. وطرف أعرض عما دل عليه القرآن وأخذ بالأمور المادية المحضة فكان بذلك من الملحدين. وأما الوسط فأخذوا بدلالة القرآن وصدقوا بالواقع وعلموا أن كلا منهما حق ولا يمكن أن يناقض صريح القرآن أمرا معلوما بالعيان، فجمعوا بين العمل بالمنقول والمعقول، وسلمت بذلك أديانهم وعقولهم، وهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

وفقنا الله وإخواننا المؤمنين لذلك وجعلنا هداة مهتدين وقادة مصلحين وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

٢١ ـ هل يدعو الإنسان بهداية الله تعالى شيطانه للإسلام ؟

ج لا يجوز أن يدعو أحد بهذا لأنه ينافي حكمة الله وقضاءه وقدره، فإن الله سبحانه قضى بحكمة على إبليس باللعنة إلى يوم الدين، وأما الحديث الذي أشرتم إليه وهو قوله ولكن الله أعانني عليه فأسلم، فقد رويت أسلم على وجهين:

أحدهما ضم الميم على أنها فعل مضارع والمعنى فأنا أسلمُ منه بمعونة الله، والوجه الثاني فأسلمَ بفتح الميم وليس المراد بذلك إسلامه لله وإنما المراد استسلامه بحيث لا يتسلط على النبي ﷺ .

٢٢ ـ هل العين تصيب المعان وكيف علاجها ؟

ج رأينا في العين أنها حق ثابت شرعا وحسًا قال الله تعالى ﴿ **وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم** ﴾ قال ابن عباس وغيره في تفسيرها أي يعينوك بأبصارهم قال ابن كثير في هذه الآية دليل على أن العين إصابتها وتأثيرها حق بإذن الله، ثم ذكر الأحاديث الواردة في ذلك، ومنها قوله ﷺ: « **العين حق ولو كان شيء سابق القدر سبقت العين وإذا استغسلتم فاغسلوا** » رواه مسلم، ومنها ما رواه

النسائي وابن ماجة: « **أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل فقال: لم أر كاليوم ولا جلد مخبأة فما لبث أن لبط به فأُتي به رسول الله ﷺ فقيل له: أدرك سهلا صريعا فقال: من تتهمون به قالوا عامر بن ربيعة، فقال النبي ﷺ علام يقتل أحدكم أخاه إذا رأى أحدكم من أخيه ما يعجبه فليدع له بالبركة ثم دعا بماء فأمر عامرا أن يتوضأ فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين وركبتيه وداخلة إزاره وأمره أن يصب عليه، وفي لفظ يكفأ الإناء من خلفه** »، والواقع شاهد بذلك ولا يمكن إنكاره. وفي حالة وقوعها تستعمل العلاجات الشرعية وهي:

١ ـ القراءة فقد قال النبي ﷺ: « **لا رقية إلا من عين أو حمة** »، وقد كان جبريل يرقي النبي ﷺ فيقول: باسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك باسم الله أرقيك .

٢ ـ الاستغسال كما أمر به النبي ﷺ عامر بن ربيعة في الحديث السابق ثم يصب على المصاب .

أما الأخذ من فضلاته العائدة من بوله أو غائطه فليس له أصل، وكذلك الأخذ من أثره وإنما الوارد ما سبق من غسل أعضائه وداخلة إزاره ولعل مثلها داخلة غترته وطاقيته وثوبه والله أعلم .

والتحرز من العين مقدما لا بأس به ولا ينافي التوكل بل هو من التوكل لأن التوكل الاعتماد على الله سبحانه مع فعل الأسباب التي أباحها أو أمر بها، وقد كان النبي ﷺ يعوّذ الحسن والحسين يقول: « **أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة ويقول هكذا كان إبراهيم يعوّذ إسحاق وإسماعيل عليهما السلام** » رواه البخاري .

٢٣ ـ هل يلاطف الجني أحدا من الإنس ؟

ج نعم هناك دليل من الكتاب والسنة على أن الجن يدخلون في أجسام بعض الناس فمن القرآن قوله تعالى ﴿ **الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم**

الذي يتخبطه الشيطان من المس ﴾، قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: لا يقومون من قبورهم يوم القيامة إلا كما يقوم المصروع حال صرعه وتخبط الشيطان له، ومن السنة قوله ﷺ: « **إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم** ». وقال الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة إنهم يقولون: إن الجني يدخل في بدن المصروع واستدل بالآية السابقة وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل قلت لأبي: إن قوما يزعمون أن الجني لا يدخل في بدن الإنسي فقال: يا بني يكذبون هو ذا يتكلم على لسانه، وقد جاءت أحاديث عن رسول الله ﷺ رواها أحمد وأبو داود إنه أُتي بصبي مجنون فجعل النبي ﷺ يضرب ظهره ويقول: « **أخرج عدو الله حتى عقل الصبي** »، وفي بعض ألفاظه « **أخرج عدو الله أنا رسول الله** » فبرأ الصبي. فأنت ترى أن في المسألة دليلا من القرآن ودليلين من السنة وأنه قول أهل السنة، والجماعة وقول أئمة السلف، والواقع يشهد به، ومع هذا لا ننكر أن يكون للجنون سبب آخر من توتر الأعصاب واختلال المخ وغير ذلك .

٢٤ ـ هل الحكمة في تقبيل الحجر التبرك به ؟

الحكمة من الطواف بينها النبي ﷺ حين قال: إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله .

فالطائف الذي يدور على بيت الله تعالى يقوم بقلبه من تعظيم الله تعالى، ما يجعله ذاكرا لله تعالى وتكون حركاته بالمشي والتقبيل واستلام الحجر والركن اليماني والإشارة إلى الحجر ذكرا لله تعالى، لأنها من عبادته وكل العبادات ذكر لله تعالى بالمعنى العام، وأما ما ينطق به بلسانه من التكبير والذكر والدعاء فظاهر أنه من ذكر الله تعالى .

وأما تقبيل الحجر فإنه عبادة، حيث يقبل الإنسان حجرا لا علاقة له به سوى التعبد لله تعالى بتعظيمه واتباع رسوله ﷺ في ذلك كما ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال حين قبّل الحجر: إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبّلك ما قبّلتك .

وأما ما يظنه بعض الجهال من أن المقصود بذلك التبرك فإنه لا أصل له فيكون باطلا .

وأما ما أورده بعض الزنادقة من أن الطواف بالبيت كالطواف على قبور أوليائهم وأنه وثنية، فذاك من زندقتهم وإلحادهم، فإن المؤمنين ما طافوا به إلا بأمر الله وما كان بأمر الله فالقيام به عبادة لله تعالى، ألا ترى أن السجود لغير الله شرك أكبر ولما أمر الله تعالى الملائكة أن يسجدوا لآدم كان السجود لآدم عبادة لله تعالى وكان ترك السجود له كفرا. وحينئذ يكون الطواف بالبيت عبادة من أجل العبادات وهو ركن في الحج، والحج أحد أركان الإسلام ولهذا يجد الطائف بالبيت إذا كان المطاف هادئا من لذة الطواف، وشعور قلبه بالقرب من ربه ما يتبين به علو شأنه وفضله. والله المستعان .

٢٥ ـ التوسل وأقسامه .

التوسـل : إتخاذ الوسيلة والوسيلة كل ما يوصل إلى المقصود فهي من الوصل لأن الصاد والسين يتناوبان كما يقال صراط وسراط وبصطة وبسطة . والتوسل في دعاء الله تعالى أن يقرن الداعي بدعائه ما يكون سببا في قبول دعائه، ولابد من دليل على كون هذا الشيء سببا للقبول، ولا يعلم ذلك إلا من طريق الشرع فمن جعل شيئا من الأمور وسيلة له في قبول دعائه بدون دليل من الشرع فقد قال على الله ما لا يعلم، إذ كيف يدري أن ماجعله وسيلة مما يرضاه الله تعالى ويكون سببا في قبول دعائه ؟

والدعاء من العبادة والعبادة موقوفة على مجيء الشرع بها وقد أنكر الله تعالى على من اتبع شرعا بدون إذنه وجعله من الشرك فقال تعالى ﴿ **أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله** ﴾ وقال تعالى ﴿ **اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون** ﴾.

والتوسل في دعاء الله تعالى قسمان :

أحدهما: أن يكون بوسيلة جاءت بها الشريعة وهو أنواع :
الأول التوسل بأسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله فيتوسل إلى الله تعالى بالاسم المقتضي لمطلوبه أو بالصفة المقتضية له أو بالفعل المقتضي له قال الله تعالى ﴿ **ولله الأسماء الحسنىٰ فادعوه بها** ﴾ فيقول اللهم يا رحيم ارحمني ويا غفور اغفر لي ونحو ذلك، وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: « **اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرا لي** » وعلم أمته أن يقولوا في الصلاة عليه: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم .

الثاني: التوسل إلى الله تعالى بالإيمان به وطاعته كقوله تعالى عن أولي الألباب ﴿ **ربنا إننا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا** ﴾ الآية. وقوله ﴿ **إنه كان فريق من عبادي يقولون ربنا آمنا فاغفر لنا وارحمنا** ﴾ وقوله عن الحواريين ﴿ **ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين** ﴾.

الثالث: أن يتوسل إلى الله بذكر حال الداعي المبينة لاضطراره وحاجته كقول موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿ **رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير** ﴾.

الرابع: أن يتوسل إلى الله تعالى بدعاء من ترجى إجابته كطلب الصحابة رضي الله عنهم من النبي ﷺ أن يدعو الله لهم مثل قول الرجل الذي دخل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال: ادع الله أن يغيثنا، وقول عكاشة بن محصن للنبي ﷺ: ادع الله أن يجعلني منهم. وهذا إنما يكون في حياة الداعي أما بعد موته فلا يجوز لأنه لا عمل له فقد انتقل إلى دار الجزاء، ولذلك لما أجدب الناس في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يطلبوا من النبي ﷺ أن يستسقي لهم بل استسقى عمر بالعباس عم النبي ﷺ فقال له: قم فاستسقي فقام العباس فدعا. وأما ما يروى عن العتبي أن أعرابيا جاء إلى قبر النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول ﴿ **ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما** ﴾ وقد جئتك مستغفرا من ذنوبي مستشفعا بك إلى ربي وذكر تمام القصة فهذه كذب لا تصح. والآية ليس فيها

دليل لذلك لأن الله يقول: ﴿ **ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم** ﴾ ولم يقل إذا ظلموا أنفسهم وإذ لما مضى لا للمستقبل، والآية في قوم تحاكموا أو أرادوا التحاكم إلى غير الله ورسوله كما يدل على ذلك سياقها السابق واللاحق .

ثم إن الله يقول فيها ﴿ **فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول** ﴾ واستغفار الرسول ﷺ بعد موته غير ممكن لانقطاع عمله بوفاته لقوله ﷺ: « **إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به من بعده أو ولد صالح يدعو له** ».

القسم الثاني: أن يكون التوسل بوسيلة لم يأت بها الشرع وهي نوعان:

أحدهما: أن يكون بوسيلة أبطلها الشرع كتوسل المشركين بآلهتهم وبطلان هذا ظاهر .

الثاني: أن يكون بوسيلة سكت عنها الشرع، وهذا محرم وهو نوع من الشرك مثل أن يتوسل بجاه شخص ذي جاه عند الله فيقول أسألك بجاه نبيك فلا يجوز ذلك، لأنه إثبات لسبب لم يعتبره الشرع، ولأن جاه ذي الجاه ليس له أثر في قبول الدعاء لأنه لا يتعلق بالداعي ولا بالمدعو، وإنما هو من شأن ذي الجاه وحده، فليس بنافع لك في حصول مطلوبك أو دفع مكروبك، ووسيلة الشيء ما كان موصلا إليه، والتوسل بالشيء إلى ما لا يوصل إليه نوع من العبث فلا يليق أن تتخذه فيما بينك وبين ربك. والله الموفق .

٢٦ ـ لبس السوار لعلاج الروماتزم .

سؤالكم عمن أعطاه الصيدلي دواء للروماتزم على شكل سوار يلبسه في اليد إلى آخر ما ذكرتم .

جوابه أن تعلم أن الدواء سبب للشفاء والمسبّب هو الله تعالى فلا سبب إلا ما جعله الله تعالى سببا والأسباب التي جعلها الله تعالى أسبابا نوعان:

أسباب شرعية كالقرآن والدعاء كما قال النبي ﷺ في سورة الفاتحة: وما يدريك أنها رقية وكما كان ﷺ يرقي المرضى بالدعاء لهم فيشفي الله تعالى بدعائه من أراد شفاءه به .

والنوع الثاني: أسباب حسية كالأدوية المادية المعلومة عن طريق الشرع كالعسل أو عن طريق التجارب مثل كثير من هذه الأدوية، وهذا النوع لابد أن يكون تأثيره عن طريق المباشرة لا عن طريق الوهم والخيال، فإذا ثبت تأثيره بطريق مباشر محسوس صح أن يتخذ دواء يحصل به الشفاء بإذن الله تعالى .

أما إذا كان مجرد أوهام وخيالات يتوهمها المريض فتحصل له الراحة النفسية بناء على ذلك الوهم والخيال ويهون عليه المرض وربما ينبسط السرور النفسي على المرض فيزول، فهذا لا يجوز الإعتماد عليه ولا إثبات كونه دواء لئلا ينساب الإنسان وراء الأوهام والخيالات، ولهذا نهى عن لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع المرض أو دفعه لأن ذلك ليس سببا شرعيا ولا حسيا، وما لم يثبت كونه سببا شرعيا ولا حسيا لم يجز أن يجعل سببا، فإن جعله سببا نوع من منازعة الله تعالى في ملكه وإشراك به حيث شارك الله تعالى في وضع الأسباب لمسبباتها وقد ترجم الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله لهذه المسألة في كتاب التوحيد بقوله: باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لدفع البلاء أو رفعه .
وما أظن السوار الذي أعطاه الصيدلي صاحب الروماتزم الذي ذكرت في سؤالك إلا من هذا النوع، إذ ليس ذلك السوار سببا شرعيا ولا حسيا تعلم مباشرته لمرض الروماتزم حتى يبرئه، فلا ينبغي للمصاب أن يستعمل ذلك السوار حتى يعلم وجه كونه سببا. والله الموفق .

٢٧ - الرد على بطاقة ذكر صوفية .

١ - تضمنت هذه البطاقة الحث على ذكر الله تعالى وهذا حق ولكن ذكر الله تعالى عبادة يتقرب بها إليه فيجب التمشي فيها على ما شرعه الله عز وجل، ولا يتم ذلك إلا بالإخلاص لله تعالى والاتباع لرسول الله ﷺ، وبذلك تتحقق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ولا يكون الاتباع إلا إذا كانت العبادة مبنية على الشرع في سببها وجنسها وقدرها وكيفيتها وزمانها ومكانها .

وإذا كان كذلك فإن الذكر الموجود في البطاقة لا يتضمن ما ذكر، فلا

يصح أن يكون قربة إلى الله تعالى، أو ذكرا مرضيا عنده كما هو ظاهر لمن رآه، فأين في شريعة الله هذا النوع من الذكر الذي رتبوه. وأين في شريعة الله هذا العدد الذي عينوه، وأين في شريعة الله هذا الزمن الذي خصصوه بحيث يكون هذا في الليل وهذا في النهار، وأين في شريعة الله تقديم الفاتحة عند البدء بهذا الذكر البدعي؟

٢ ـ تضمنت هذه البطاقة قراءة الفاتحة لحضرة النبي ﷺ فإن أرادوا بحضرته ذاته وأن يقرأ الإنسان الفاتحة ويهدي ثوابها للنبي ﷺ، فهذا بدعة لم يفعله الصحابة رضي الله عنهم، وهو من جهل فاعله، فإن النبي ﷺ يناله من الأجر على العمل مثل ما ينال فاعله من أمته لأنه هو الدال عليه، ومن دل على خير فله مثل أجر فاعله بدون أن يهدي إليه الفاعل، وإن أرادوا أن النبي ﷺ يحضر بذاته فهو أدهى وأمر وهو أمر منكر وزور، فالنبي ﷺ لا يحضر ولن يخرج من قبره إلا عند البعث قال الله تعالى ﴿ **منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **ثم إنكم بعد ذلك لميتون ثم إنكم يوم القيامة تبعثون** ﴾ وهذا عام لجميع المخاطبين وأشرف المخاطبين بذلك رسول الله ﷺ ولهذا قال الله له ﴿ **إنك ميت وإنهم ميتون ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون**﴾.

٣ ـ تضمنت هذه البطاقة من أسماء الله تعالى '' هو '' وفسره بأنه حاضر لا يغيب، والقول بأن '' هو '' من أسماء الله قول باطل مبني علي الجهل والعدوان. أما الجهل فلأن هو ضمير لا يدل على معنى سوى ما يتضمنه مرجع ذلك الضمير، وأسماء الله تعالى كلها حسنى لقوله تعالى ﴿ **ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها** ﴾، وهل أحد إذا دعا يقول يا هو اغفر لي. وهل أحد يقول في البسملة بسم هو بدلا عن اسم الله تعالى. وأما العدوان فلأن إثبات اسم لله تعالى لم يسم به نفسه عدوان على الله تعالى، وقول عليه بلا علم وهو حرام لقوله تعالى ﴿ **قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون**﴾.

ثم إن تفسير هو بـ '' حاضر لا يغيب '' كذب على اللغة العربية، فإن كلمة

هو ضمير غيبة وليس ضمير حضور، ومن فسره بما يدل على الحضور فهو من أجهل الناس باللغة العربية ودلالات ألفاظها إن كان الذي حمله على ذلك الجهل، أو من أعظم الناس افتراء إن كان قد قصد التقول على الله وعلى اللغة العربية .

٤ ـ فسر اسم الله '' الواحد '' بأنه الذي لا ثاني له والصواب لا شريك له لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وقولنا لا شريك كما إنه هو الوارد فهو أبلغ مما جاء في هذه البطاقة .

٥ ـ فسر اسم '' العزيز '' بأنه الذي لا نظير له وهو قصور والصواب: الغالب الذي لا يغلبه أحد .

٦ ـ فسر اسم '' القيوم '' بأنه القائم بأسباب مخلوقاته والصواب: القائم بنفسه وعلى غيره قال الله تعالى: ﴿ **أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت** ﴾فهو قائم بنفسه لا يحتاج إلى غيره وهو قائم على غيره فكل أحد محتاج إلى الله عز وجل. وتفسيره بالقائم بأسباب مخلوقاته قاصر جداً .

٧ ـ ذكر في هذه البطاقة البدعية صيغة صلاة على رسول الله ﷺ ما أنزل الله بها من سلطان وهي: «اللهم صل على سيدنا محمد عدد ما في علم الله صلاة دائمة بدوام ملك الله».

٨ ـ ذكر في هذه البطاقة البدعية أنه يتأكد الصلاة عليه عقب كل صلاة مكتوبة ثلاث مرات بصيغة ذكرها، وهي (اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه عدد حروف القرآن حرفا حرفا، وعدد كل حرف ألفا ألفا، وعدد صفوف الملائكة صفا صفا، وعدد كل صف ألفا ألفا، وعدد الرمال ذرة ذرة، وعدد كل ذرة ألف ألف مرة، وعدد ما أحاط به علمك وجرى به قلمك، ونفذ به حكمك في برك وبحرك وسائر خلقك عدد ما أحاط به علمك القديم من الواجب والجائز والمستحيل اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه مثل ذلك)، وهاتان الصيغتان بدعيتان باطلتان مخالفتان لما علمه النبي ﷺ أمته، حيث قالوا يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك قال ﷺ: « **قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت**

على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ».

وبهذا علم أن الأذكار والصلوات البدعية مع بطلانها وفسادها تستلزم الصد باعتبار حال فاعلها عما جاءت به الشريعة من الأذكار والصلوات الشرعية، فحذار حذار أيها المؤمن من البدع فإن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار كما قال النبي ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان .

٢٨ ـ هل في الإسلام تجديد تشريع .

أشكركم على بعث الرسالة المذكورة حيث هيأ الله لنا قراءتها ولم نر فيها شيئا ينكر من جانب الأئمة الأربعة، بل فيها الحق في الثناء عليهم بما يليق بهم، وموقف الناس من أقوالهم وما دعا إليه المؤلف وفقه الله من الرجوع إلى الكتاب والسنة وبيان ثمراته الجليلة النافعة ومضار القول بوجوب تقليد الرجال وغلق باب الإجتهاد فوفق الله كاتبها وزاده من العلم والدعوة إلى الله على بصيرة .

هذا وفي مقدمة الرسالة أمر يجب التنبه له وهو ما يفهم منه من أن في الإسلام تجديد تشريع، فإن الواقع خلافه فالإسلام كمل بوفاة النبي ﷺ والتشريع انتهى بها. نعم الحوادث والوقائع تتجدد ويحدث في كل عصر ومكان ما لا يحدث في غيره ثم يحكم عليها بتشريع أو بعبارة أصح ينظر فيها بتشريع ويحكم عليها على ضوء الكتاب والسنة، ويكون هذا الحكم من التشريع الإسلامي الأول، ولا ينبغي أن يسمى تشريعا جديدا لأنه هضم للإسلام ومخالف للواقع أيضا، ولا ينبغي أيضا أن يسمى تغييرا للتشريع لما فيه من كسر سياج حرمة الشريعة، وتقليل هيبتها في النفوس أو تعريضها لتغيير لا يسير على ضوء الكتاب والسنة ولا يرضاه أحد من أهل العلم والإيمان، أما إذا كان الحكم على الحادثة ليس على ضوء الكتاب والسنة فهو تشريع باطل لا يدخل تحت التقسيم في التشريع الإسلامي، ولا يرد على ما قلت امضاء عمر رضي الله عنه للطلاق بالثلاث مع أنه كان واحدة سنتين من خلافته ومدة عهد النبي ﷺ وعهد أبي

بكر، لأن هذا من باب التعزير بإلزام المرء ما التزمه، ولذا قال عمر رضي الله عنه: أرى الناس قد تعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم، وباب التعزير واسع في الشريعة لأن المقصود به التقويم والتأديب.

٢٩ ـ ما هي الجنة التي أسكنها آدم وزوجه ؟

ج الصواب أن الجنة التي أسكنها الله تعالى آدم وزوجه هي الجنة التي وعد المتقون لأن الله تعالى قال لآدم ﴿ **اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾ والجنة عند الاطلاق هي جنة الخلد التي في السماء، ولهذا ثبت في الحديث عن النبي ﷺ أن آدم وموسى تحاجا فقال له موسى لم أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ .

٣٠ ـ هل الجن من الملائكة ؟

ج الجن ليسوا من الملائكة لأن الملائكة خلقوا من نور والجن خلقوا من نار لقوله تعالى ﴿ **والجان خلقناه من قبل من نار السموم** ﴾ وثبت عن النبي ﷺ أن الملائكة خلقوا من نور. ولأن الملائكة كما وصفهم الله تعالى بقوله ﴿ **عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون** ﴾ والجن فيهم المؤمن والكافر والمطيع، والعاصي قال الله تعالى ﴿ **قال ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار** ﴾ وقال عن الجن ﴿ **وإنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحروا رشدا. وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا** ﴾ وقال عنهم أيضا ﴿ **وإنا منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قددا** ﴾ ولأن الملائكة ـــ كما قال أهل العلم ـــ صمد لا يأكلون ولا يشربون، والجن يأكلون ويشربون، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال للجن الذين وفدوا إليه: « **لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه تجدونه أوفر ما يكون لحما** » فتبين بهذه الأدلة أن الملائكة ليسوا من الجن فأما قوله تعالى: ﴿ **فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس** ﴾ فإنما استثناه لأنه كان معهم حينذاك وليس منهم ويبيّن ذلك قوله تعالى في سورة الكهف ﴿ **فسجدوا إلا ابليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه** ﴾ فعلل فسقه عن أمر ربه بكونه من الجن، ولو كان الملائكة من الجن لأمكن أن يفسقوا عن أمر ربهم كما فسق إبليس. وهذا الاستثناء يسمى استثناء منقطعا، كما يقول النحويون جاء القوم إلا حمارا، وهو كلام عربي فصيح، فاستثنى الحمار من القوم وإن لم يكن منهم .

٣١ - دوران الأرض ودوران الشمس حولها .

خلاصة رأينا حول دوران الأرض أنه من الأمور التي لم يرد فيها نفي ولا إثبات لا في الكتاب ولا في السنة وذلك لأن قوله تعالى: ﴿ **وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم** ﴾ ليس بصريح في دورانها وإن كان بعض الناس قد استدل بها عليه محتجا بأن قوله: ﴿ **أن تميد بكم** ﴾ يدل على أن للأرض حركة لولا هذه الرواسي لاضطربت بمن عليها. وقوله: ﴿ **الله الذي جعل لكم الأرض قرارا** ﴾ ليس بصريح في انتفاء دورانها لأنها إذا كانت محفوظة من الميلان في دورانها بما ألقى الله فيها من الرواسي صارت قرارا وإن كانت تدور .

أما رأينا حول دوران الشمس على الأرض الذي يحصل به تعاقب الليل والنهار فإننا مستمسكون بظاهر الكتاب والسنة من أن الشمس تدور على الأرض دورانا يحصل به تعاقب الليل والنهار، حتى يقوم دليل قطعي يكون لنا حجة بصرف ظاهر الكتاب والسنة إليه وأنى ذلك ، فالواجب على المؤمن أن يتمسك بظاهر القرآن والسنة في هذه الأمور وغيرها. ومن الأدلة على أن الشمس تدور على الأرض دورانا يحصل به تعاقب الليل والنهار قوله تعالى ﴿ **وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال** ﴾ فهذه أربعة أفعال أسندت إلى الشمس طلعت، تزاور، غربت، تقرضهم. ولو كان تعاقب الليل والنهار بدوران الأرض لقال: وترى الشمس إذا تبين سطح الأرض إليها تزاور كهفهم عنها أو نحو ذلك، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ذر حين غربت الشمس: « **أتدري أين تذهب، فقال: الله ورسوله أعلم، قال: فإنها تذهب وتسجد تحت العرش وتستأذن فيؤذن لها وإنها تستأذن فلا يؤذن لها ويقال ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها** ». ففي هذا إسناد الذهاب والرجوع والطلوع إليها وهو ظاهر في أن الليل والنهار يكون بدوران الشمس على الأرض .

وأما ما ذكره علماء الفلك العصريون فإنه لم يصل عندنا إلى حد اليقين، فلا ندع من أجله ظاهر كتاب ربنا وسنة نبينا، ونقول لمن أسند إليه تدريس مادة الجغرافية يبين للطلبة أن القرآن والسنة كلاهما يدل بظاهره على أن تعاقب الليل

والنهار إنما يكون بدوران الشمس على الأرض لا بالعكس، فإذا قال الطالب أيهما نأخذ به أظاهر الكتاب والسنة أم ما يدعيه هؤلاء الذي يزعمون أن هذه من الأمور اليقينيات، فجوابه إنا نأخذ بظاهر الكتاب والسنة لأن القرآن كلام الله تعالى الذي هو خالق الكون كله والعالم بكل ما فيه من أعيان وأحوال وحركة وسكون وكلامه تعالى أصدق الكلام وأبينه، وهو سبحانه أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء، وأخبر أنه يبين لعباده لئلا يضلوا.

وأما السنة فهي كلام رسول ربّ العالمين، وهو أعلم الخلق بأحكام ربه وأفعاله ولا ينطق بمثل هذه الأمور إلا بوحي من الله عز وجل لأنه لا مجال لتلقيها من غير الوحي وفي ظني ـ والله أعلم ـ أنه سيجيء الوقت الذي تتحطم فيه فكرة علماء الفلك المعاصرين كما تحطمت فكرة داروين حول نشأة الإنسان .

٣٢ ـ بطلان تقسيم أهل السنة إلى طائفتين .

ج لا شك أن ما تعلمتموه في المدارس من أن مذهب أهل السنة هو '' الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل '' **هو المطابق للواقع** بالنسبة لمذهب أهل السنة، كما تشهد بذلك كتبهم **المطولة والمختصرة**، وهو الحق الموافق لما جاء في الكتاب والسنة وأقوال السلف، وهو مقتضى النظر الصحيح والعقل الصريح، ولسنا بصدد سرد أفراد الأدلة في ذلك لعدم طلبه في السؤال. وإنما نجيب على ما طلب وهو تقسيم أهل السنة إلى طائفتين في مدرستين:

إحداهما: مدرسة ابن تيمية وتلاميذه المانعين لصرف النصوص عن ظواهرها .

الثانية: مدرسة الأشاعرة والماتريدية الموجبين لصرفها عن ظواهرها في أسماء الله وصفاته .

فنقول: من المعلوم أن بين هاتين المدرستين اختلافا بينا في المنهاج فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، فالمدرسة الأولى يقرر معلموها وجوب إبقاء النصوص على ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، مع نفي ما يجب نفيه عن الله تعالى من التمثيل أو التكييف. والمدرسة الثانية يقرر معلموها وجوب صرف النصوص عن ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته...

وهذان المنهجان متغايران تماما ويظهر تغايرهما بالمثال التالي:

قال الله تعالى: ﴿ **بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء** ﴾ وقال فيما حكاه عن معاتبة إبليس حين أبى أن يسجد لآدم بأمر الله ﴿ **ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي** ﴾، فقد اختلف معلموا المدرستين في المراد باليدين اللتين أثبتهما الله تعالى لنفسه، فقال أهل المدرسة الأولى يجب إبقاء معناهما على ظاهره، وإثبات يدين حقيقتين لله تعالى على وجه يليق به. وقال أهل المدرسة الثانية يجب صرف معناهما عن ظاهره ويحرم إثبات يدين حقيقتين لله تعالى، ثم اختلفوا في المراد بهما، هل هو القوة أو النعمة ؟ .

وبهذا المثال يتبين أن منهاجا أهل المدرستين مختلفان متغايران ولايمكن بعد هذا التغاير أن يجتمعا في وصف واحد هو أهل السنة. إذاً فلابد أن يختص وصف أهل السنة بأحدهما دون الآخر فلنحكم بينهما بالعد، ولنعرضهما على ميزان القسط وهو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وكلام الصحابة والتابعين لهم باحسان من سلف الأمة وأئمتها. وليس في هذا الميزان مايدل بأي وجه من وجوه الدلالة ـ المطلقة أو التضمن أو الالتزام، صريحا أو اشارة ـ على ماذهب إليه أهل المدرسة الثانية، بل في هذا الميزان مايدل دلالة صريحة أو ظاهرة أو اشارة على ماذهب إليه أهل المدرسة الأولى، وعلى هذا فيتعين أن يكون وصف أهل السنة خاصا بهم لا يشاركهم فيه أهل المدرسة الثانية لأن الحكم بمشاركتهم إياهم جور وجمع بين الضدين، والجور ممتنع شرعا، والجمع بين الضدين ممتنع عقلا. وأما قول أهل المدرسة الثانية «المؤولين»: لا مانع من تأويل أسماء الله وصفاته إذا لم يتعارض هذا مع نص شرعي.

فنقول: مجرد صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل شرعي مخالف للدليل وقول على الله تعالى بلا علم وقد حرم الله تعالى ذلك في قوله: ﴿ **قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون** ﴾ وقوله ﴿ **ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا** ﴾ .

وهؤلاء المؤولون لأسماء الله وصفاته ليس لهم علم مأثور فيما أولوها إليه، ولا نظر معقول سوى شبه يحتجون بها يناقض بعضها بعضا، ويلزم عليها من النقص في ذات الله تعالى وصفاته ووحيه أكثر مما زعموه من النقص في اثباتها على ظاهرها، وليس هذا موضع البسط في ذلك.

وإنما المقصود بيان أن وصف (أهل السنة) لا يمكن أن يعطى لطائفتين يتغاير منهاجهما غاية التغاير، وإنما يستحقه من كان قوله موافقا للسنة فقط، ولا ريب أن أهل المدرسة الأولى «غير المؤولين» أحق بالوصف المذكور من أهل المدرسة الثانية «المؤولين» لمن نظر بعلم وإنصاف، فلا يصح تقسيم أهل السنة إلى الطائفتين، بل هم طائفة واحدة. فأما إحتجاجهم بقول ابن الجوزي في هذا الباب، فنقول: أقوال أهل العلم يحتج لها ولا يحتج بها فليس قول واحد من أهل العلم بحجة على الآخرين.

وأما قولهم: إن الإمام أحمد أول في حديث: قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن وحديث: الحجر الأسود يمين الله في الأرض. وقوله تعالى ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾.

فنقول: لا يصح عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أنه تأول الحديثين المذكورين قال في الفتاوى ص ٣٩٨ ج ٥ من مجموع ابن قاسم (وأما ما حكاه أبو حامد الغزالي أن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء الحجر الأسود يمين الله في الأرض وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن وإني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن فهذه الحكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه). أهـ.

وأما قوله تعالى ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ فإن الإمام أحمد لم يتأولها، وإنما فسرها ببعض لوازمها وهو العلم رداً على الجهمية الذين فسروها بخلاف المراد بها، حيث زعموا انها تقتضي كون الله تعالى في كل مكان بذاته تعالى الله عن قولهم، فبيّن ـ رحمه الله ـ أن المعية هنا بمعنى الإحاطة بالخلق التي من جملتها العلم بهم. وذلك أن المعية لا تقتضي الحلول والاختلاط، بل هي في كل موضع بحسبه،

ولهذا يقال: سقاني لبنا معه ماء. ويقال: صليت مع الجماعة. ويقال فلان معه زوجته، ففي المثال الأول اقتضت المزج والاختلاط، وفي الثاني اقتضت المشاركة في المكان والعمل بدون اختلاط، وفي الثالث اقتضت المصاحبة وإن لم يكن اشتراك في مكان أو عمل، إذا تبين أن معنى المعية يختلف بحسب ما تضاف إليه فإن معية الله تعالى لخلقه تختلف عن معية المخلوقين لمثلهم، ولا يمكن أن تقتضي الزج والاختلاط أو المشاركة في المكان لأن ذلك ممتنع على الله عز وجل لثبوت مباينته لخلقه وعلوه عليهم. وعلى هذا يكون الله معنا وهو على العرش فوق السموات لأنه محيط بنا علما وقدرة وسلطانا وسمعا وبصرا وتدبيرا وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته، فإذا فسرها مفسر بالعلم لم يخرج بها عن مقتضاها، ولم يكن متأولا إلا عند من يفهم من المعية المشاركة في المكان أو المزج والاختلاط على كل حال، وقد سبق أن هذا ليس بمتعين في كل حال. هذا بالنسبة لما نقل عن الإمام أحمد في تأويل هذه النصوص الثلاثة.

أما بالنظر إليها من حيث هي فقد تقدم قريبا أنه لا تأويل في الآية الكريمة إذا فسرها مفسر بالعلم لأنه تفسير لها ببعض مقتضياتها لا نقل لها عن المعنى الذي تقتضيه. وأما حديث: إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء، فقد رواه مسلم في صحيحه في كتاب القدر في الباب الثالث منه رقم ١٧ ص ٢٠٤٥، وليس فيه تأويل عند أهل السنة والجماعة حيث يؤمنون بما دل عليه من اثبات الأصابع لله تعالى على الوجه اللائق به، ولا يلزم من كون قلوبنا بين أصبعين منها أن تماس القلب فإن السحاب مسخر بين السماء والأرض ولا يمس السماء ولا الأرض، فكذلك قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ولا يستلزم ذلك المماسة. وأما حديث: الحجر يمين الله في الأرض فقد قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوي ص ٣٩٧ ج ٦ من مجموع ابن قاسم: قد روي عن النبي ﷺ بإسناد لا يثبت، والمشهور إنما هو عن ابن عباس قال: الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبّل يمينه، وفي ص ٤٤ ج ٣ من المجموع المذكور: صريح

في أن الحجر الأسود ليس صفة لله ولا نفس يمينه، لأنه قال يمين الله في الأرض (فقيده في الأرض ولم يطلق فيقول يمين الله وحكم اللفظ المقيد يخالف المطلق) وقال: فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبّل يمينه، ومعلوم أن المشبه غير المشبه به. أهـ.

قلت وعلى هذا فلا يكون الحديث من صفات الله تعالى التي أولت إلى معنى يخالف الظاهر فلا تأويل فيه أصلا.

وأما قولهم أن هناك مدرستين: إحداهما مدرسة ابن تيمية فيقال نسبة هذه المدرسة إلى ابن تيمية توهم أنه لم يسبق إليها وهذا خطأ فإن ماذهب إليه ابن تيمية هو ماكان عليه السلف الصالح وأئمة الأمة فليس هو الذي أحدث هذه المدرسة كما يوهمه قول القائلَ الذي يريد أن يقلل من شأنها والله المستعان.

وأما موقفنا من العلماء المؤولين فنقول: من عرف منهم بحسن النية، وكان له قدم صدق في الدين واتباع السنة، فهو معذور بتأويله السائغ، ولكن عذره في ذلك لا يمنع من تخطئة طريقته المخالفة لما كان عليه السلف الصالح من إجراء النصوص على ظاهرها واعتقاد ما دل عليه ذلك الظاهر من غير تكييف ولا تمثيل فإنه يجب التفريق بين حكم القول وقائله، والفعل وفاعله، فالقول الخطأ إذا كان صادرا عن اجتهاد وحسن قصد لا يذم عليه قائله بل يكون له أجر على اجتهاده لقول النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر** » متفق عليه. وأما وصفه بالضلال فإن أريد بالضلال الضلال المطلق الذي يذم به الموصوف ويمقت عليه، فهذا لا يتوجه في مثل هذا المجتهد الذي علم منه حسن النية وكان له قدم صدق في الدين واتباع السنة. وإن أريد بالضلال مخالفة قوله للصواب من غير إشعار بذم القائل فلا بأس بذلك، لأن مثل هذا ليس ضلالا مطلقا لأنه من حيث الوسيلة صواب حيث بذل جهده في الوصول إلى الحق لكنه باعتبار النتيجة ضلال حيث كان خلاف الحق .

وبهذا التفصيل يزول الإشكال والتهويل والله المستعان. والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

٣٣ ـ أدلة إثبات البعث .

من أنكر حياة الآخرة وزعم أن ذلك من خرافات القرون الوسطى، **فهو** كافر لقول الله تعالى: ﴿ **وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين * ولو ترى إذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾، وقال تعالى: ﴿ **ويل يومئذ للمكذبين الذين يكذبون بيوم الدين * وما يكذب بها إلا كل معتدٍ أثيم * إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين * كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون * كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون * ثم إنهم لصالوا الجحيم * ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون** ﴾، وقال تعالى: ﴿ **بل كذبوا بالساعة وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرا** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك يئسوا من رحمتي وأولئك لهم عذاب أليم** ﴾.

وأما إقناع هؤلاء المنكرين فبما يأتي:

أ ـ أن أمر البعث تواتر به النقل عن الأنبياء والمرسلين في الكتب الإلٰهية والشرائع السماوية وتلقته أممهم بالقبول فكيف تنكرونه وأنتم تصدقون بما ينقل إليكم عن فيلسوف أو صاحب مبدأ أو فكرة وإن لم يبلغ ما بلغه الخبر عن البعث، لا في وسيلة النقل ولا في شهادة الواقع؟؟؟

ب ـ أن أمر البعث قد شهد العقل بإمكانه وذلك من وجوه :

١ ـ كل أحد لا ينكر أن يكون مخلوقاً بعد العدم، وأنه حادث بعد أن لم يكن، فالذي خلقه وأحدثه بعد أن لم يكن قادر على إعادته بالأولى كما قال الله تعالى ﴿ **وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه** ﴾، وقال تعالى ﴿ **كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين** ﴾.

٢ ـ كل أحد لا ينكر عظمة خلق السموات والأرض لكبرهما وبديع صنعتهما، فالذي خلقهما قادر على خلق الناس وإعادتهم بالأولى، قال الله تعالى ﴿ **لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى بلى إنه على كل شيء قدير** ﴾ وقال تعالى ﴿ **أوليس الذي خلق السموات والأرض**

بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾.

٣ ـ كل ذي بصر يشاهد الأرض مجدبة ميتة النبات، فإذا نزل المطر عليها أخصبت وحيي نباتها بعد الموت، والقادر على إحياء الأرض بعد موتها، قادر على إحياء الموتى وبعثهم، قال الله تعالى: ﴿ **ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحي الموتى إنه على كل شيء قدير** ﴾.

ج ـ أن أمر البعث قد شهد الحس والواقع بإمكانه فيما أخبرنا الله تعالى به من وقائع إحياء الموتى، وقد ذكر الله تعالى من ذلك في سورة البقرة خمس حوادث منها قوله: ﴿ **أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنى يحي هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوماً أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه وانظر إلى حمارك ولنجعلك آية للناس وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحماً فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير** ﴾.

د ـ أن الحكمة تقتضي البعث بعد الموت لتجازى كل نفس بما كسبت، ولولا ذلك لكان خلق الناس عبثاً لا قيمة له ولا حكمة منه، ولم يكن بين الإنسان وبين البهائم فرق في هذه الحياة، قال تعالى: ﴿ **أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون * فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم** ﴾. وقال الله تعالى: ﴿ **إن الساعة آتية أكاد أخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت بلى وعداً عليه حقاً ولكن أكثر الناس لا يعلمون ليبين لهم الذي يختلفون فيه وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم وذلك على الله يسير** ﴾. فإذا بُينت هذه البراهين لمنكري البعث وأصروا على إنكارهم فهم مكابرون معاندون، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

٣٤ ـ الشهادة لشخص بأنه شهيد .

إن الشهادة لأحد بأنه شهيد تكون على وجهين :

أحدهما: أن تقيد بوصف مثل أن يقال كل من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد، ومن مات بالطاعون فهو شهيد، ونحو ذلك، فهذا جائز كما جاءت به النصوص لأنك تشهد بما أخبر به رسول الله ﷺ ونعني بقولنا ـ جائز ـ إنه غير ممنوع وإن كانت الشهادة بذلك واجبة تصديقاً لخبر رسول الله ﷺ.

الثاني: أن تقيد الشهادة بشخص معين، مثل أن تقول لشخص بعينه إنه شهيد، فهذا لا يجوز إلا لمن شهد له النبي ﷺ، أو اتفقت الأمة على الشهادة له بذلك وقد ترجم البخاري رحمه الله لهذا بقوله: '' باب لا يقال فلان شهيد ''، قال في الفتح ٦/٩٠ أي على سبيل القطع بذلك إلا إن كان بالوحي، وكأنه أشار إلى حديث عمر أنه خطب فقال: تقولون في مغازيكم فلان شهيد ومات فلان شهيداً ولعله قد يكون قد أوقر راحلته ألا لا تقولوا ذلكم، ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ من مات في سبيل الله أو قتل فهو شهيد، وهو حديث حسن. أخرجه أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء عن عمر أهـ كلامه.

ولأن الشهادة بالشيء لا تكون إلا عن علم به، وشرط كون الإنسان شهيداً أن يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، وهي نية باطنة لا سبيل إلى العلم بها، ولهذا قال النبي مشيراً إلى ذلك: « **مثل المجاهد في سبيل الله والله أعلم بمن يجاهد في سبيله** ». وقال: « **والذي نفسي بيده لا يكلم أحد في سبيل الله والله أعلم بمن يكلم في سبيله إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدم والريح ريح المسك** ». رواهما البخاري من حديث أبي هريرة. ولكن من كان ظاهره الصلاح فإننا نرجو له ذلك ولا نشهد له به ولا نسيء به الظن، والرجاء مرتبة بين المرتبتين ولكننا نعامله في الدنيا بأحكام الشهداء فإذا كان مقتولًا في الجهاد في سبيل الله دفن بدمه في ثيابه من غير صلاة عليه، وإن كان من الشهداء الآخرين فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه،

ولأننا لو شهدنا لأحد بعينه أنه شهيد لزم من تلك الشهادة أن نشهد له بالجنة وهذا خلاف ما كان عليه أهل السنة، فإنهم لا يشهدون بالجنة إلا لمن شهد له النبي ﷺ بالوصف أو بالشخص، وذهب آخرون منهم إلى جواز الشهادة بذلك لمن اتفقت الأمة على الثناء عليه، وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

وبهذا تبين أنه لا يجوز أن نشهد لشخص بعينه أنه شهيد إلا بنص أو اتفاق، لكن من كان ظاهره الصلاح فإننا نرجو له ذلك كما سبق، وهذا كاف في منقبته وعمله عند خالقه سبحانه وتعالى والحمد لله رب العالمين .

٣٥ ـ أين محل العقل ؟

والجواب عليه: أن الناس قد اختلفوا قديما وحديثا أين محل العقل ؟
فقال بعضهم محله القلب .
وقال بعضهم محله الدماغ ونقل عن الإمام أحمد .
وقال آخرون محله القلب وله اتصال بالدماغ، فالقلب كالمولد للطاقة، والدماغ كالشمعة يضيء ويكشف الحقائق ولو احترقت لم نستفد من المولد شيئا. وهذا القول جامع بين الدليل الشرعي والدليل الحسي .

فإن الدليل الشرعي - الكتاب والسنة ـ دل على أن محل العقل والتحكم في تصرفات الإنسان هو القلب، قال الله تعالى ﴿ **أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور** ﴾ فتأمل قوله سبحانه قلوب يعقلون بها، حيث جعل القلوب آلة العقل ثم أكد أن المراد به القلب الحقيقي الموجود في الصدور بقوله ﴿ **ولكن تعمى القلوب التي في الصدور** ﴾ فدل هذا على أن القلب هو الذي يبصر المعاني ويميز بينها ويعقلها .

وقال النبي ﷺ: « **ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب** » فجعل مدار تصرف الجسد كله على القلب .

وكم من آية وحديث يدل على مجازاة العبد على ما في قلبه، كقوله تعالى ﴿ **أفلا يعلم إذا بعثر مافي القبور وحصل ما في الصدور** ﴾.

وأما الدليل الحسي فقد قام الدليل على أن للدماغ تأثيرا كبيرا في إحساس الإنسان وتصوراته وأنه إذا اختل الدماغ اختل التصور والإحساس .

وأما قول من زعم أن العلم الحديث دل على أن المخ هو الذي يتحكم في تصرف الإنسان .

فيقال فيه: إن العقل قوة معنوية لا يمكن أن يدرك بواسطة الحس، فمن الجائز من حيث التصور أن يكون الله أودعه أعني العقل في أي جزء أو عضو من البدن، ونحن لا نشعر إلا عن طريق الوحي. والوحي قد دل على أن محله القلب فوجب اتباعه في ذلك .

ويقال فيه أيضا: العلم الحديث علم مخلوق بُنِي على استنتاجات قد تخطيء وقد تصيب، وعلم الوحي علم خالق يعلم ما خلق، وأين يقع علم المخلوق من علم الخالق قال الله تعالى ﴿ **ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير** ﴾ وتأمل قوله تعالى: ﴿ **وهو اللطيف الخبير** ﴾ حيث يدل على الخبرة وهي العلم ببواطن الأمور وعلى اللطافة وهي العلم بدقائق الأمور فالدقيق الخفي والباطن المستور كله مما يخفى على المخلوق قال الله تعالى ﴿ **يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا** ﴾ وقال تعالى ﴿ **ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا** ﴾.

ولنضرب مثلا ـ ولله المثل الأعلى ـ بصانع صمم جهازا وصار يتحدث عن تركيبه ووظائف جزئياته، فهل يكون أعلم أم المهندس الذي لم يفهم من هذا الجهاز وجزئياته إلا ما يدركه بعد اختبار الجهاز والتخرص في وظائف جزئياته، إن من المعلوم أن صانعه الذي صممه أدرى الناس به وأعلمهم بوظائف جزئياته .

وأما احتجاج من زعم أن العقل في المخ بأن المخ إذا اختل فقد عقله، وإن كان قلبه سليما وأن القلب قد يمرض ويبقى عقله سليما.

فيقال في الرد عليه: لا شك أن للمخ تأثيرا على تصور الإنسان ووعيه، لقوة

الصلة بينه وبين القلب كما مثله بعضهم بالشمعة والقلب بالمولد، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون المخ هو محل العقل والتصرف في البدن والتحكم فيه .

وأما كون القلب يمرض ويبقى العقل سليما فالعقل قوة معنوية وليس قوة حسية، حتى يؤثر فيه المرض الحسي، فالقوة المعنوية تبقى سليمة وإن مرض محلها مرضا حسيا .

على أنه يمكن أن يقال أن المخ هو جهاز التصور والادراك، فهو يتصور الأشياء ويدركها ثم يبعث بها إلى القلب والقلب يتصرف ويتحكم، كما نقول في حاسة السمع والبصر تدرك المسموع والمرئي وتبعث بها إلى القلب فيحكم ويتصرف وهذا جمع آخر بين الوحي وما يقال من العلم الحديث، ويؤيده أن الله تعالى نفى العقل عن الكفار مع أن لهم تصورا وإدراكا لكن لفساد تصرفهم صاروا كمفقودي العقل .

فعلى هذا يكون محل تصور المعاني والمعقولات الدماغ، أما الذي يحكم البدن ويتصرف فيه فهو القلب، ومعلوم أنه إذا اختل محل التصور لم يمكن العقل لأن محل التصور هو الجسر الذي يعبر منه إلى القلب فإذا اختل لم يصل إلي القلب شيء فيختل العقل.

وأما زرع قلب إلى جنب آخر وعملهما جميعًا فلا ينافي قوله تعالى ﴿ **ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه** ﴾ فإنه وإن زرع إليه قلب آخر أو ثالث لا ينافي الآية لأنه ليس له فيما خلق الله له سوى قلب واحد .

وأما قولكم ألا يقال أن القرآن نزل بلغة قريش وعلى حسب فهمهم إلخ، فلعمر الله أن هذا لاحتمال غير صحيح ومنهج غير سليم، ولا يمكن أن نفتح مثل هذا الباب في كل شيء فإنه قد ولج منه الخاطئون الذين توصلوا به إلى القول بأن أحكام القرآن لا تصلح إلا للعصر الذي نزلت فيه ولا تصلح للقرن العشرين ـ زعموا ـ فأبطلوا بقولهم الباطل عموم رسالة النبي ﷺ الشاملة لكل زمان ومكان وأمة .

فكما أن أحكام القرآن الشرعية في العبادات والمعاملات وغيرها شاملة للعصر الذي بعث فيه النبي ﷺ، ولما بعده إلى يوم القيامة، فكذلك ماتحدث الله به عن الخلق والتكوين والآيات الأفقية والنفسية شامل للعصر الذي بعث فيه النبي ﷺ ولما بعده إلى يوم القيامة .

أرأيت ماتحدث الله به عن ابتداء خلق الإنسان بخلق آدم من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين هل يمكن أن نبطله بنظرية داروت الخاطئة التي تقول بالتطور الحيواني ثم نقول إن الله تحدث بما تحدث به عن ابتداء خلق الإنسان بما يعرفه العرب؟!

وأما ما ذكرت من الأمثلة في ضرب الله المثل لنوره بمشكاة فيها مصباح إلخ وهو يعلم سبحانه أن هنالك نورا أعظم من نور المشكاة التي فيها مصباح، فلا يصح أن يقاس عليه إثبات أن العقل في القلب لأن هذا تحدث عن تكوين الجسم البشري وهو من الأمور الغيبية التي لم يقصد تقريبها بأمر محسوس حتى نقول هذا من باب ضرب المثل، فإنه لا فرق بين أن يخبر الله عن الأدمغة بأنها محل العقل ــ لو كانت ــ وأن يخبر الله عن القلوب لأن العقل قوة معنوية سواء كان في الدماغ أم في القلب فليس كونه في القلب بأوضح من كونه في الدماغ ــ لو كان فيه ــ حتى يعبر الله بالقلب عنه .

وأما المشكاة التي فيها مصباح إلخ فالمقصود ضرب المثل بأبلغ ما يتصور من النور، ولو ضرب الله ذلك بنور الكهرباء لم يستفد منه الناس شيئا في عهد النبي ﷺ لأنهم لا يعرفونه لكن إذا ضرب بأبلغ ما يعرفون من النور علم القصد منه في ذلك الوقت وفي وقتنا هذا وحصلت الفائدة للجميع .

وأما قوله : ﴿ **إن أنكر الأصوات لصوت الحمير** ﴾ فهو من كلام لقمان لابنه نقله الله عنه ولقمان لا يعلم الغيب إلا ما أظهره الله عليه على أن المقصود أنكر أصوات الحيوان المألوف لأن لقمان يخاطب ابنه وهو إنسان ذو روح له صوت فتكون المقارنة بين أصوات ذوات الأوراح فقط وأنكرها صوت الحمير قوة وهيئة .

وأما قوله تعالى: ﴿ **والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون** ﴾ فقد كانت الخيل والبغال والحمير في ذلك الوقت للركوب والزينة وأما الآن فالذي يتخذ للركوب والزينة غيرها وهذه الآية لا ترد أصلا ولا تصح مثلا لما خص به الناس في عهد النبي ﷺ فإن قوله ﴿ **ويخلق ما لا تعلمون** ﴾ قطع الخصوصية فإن قوله ﴿ **ويخلق ما لا تعلمون** ﴾ أي مما يتخذ للركوب والزينة وهذا صالح لكل ما يحدث من أنواع المركوبات والزينة .

وأما قولك: ولأجل أن لا يتعارض العلم مع القرآن ألا يجوز أن نقول إن موضع التفكير هو المخ وأن القلب عضو كاليد والرجل وإنما نسب الله التفكير إلى القلب من باب مخاطبة الناس في ذلك بما يفهمون. فجوابه لا يجوز أن نقول ذلك فيما نرى لأن القرآن صريح في أن محل العقل القلب أو كالصريح في ذلك والسنة بينت ذلك أيضا، وما كان هكذا فلا يمكن تأويله لكن سبق أن ذكرنا أنه يمكن أن يكون أصل التفكير والتصور والإدراك في المخ ثم يبعث به إلى القلب والقلب يعقله ويدبر كما قلنا في حاستي السمع والبصر تدركان المسموع والمرئي ثم تبعثان به للقلب ليحكم بحسنه أو قبحه ثم يتصرف على ضوء ذلك .

ثم بعد كتابة ما ذكر رأيت جوابا لشيخ الإسلام ابن تيمية على سؤال أين مسكن العقل في الجسد ص٣٠٣ مج٩ من مجموع الفتاوي لابن القاسم قال فيه:
فالعقل قائم بنفس الإنسان التي تعقل وأما من البدن فهو متعلق بقلبه كما قال تعالى ﴿ **أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها** ﴾ لكن لفظ القلب قد يراد به المضغة الصنوبرية الشكل التي في الجانب الأيسر من البدن التي جوفها علقة سوداء كما في الصحيحين عن النبي ﷺ: « **إن في الجسد مضغة** » وذكر الحديث وقد يراد بالقلب باطن الإنسان مطلقا فإن قلب الشيء باطنه كقلب الحنطة واللوزة والجوزة ونحو ذلك فإذا أريد بالقلب هذا فالعقل متعلق بدماغه أيضا ولهذا قيل إن العقل في الدماغ كما يقوله كثير من الأطباء، ونقل ذلك عن الإمام أحمد ويقول طائفة من أصحابه إن أصل العقل في القلب فإذا كمل انتهى إلى الدماغ، والتحقيق أن الروح التي هي النفس لها تعلق بهذا وهذا، وما يتصف

من العقل به يتعلق بهذا وهذا، لكن مبدأ الفكر والنظر في الدماغ ومبدأ الإرادة في القلب. والعقل يراد به العلم ويراد به العمل فالعلم والعمل الاختياري أصله الإرادة وأصل الإرادة في القلب والمريد لا يكون مريدا إلا بعد تصور المراد فلا بد أن يكون القلب متصورا فيكون منه هذا وهذا ويبتديء ذلك من الدماغ، وآثاره صاعدة إلى الدماغ فمنه المبتدأ وإليه الانتهاء، وكلا القولين له وجه صحيح أهـ كلامه.

وقوله رحمه الله (قد يراد بالقلب باطن الإنسان مطلقا فإن أريد به هذا فالعقل متعلق بدماغه أيضا) يعني به أنه إذا أريد بالقلب باطن الإنسان صار العقل متعلقا بالقلب وبالدماغ لأن قوة التصور والإدراك في الدماغ وهي قوة باطنية ولكن هذا لا يعني أنه يراد بالقلب باطن الإنسان في كل موطن حتى يقال إن العقل مشترك في تعلقه بين القلب الذي في الصدر والدماغ ولذلك لا يصح أن يراد بالقلب الدماغ في قوله تعالى ﴿ **ولكن تعمى القلوب التي في الصدور** ﴾ وفي قول النبي ﷺ: « **ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب** ».

والذي ترجح عندي الآن أن التصور والإدراك للمعاني محله الدماغ، ثم يبعث بذلك إلى القلب، والقلب يأمر ويدبر فيبعث بأوامره إلى الدماغ والدماغ يحرك الأعضاء .

والله أعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

٣٦ ـ دعاء ختم القرآن في قيام رمضان .

أقول إنني حينما تكلمت على مسألة الدعاء عند ختم القرآن، وبينت أنه لم يتبين لي فيها سنة عن النبي ﷺ، وأن المسألة تحتاج إلى نظر وتحقيق ليحكم عليها بما تستحق من تصويب أو تخطئة، إنما تكلمت به عرضا لا قصدا لأني لما ذكرت الإنكار على من يرفعونها فوق المنابر بمكبر الصوت كان من

المعلوم أن الناس، أو الكثير سيفهمون أن أصل هذا الدعاء من السنن المطلوبة فيما أرى، فتحرجت من ذلك الفهم وذكرت أن المسألة تحتاج إلى نظر وتحقيق .

ثم يا أخي تعلم أن المسألة ليست مما علم ثبوته بالضرورة من الدين حتى يكون التوقف فيها على النظر والتحقيق من الأمر الذي لا ينبغي بل هي من المسائل التي لم يعلم لها أصل ثابت من سنة النبي ﷺ، ولهذا كرهها من كرهها من أهل العلم كمالك رحمه الله إمام دار الهجرة فالواجب النظر والتحقيق إتباعا لقوله تعالى ﴿ **فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا** ﴾ فإذا تبين الصواب للمرء وجب عليه اتباعه عملا ودعوة، لأنه من تمام النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .

وأما ما ذكرت من أن الأدعية التي يدعى بها عند ختم القرآن أدعية نبوية، فما كان منها كذلك فإنه لا يتوقف فيما ثبت منها عن النبي ﷺ، أو كان من الأدعية المباحة غير الواردة، وإنما التوقف في اتخاذ ذلك الدعاء سنة راتبة عند ختم كتاب الله بدون سنة مأثورة حتى أن بعض العوام يظن أنها واجبة، وإذا كان كثير من أهل العلم كرهوا المداومة على ما تسن قراءته من بعض السور المعينة في الصلاة خوفا من أن يظن وجوبها فما بالك في هذا الدعاء المعتاد عند ختم كتاب الله عز وجل .

وأما ما ذكرت من أن مشائخنا المرضيين كانوا يفعلونها فلنعم المشائخ من ذكرت، وإذا كانوا على سنة مأثورة، فنرجو الله تعالى الذي بيده الفضل أن يتفضل علينا بالهداية إليها ويوفقنا للعمل بها والدعوة إليها، فإنا لها طالبون ولما تقتضيه إن شاء الله متبعون .

وأما ما ذكرت من اعتراض بعض الناس عليَّ فإني أسأل الله تعالى أن يرزقني الصبر على ما يقولون، وأن يرزقني وإياكم الثبات على الحق، ويجعلنا ممن لا تأخذه في الله لومة لائم وأن يبعدنا عن طريق من إذا أوذي في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله .

ويا أخي إن كلام الناس في مثل ذلك ليس بغريب، فأنت تعلم كلامهم في شيخنا عبدالرحمن السعدي رحمه الله وفي شيخه صالح، وفي غيرهما من أهل العلم والأئمة. بل كلامهم في أشرف الخلق وأعظمهم قدرا وأعلمهم بالله وأنصحهم لعباد الله رسول الله ﷺ حيث قال الكافرون ﴿ **هذا ساحر كذاب أجعل الآلهة إلها واحد إن هذا لشيء عجاب** ﴾ وقالوا ﴿ **أئنا لتاركوا آلهتنا لشاعر مجنون** ﴾ فكذبوه في أبين الأشياء وأظهرها واستكبروا من قوله وأنكروا أن يتركوا آلهتهم التي اعتادوا عبادتها من أجله وكذلك قد فعل قوم هود حين قالوا له ﴿ **يا هود ما جئتنا ببينة وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء** ﴾ .

وأما ما ذكرت من سماعك بعض الناس يقولون هو يظن أننا نبي نتعطل لما يعلمنا برأيه. فهذا القول الذي يقولونه خطير جدا نسأل الله أن يعفو عنا وعنهم وكان عليهم أن يقولوا بما قاله المؤمنون إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم ﴿ **أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون** ﴾. فأنا إن دعوتهم للأخذ برأيي مجردا ـ وأبرأ إلى الله تعالى أن أدعو الناس لذلك وأسأل الله أن يعصمني منه ـ إن دعوتهم لذلك فلهم الحق كل الحق في رفضه، وأما إذا دعي الناس للتحاكم إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فعلا لما فعل، وتركا لما ترك فإن عليهم قبول ذلك وإن خالف ما اعتادوه ﴿ **وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذاقضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا** ﴾. وأنت قد سمعت ما قلت في الخطبة من أن المسألة تحتاج إلى بحث وتحقيق وهل لها أصل من السنة أو لا أصل لها وهذا واجب المؤمن في الأمور كلها إذا لم تكن معلومة .

وأما ما ذكرت في كتابك المردف من الاستدلال بقوله ﷺ: « **من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة** » فالحديث لا يدل على مثل مسألتنا وإنما المراد به والله أعلم واحد من أمرين:

أحدهما: أن يراد بالسنة: الطريقة الموصلة إلى أمر مشروع ثبت شرعه بكتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ، كبناء المدارس لجمع الطلبة وتصنيف السنة لتقريبها

على طالبيها، ووضع الدواوين لرزق الجند، ونحو ذلك من الوسائل الموصلة إلى أمر مشروع وهي كثيرة جدا .

الثاني: أن يراد بمن سنّ سنة حسنة: من سبق إلى العمل بها، فيكون المراد بالسنة سنة العمل لا سنة التشريع، كما جاء ذلك مبينا في سياق الحديث، فعن المنذر بن جرير عن أبيه قال كنا عند النبي ﷺ في صدر النهار فجاء قوم حفاة عراة مجتابي النمار أو العباء متقلدي السيوف عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، فتمعر وجه رسول الله ﷺ لما رأى بهم من الفاقة وفيه إنه ﷺ حث الناس على الصدقة ولو بشق تمرة فتصدق الناس حتى اجتمع عنده كومان من طعام وثياب فتهلل وجه رسول الله ﷺ كأنه مذهبة فقال: « **من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء** ». الحديث رواه مسلم، وفي رواية له إنه حث الناس على الصدقة فأبطئوا عنه حتى رؤي ذلك على وجهه، قال ثم إن رجلا من الأنصار جاء بصرة من ورق، ثم جاء آخر، ثم تتابعوا حتى عرف السرور على وجهه فقال: « **من سن في الإسلام سنة حسنة** ». الحديث، وفي رواية ثالثة عن جرير قال قال رسول الله ﷺ: « **لا يسن عبد سنة صالحة يعمل بها بعده** » ثم ذكر تمام الحديث. ومن المعلوم من سياق الحديث أن الصحابة رضي الله عنهم لم يأتوا بشرع جديد أو عبادة حديدة سنوها من عند أنفسهم وإنما أتوا بما أمرهم به النبي ﷺ من الصدقة وحثهم عليها، والرواية الثانية تدل بوضوح على أن المراد بالسنة المذكورة سنة العمل والسبق إلى تنفيد ما أمر به الشارع حيث أبطأ الناس حتى جاء الأنصاري بصدقته فتتابع الناس في ذلك، فكان الأنصاري الذي سبق إلى الصدقة هو الذي سن هذه السنة الحسنة، وإنما كانت حسنة لأمر الشارع بها، ويدل على ذلك لفظ الرواية الثالثة « **لا يسن عبد سنة صالحة** » فإن السنة الصالحة كما قاله أهل العلم في العمل الصالح: هو ما جمع شرطين: الإخلاص لله تعالى والمتابعة لرسول الله ﷺ، وعلى هذا فإن السنة في الإسلام إذا لم يكن متبعا فيها رسول الله ﷺ فليست صالحة فلا تكون حسنة وإن استحسنها من سنها، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: « **من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد** ». أي مردود على صاحبه غير مقبول فلا يكون فيه أجر،

وصح عنه ﷺ أنه كان يقول في الخطبة: « **خير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة** » رواه مسلم وللنسائي « **وكل ضلالة في النار** ».

ولا يمكن أن يراد بقوله ﷺ من سن سنة حسنة: السنة التي أحدثها سانها واستحسنها ولم ترد بها سنة النبي ﷺ وذلك لوجهين:

أحدهما: أن هذا ينافي قوله ﷺ: « **من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد** » وتحذيره من البدع بل هو مناف للرواية الثانية للحديث نفسه، وهي ثالث الروايات التي سقناها عن مسلم حيث قيد السنة بالصالحة ولا يمكن أن تكون صالحة إلا حيث كانت فيها المتابعة لرسول الله ﷺ والسنة التي أحدثها سانها ليست من أمر النبي ﷺ فلا تكون صالحة ولا مقبولة ولا مأجورا عليها سانّها .

الثاني: انتشار معنى السنة الحسنة وعدم انضباطه بضابط يرجع إليه ويتميز به ما كان حسنا مما كان سيئا، فإن كل صاحب بدعة يدعي أنه سن في الإسلام سنة حسنة .

فالمعتزلة الذين ابتدعوا تحريف نصوص الكتاب والسنة في أسماء الله وصفاته بتأويلها إلى معان مجازية، يزعمون أنهم سنوا بذلك سنة حسنة حيث قربوا بزعمهم نصوص الكتاب والسنة إلى المعقول فيما يجب لله تعالى، وأبعدوا بذلك التحريف ما يتوهمونه فيها من التمثيل والتخييل .

والصوفية الذين ابتدعوا عددا معينا لذكر الله تعالى وصفة معينة يزعمون بذلك أنهم سنوا بذلك سنة حسنة لحمل النفوس بزعمهم على القيام بهذا العدد المعين من ذكر الله تعالى وتنشيطها على العمل إذا كان على تلك الصفة من الهز والتمايل والرقص والتلحين ونحو ذلك .

والذين ابتدعوا المواسم والأعياد بذكرى ميلاد النبي ﷺ وبعض الانتصارات الإسلامية يزعمون أنهم سنوا بذلك سنة حسنة بالثناء على النبي ﷺ وكثرة الصلاة عليه وتذكير النفوس بنعمة الله على المسلمين بولادته وانتصار الإسلام ونحو ذلك .

بل المنافقون الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إلى النبي ﷺ وما أنزل من قبله، وأرادوا أن يتحاكموا إلى الطاغوت، وهو كل ما خالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول صدوا وأعرضوا، يأتون إلى النبي ﷺ فيحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا .

فبماذا نزن هذه المناهج والطرق إذا كان كل من سلكها يدعي أنه سن بها سنة حسنة وأورد على ما يدعي في ذلك شبهة؟؟

والجواب على ذلك، أن نزنها بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فإذا لم توجد في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ مع قيام المقتضى لها في عهده، علم يقينا أنها ليست من دين الله تعالى ولا من شريعته، وأن دعوى أنها سنة حسنة دعوى باطلة، لأنها لو كانت كذلك لجاءت في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ، من قوله أو فعله أو إقراره. فإذا وجْد في عهد النبي ﷺ سبب السنة التي ادعى سانّها أنها سنة حسنة، ولم يفعلها النبي ﷺ ولا أحد من أصحابه في عهده، فيكون عليها إقرار الله تعالى أو إقرار نبيه ﷺ أنها ليست سنة حسنة في الإسلام وإن استحسنها سانها، بل هي مما حذر منه النبي ﷺ من البدع ولذلك تجد أنه يترتب على هذه البدع من الشرور والمفاسد أكثر مما يحصل فيها من الخير والمصلحة، وهذا من آيات الله تعالى الدالة على كمال شريعته .

ولهذا تجد الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذه الأمور، وإن كان ظاهرها الخير والإحسان .

فقد أنكر ابن عباس رضي الله عنهما على معاوية رضي الله عنه استلام أركان الكعبة، فقال له معاوية ليس شيء من البيت مهجورا فقال ابن عباس رضي الله عنه ﴿ **لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة** ﴾ فقال معاوية صدقت، فجعل ابن عباس رضي الله عنهما ترك استلام الركنين الشاميين من السنة، مع إن معاوية رضي الله عنه قصد باستلامهما تعظيم البيت الذي هو من تعظيم الله عز وجل، ووافقه معاوية على ذلك فجعلا ما تركه النبي ﷺ تركه من السنة، كما أن ما فعله فالسنة فعله، فتمام الأسوة به والاتباع له فعل ما فعل وترك ما ترك من كل

ما يقصد به العبد عبادة ربه والتقرب إليه، وأن لا يعبد الله تعالى إلا بما شرع. وفي السنن من حديث سعيد بن طارق الأشجعي قال قلت لأبي يا أبتي: إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ههنا وفي الكوفة منذ خمس سنين أفكانوا يقنتون في الفجر؟ فقال: أي بُنَيَّ مُحْدَثٌ. ذكره ابن القيم في زاد المعاد وهذا إنكار منه للقنوت في الفجر مع أنه دعاء والدعاء مشروع كل وقت، لكن تقييده بعبادة معينة والنبي ﷺ لم يقيده بها يكون بدعة. وذلك أن تمام التأسي والاتباع للنبي ﷺ أن يتقيد العبد بما كان عليه النبي ﷺ في أصل العبادة وسببها وهيئتها ووقتها ومكانها، فما ورد مطلقا، تعبد به مطلقا، وما ورد مقيدا بسبب أو بهيئة أو وقت أو مكان، تعبد به على ماقيد به. ولذلك لو أراد الإنسان أن يتعبد لله تعالى بصلاة كصلاة الكسوف بدون حدوث كسوف، لقلنا له هذا بدعة، وإن كان أصل صلاة الكسوف عبادة، لأنها عبادة مقيدة بسبب، فلا تكون مشروعة مع عدمه. ولو أراد أن يتعبد لله بالوقوف بعرفة في غير وقته لقلنا هذا بدعة، وإن كان أصل الوقوف بعرفة عبادة لأنه عبادة مقيدة بوقت، فلا تكون مشروعة في غيره .

ولو أراد أن يتعبد لله تعالى بالاعتكاف في منزله أو مدرسته، لقلنا له هذا بدعة، وإن كان أصل الاعتكاف عبادة لأنه عبادة مقيدة بمكان وهو المسجد، فلا تكون مشروعة في غيره .

ولو أراد أن يتعبّد لله تعالى بالصلاة ركعتين كلما دخل بيته، لقلنا هذا بدعة، وإن كان أصل الصلاة عبادة مقيدة بدخول المسجد، فلا تكون مشروعة بدخول غيره .

ولو أراد أن يتعبد لله تعالى بقوله عند إزالة النجاسة من بدنه أو ثوبه: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين لقلنا هذا بدعة، وإن كان أصل الذكر والدعاء عبادة لأنه ورد مقيدا بعد إسباغ الوضوء، فلا يكون مشروعا بعد التطهر من النجاسة .

والأمثلة على ذلك كثيرة وكلها يتضح بها أن ما ورد من العبادة مطلقا، فإن تقييده بمكان أو وقت أو سبب بدون دليل شرعي يجعله من البدع، سواء كان ذكرا أم دعاء .

وعلى هذا فنقول: الدعاء الذي يدعو به من يختم القرآن عند ختمه وإن كان أصله مما ورد بعينه أو بجنسه فإنما ورد عاما غير مقيد بختم القرآن، **فجعل** ختم القرآن سببا للدعاء تقييد له بسبب لم يرد به الشرع، فإن من المعلوم أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن ويختمه ولم ينقل عنه أنه كان يدعو عند ختمه، فعلم أنه لم يفعله ﷺ، ولما لم يفعله علم أنه ليس من سنته، إذ لو كان من سنته لفعله أو أقر عليه، ثم نقل ذلك للأمة لأن الله تعالى تكفل ببيان شريعته وحفظها، ولم يكن الله تعالى ليدع أمرا محبوبا إليه ثابتا من دينه بدون بيان لعباده فلا يفعله النبي ﷺ ولا أحد من أصحابه في عهده فيقر عليه، أو يفعل ذلك ولا ينقل للأمة، فإن هذا خلاف قوله تعالى ﴿ **اليوم أكلمت لكم دينكم** ﴾ وخلاف قوله ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾.

وبعد فهذا ما انتهى علمنا إليه في هذه المسألة الآن، ولا تزال تحت البحث والتحقيق فنرجو إذا وجدتم زيادة علم أن تخبرونا به، وأنا قد مر عليَّ أن الدعاء مستجاب عند قراءة القرآن، ولكني نسيت موضعه ولفظه ومرتبته فنرجو أن تبحثوا عنه .

وأما قولك حفظك الله في الكتاب الثاني إني إذا كنت ما أرى الختمة أن لا أختم وأترك الناس كل بهواه، فيا محب تعلم أنه إذا تبين للإنسان الحق بدليله فقد أخذ الله تعالى عليه العهد والميثاق بما أعطاه من العلم أن يبينه للناس ولا يكتمه، لا سيما في الأمور التي يفعلها الناس ويقدر أنها ليست على صواب، فإن بيان حكمها يكون أوكد ليتمشى الناس فيها على الصواب .

وأما ما ذكرت من جهة بيان الصاع في الفطرة وأن المراد به الصاع النبوي، فأنا ما ذكرت إلا الواجب، وبيان الواجب واجب، وإذا كان بعض الناس تطيب نفسه بإخراج الصاع بالموجود حاليا فإن بعض الناس يحب أن يتبين له الواجب،

ليعرف أنه قد زاد عليه خيرا، وأنا لم أقل للناس لا تزيدوا عليه، بل قلت من أخرج الصاع الموجود فقد زاد خيرا، وإن كان من أهل العلم من كره الزيادة عن الصاع النبوي .

هذا وأسأل الله لي ولك الزيادة من العلم والفقه في دين الله تعالى، وإخلاص العبادة له والاتباع لهدي نبيه وأن يجعلنا هداة مهتدين ومن دعاة الحق وأنصاره وأن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة وفي الآخرة وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا وأن يهب لنا من رحمته إنه هو الوهاب. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه .

٣٧ ـ حكم قول القاريء صدق الله العظيم إذا انتهى من قراءته .

إعتاد كثير من الناس إذا انتهى من قراءة القرآن أن يقول '' صدق الله العظيم ''، وهذا ليس بمشروع لأن النبي ﷺ لم يفعله، ولم يكن من عادة الصحابة رضي الله عنهم أن يفعلوه، ولا كان ذلك في عهد التابعين. وإنما حدث في العصور المتأخرة استحسانا من بعض القراء واستنادا إلى قول الله تعالى ﴿ **قل صدق الله** ﴾. ولكن هذا الاستحسان مردود، لأنه لو كان حسنا ما تركه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم من سلف هذه الأمة .

وأما قوله تعالى ﴿ **قل صدق الله** ﴾ فليس المراد أن يقولها إذا انتهى من قراءته، ولو كان هذا هو المراد لقال الله: فإذا انتهيت من قراءتك فقل صدق الله كما قال ﴿ **فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم** ﴾.

والآية المذكورة التي استند إليها من ابتدع قول: صدق الله عند انتهاء القراءة إنما ذكرها الله تعالى تأكيدا لما أخبر به عن حل الطعام كله لبني إسرائيل إلا ماحرم إسرائيل على نفسه فقال ﴿ **قل فأتوا بالتوارة فاتلوها إن كنتم صادقين فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك فأولئك هم الظالمون قل صدق الله فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين** ﴾.

ولو كان المراد منها أن تقال عند انتهاء القراءة لكان أولى من يعلم به رسول الله ﷺ، وكان أول من يعمل بها، فلما لم يكن ذلك علم أنه ليس مرادا .

والخلاصة أن قول: صدق الله العظيم عند انتهاء القاريء من قراءته قول محدث لا ينبغي للمسلم أن يقوله .

وأما اعتقاد المرء أن الله تعالى صادق فيما يقوله فهذا فرض، ومن كذب الله أو شك في صدق ما أخبر به فهو كافر خارج عن ملة الإسلام والعياذ بالله .

ومن قال: صدق الله عند المناسبات مثل أن يقع شيء من الأشياء التي أخبر الله بها فيقول: صدق الله تأكيدا لخبر الله فهذا جائز لورود السنة به فإن النبي ﷺ كان يخطب فأقبل الحسن والحسين فنزل من المنبر فحملهما ووضعهما بين يديه ثم قال: صدق الله ورسوله « **إنما أموالكم وأولادكم فتنة** » **الحديث**.

٣٨ ـ الرد على من قال إن المسلمين أجمعوا على استحسانه .

كتابكم الكريم وصل وإليكم جوابه:

أولا: نشكركم على ما قمتم من توجيه الطلاب إلى التزام السنة من تجنب ختم القاريء قراءته بقوله: صدق الله العظيم لأن هذا دأب المؤمن أن يقف حيث وقف السلف الصالح فعلا وتركا فيما يختص بأمر العبادة التي من أفضلها قراءة كلام الله تعالى، فلا يشرع لها قبلها ولا بعدها إلا ما شرعه الله تعالى ورسوله ﷺ، وما لم تثبت مشروعيته مما يقال أو يفعل، فإنه ليس بمشروع وليس بعد الحق إلا الضلال. وأما ما أبداه أحد المعلمين عندكم من رأيه أنها ليست ببدعة، معللا ذلك بما نقلتم في كتابكم فإننا نأمل منه أن يعيد النظر فيما علل به .

١ ـ فأما التعليل بإجماع المسلمين عليها في الأقطار المسلمة فليس بصحيح، فإن الصحابة والتابعين لم ينقل عن أحد منهم أنه كان يختم بها قراءته، والعلماء السابقون لم يذكر أحد منهم أنها من آداب القراءة، فأين يكون الإجماع على شيء لم يكن معروفا عند السلف الصالح، بل في عصرنا الحاضر لم يكن معروفا عند أهل هذه البلاد، لا علمائهم ولا عوامهم إلا

بعد أن اختلطوا بغيرهم وسمعوا فتلقفها من تلقفها منهم بغير روية ولا ميزان صحيح .

٢ ـ وأما سكوت من سمعها من الحاضرين في مسابقة حفظ القرآن فلا تثبت به مشروعية ما لم يدل الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح على مشروعيته، ثم الذي نعرفه عن رئيس الإفتاء في هذه البلاد الشيخ عبدالعزيز بن باز: أنها بدعة لا ينبغي قولها .

٣ ـ وأما التعليل بأنها سنة حسنة، فيقال لو كانت حسنة لكان أولى الناس بفعلها رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولم ينقل عن أحد منهم أنه كان يختم قراءته بها، وحينئذ فإما أن يكونوا جاهلين بكونها سنة حسنة ويكون من بعدهم من خلف الأمة أعلم منهم. وإما أن يكونوا عالمين بأنها سنة حسنة ولكن أخلوا بها عملا وتعليمًا وكلا الاحتمالين محال .

وأما استحسان بعض الناس لها فلا يستلزم أن تكون حسنة عند الله تعالى ولو كان الميزان للحسن وعدمه عقول الناس لضاعت الشريعة، وانفتح المجال للزيادة فيها والنقص منها، ولصارت السنة بدعة عند من أنكرها، والبدعة سنة عند من أقرها. فها هم الجهمية ينكرون ما أثبته الله تعالى لنفسه، ويرون أن بدعتهم حسنة لأنها تنزيه لله تعالى على زعمهم. والحاكمون بغير ما أنزل الله يرون طريقتهم حسنة، لأنها أصلح للمجتمع على زعمهم. والذين يقتلون المسلمين يرون أن عملهم حسن، لأنه قضاء على المفسدين بزعمهم، والمهم أنه لا يمكن أن تجعل العقول هي الميزان الحقيقي للعبادات، وإنما الميزان الحقيقي هو الشرع فما أثبت الشرع مشروعيته فهو مشروع محمود، وما لم يثبت مشروعيته فهو مبتدع مذموم وإن استحسنه مبتدعه، ونحن لا ننكر أن يقول القائل صدق الله بل نقر ذلك ونراه واجبا على المرء أن يعتقد بقلبه ويقر بلسانه بأن الله أصدق القائلين وأوفى المعاهدين وأنجز الواعدين. وإنما ننكر أن يجعل من السنة المتبعة ختم القاريء قراءته كلما قرأ بقوله صدق الله العظيم متقربا بذلك إلى الله تعالى، وهو سبحانه

لم يشرعه لعباده في كتابه ولا سنة رسوله ﷺ، ولقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول في خطبته: « **خير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة** »، فهل من هديه ﷺ أنه كان يختم قراءته بذلك؟ إن كان هذا فهو خير مقبول عند الله تعالى مشروع للمسلمين، وإن لم يكن فهو محدث وشر الأمور محدثاتها وليس مقبولا عند الله تعالى، لقول النبي ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**». أي مردود على صاحبه وإن استحسنه.

٤ ــ وأما التعليل بأنها فاصل بين القرآن الكريم وما يأتي بعده من أمور الدنيا. فمن الذي قال إنه يشرع الفصل بين القرآن وما يأتي بعده من أمور الدنيا. ثم من قال إنه يشرع الفصل بهذا القول الخاص، أفلا يمكن الفصل بالسكوت. ثم إن الذين استحسنوها يختمون بها قراءة كل قاريء وإن تلاه قاريء آخر أو كانت قراءته ختام المجلس .

٥ ــ وأما الاحتجاج بكوننا لا نجهر في الصلاة بالبسملة، فلا يستقيم هذا الاحتجاج وأين هذا من ذاك، فلا يصح الاحتجاج بإحدى المسألتين على الأخرى اللهم إلا أن يكون على سبيل الجدل. ونحن لا نريد بقولنا أن ختم القراءة بقول: صدق الله العظيم بدعة إلا اتباع السنة وتحري الحق والوقوف معهما فعلا وتركا ولا نريد بذلك انتقادا مجردا لقول قائل أو فعله، أو فتحا لباب الجدل ونعوذ بالله من ذلك .

وأما مسألة الجهر في الصلاة بالبسملة فهي مسألة تعارضت فيها الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، فمن العلماء من سلك فيها سبيل الترجيح فرجح عدم الجهر بها لأن الأحاديث في ترك الجهر بها أصح وأصرح فتعين المصير إليها. ومن العلماء من سلك سبيل الجمع فرأى الجهر بها أحيانا لأنه أولى من رفض الأحاديث المروية في الجهر بها التي قال عنها ابن القيم في زاد المعاد: صحيحها غير صريح وصريحها غير صحيح فمن سلك سبيل الترجيح قال: إن ترك الجهر بها دائما هو السنة. ومن سلك سبيل الجمع قال: إن الإسرار بها والجهر كلاهما سنة، ولو ترك الجهر بها لم نقل إنه مبتدع نقول ترك سنة لأن البدعة إحداث الشيء لا ترك الشيء لقول النبي ﷺ: « **كل محدثة بدعة** ».

٣٩ ـ مظهر من آيات الله تعالى في ليلة ١٣٩٧/٩/٢٠هـ

لقد سمعت عما حصل لكن ليس بالتفصيل الذي ذكرت وكنت أعتقد حتى الآن أن ذلك من الشهب التي ترمى بها الشياطين كما قال الله تعالى ﴿ **ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين** ﴾ فيرجم بها الشياطين المسترقون للسمع كما قال الله تعالى ﴿ **ولقد جعلنا في السماء بروجا وزيناها للناظرين وحفظناها من كل شيطان رجيم إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين** ﴾ وهي على الصفة التي ذكرت مخيفة، نسأل الله تعالى أن يؤمننا جميعا مما نخاف في الدنيا والآخرة .

٤٠ ـ الرد على من قال إن أخبار الآحاد لا تثبت بها العقيدة .

جوابنا على من يرى أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقيدة لأنها تفيد الظن والظن لا تبنى عليه العقيدة أن نقول: هذا رأي غير صواب لأنه مبني على غير صواب وذلك:

أ ـ القول بأن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن ليس على إطلاقه، بل في أخبار الآحاد ما يفيد اليقين إذا دلت القرائن على صدقه كما إذا تلقته الأمة بالقبول، مثل حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في: إنما الأعمال بالنيات فإنه خبر آحاد ومع ذلك فإننا نعلم أن النبي ﷺ قاله وهذا ما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن حجر وغيرهما .

ب ـ أن النبي ﷺ يرسل الآحاد بأصول العقيدة شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإرساله حجة ملزمة، كما بعث معاذا إلى اليمن واعتبر بعثه حجة ملزمة لأهل اليمن بقبوله .

ج ـ إذا قلنا بأن العقيدة لا تثبت بأخبار الآحاد أمكن أن يقال: والأحكام العملية لا تثبت بأخبار الآحاد لأن الأحكام العملية يصحبها عقيدة أن الله تعالى أمر بهذا أو نهى عن هذا، وإذا قبل هذا القول تعطل كثير من أحكام الشريعة، وإذا رد هذا القول فليرد القول بأن العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد إذ لا فرق كما بيّنا .

د ـ أن الله تعالى أمر بالرجوع إلى قول أهل العلم لمن كان جاهلا فيما هو من أعظم مسائل العقيدة وهي الرسالة فقال تعالى ﴿ **وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر** ﴾ وهذا يشمل سؤال الواحد والمتعدد .

والحاصل أن خبر الآحاد إذا دلت القرائن على صدقه أفاد العلم وثبتت به الأحكام العلمية والعملية ولا دليل على التفريق بينهما، ومن نسب إلى أحد من الأئمة التفريق بينهما فعليه إثبات ذلك بالسند الصحيح عنه ثم بيان دليله المستند إليه .

٤١ ـ إلزام الناس أن يحكموا أو يفتوا بقول أحد معين سوى قول الله ورسوله ﷺ.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد فإن ولاية القضاء ولاية هامة عظيمة المسؤولية، ينصب القاضي فيها حكما بين الناس مخبرا عن حكم الله تعالى، وشاهدا به على المحكوم عليه للمحكوم له وملزما به، لذلك كان واجبا على القاضي أن يتحرى العدل ما استطاع، ويستوعب حجج الخصمين استيعابا كاملا يأخذ به صورة حقيقية عن الواقع، ثم يجري الحكم بينهما حسب ما يظهر له من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ولا يحل له أن يحكم بخلاف ما ظهر له من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

لقوله تعالى لنبيه ﷺ ﴿ **إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما** ﴾ وقوله تعالى له ﴿ **وأن آحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك** ﴾.

وقوله تعالى ﴿ **يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون** ﴾

والقسط والعدل ما جاء به الشرع وقوله تعالى ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نِعمّا يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا. يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا** ﴾.

وقوله تعالى ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما**﴾.

وعن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: « **القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به. ورجل عرف الحق فلم يقض به فجار في الحكم فهو في النار. ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار** ». قال في البلوغ رواه الأربعة وصححه الحاكم .

فهذه الآيات والحديث تدل على أنه يجب على القاضي أن يحكم بما أنزل الله تعالى حسبما أراه الله تعالى من ذلك وأنه لا يجوز له أن يحكم بخلافه لقول أحد كائنا من كان حتى ولي الأمر السلطان فمن دونه وتأمل قوله تعالى ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾ الآية فإن قوله ﴿ **فإن تنازعتم في شيء** ﴾ عقب الأمر بطاعة ولاة الأمور يدل على أن هذا الحكم يشمل اختلاف الرأي حتى مع ولاة الأمور، فلا يجوز الأخذ بغير ما دل عليه كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. ثم إن عطف طاعة ولاة الأمور على طاعة الله ورسوله بدون إعادة العامل دليل على أن طاعتهم تابعة لطاعة الله ورسوله لا مستقلة، فإذا أمروا بما يخالف طاعة الله ورسوله لم تجب طاعتهم.

وفي الآية دليل لمن تأملها على أنه لا يجوز لولاة الأمور أن يلزموا الناس بالحكم بخلاف ما يعلمونه من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وذلك لأن الله تعالى أوجب الرد إلى الله ورسوله عند التنازع، لو جاز إلزام الناس بالحكم بما يراه

ولاة الأمور لم يكن للأمر بالرجوع إلى الله ورسوله عند التنازع فائدة، ولهذا ثبت في صحيح مسلم عن عبدالرحمن بن أبزى أن رجلا أتى عمر فقال إني أجنبت فلم أجد الماء فقال لا تصل فقال عمار أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب وصليت فقال النبي ﷺ: « **إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك** » فقال عمر اتق الله يا عمار فقال عمار إن شئت لما جعل الله عليّ من حقك لا أحدث به أحدا فقال عمر نوليك ما توليت، فلم يلزمه عمر الأخذ بقوله، وما علمنا أن أحدا من الخلفاء الراشدين ألزم الحاكم أن يحكم بقوله مع أنه خلاف الحق في اعتقاد الحاكم. وقد نقل صاحب الفروع عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في ص٤٢٦ ج٦ ط.آل ثاني قوله: ليس لحاكم وغيره أن يبتدىء الناس بقهرهم على ترك ما يسوغ وإلزامهم برأيه واعتقاده اتفاقا أ هـ.

وكما أن حكم القاضي بخلاف ما تقتضيه نصوص الكتاب والسنة في اعتقاده حرام بالكتاب والسنة، فقد نقل ابن حزم أنهم أجمعوا على أنه لا يحل لحاكم ولا لمفت تقليد رجل، فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله ذكره عنه في الفروع ص٤٢١ ج٦ ونقل عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في ص٤٢٣ منه: يحرم الحكم والفتيا بالهوى إجماعا وبقول أو وجه من غير نظر في الترجيح إجماعا، ويجب أن يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه إجماعا وهذا يقتضي أن حكمه بخلاف ما يعتقده حرام بالإجماع .

وذكر أيضا في ص٤٤٦ منه بعد كلام طويل ـ وظهر مما سبق أنه لا يجوز أن يدع ما عنده من الشرع لقول أحد وفي ص٤٥٧ منه، وينقض حكمه بما لم يعتقده وفاقا وحكاه بعضهم إجماعا. وذلك لأن الحاكم بما لم يعتقد قد حكم بما يرى أنه باطل ليس عليه أمر الله ولا رسوله وقد قال النبي ﷺ: « **من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد** ». وقد نص الفقهاء رحمهم الله تعالى على أنه لا يجوز أن يقلده القضاء على أن يحكم بمذهب بعينه فإن فعل بطل الشرط وصحت الولاية كالشروط الفاسدة في البيع، قال القاضي في الأحكام السلطانية ص٤٧ ـ إذا كان المولّى على مذهب فشرط على من ولاه القضاء أن لا يحكم إلا بمذهبه فهذا شرط

باطل، وهل تبطل الولاية؟ نظرت: فإن لم يجعله شرطا فيها لكن أخرجه مخرج الأمر والنهي فالولاية صحيحة والشرط باطل، وإن أخرجه مخرج الشرط في عقد الولاية فهل يبطل العقد على روايتين بناء على البيع إذا قارنه شرط فاسد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجزء الخامس والثلاثين من مجموع ابن القاسم ص٣٦٧: ولكن إذا عرف الحق بخلاف قوله لم يجز ترك الحق الذي بعث الله به رسوله لقول أحد من الخلق، قال ص٣٧٤، وإن ترك المسلم عالما كان أو غير عالم ما علم من أمر الله ورسوله لقول غيره كان مستحقا للعذاب: قال ص٣٧٣ ـ ولو ضرب وحبس وأوذي بأنواع الأذى ليدع ماعلمه من شرع الله ورسوله الذي يجب اتباعه واتبع حكم غيره كان مستحقا لعذاب الله، بل عليه أن يصبر وإن أوذي في الله فهذه سنة الله تعالى في الأنبياء وأتباعهم. قال في ص٣٧٩ فالمفتي والجندي والعامي إذا تكلموا بالشيء بحسب اجتهادهم اجتهادا أو تقليدا قاصدين لاتباع الرسول بمبلغ علمهم لا يستحقون العقوبة بإجماع المسلمين، وإن كانوا قد أخطأوا خطأ مجمعا عليه، وإذا قالوا إنا قلنا الحق واحتجوا بالأدلة الشرعية لم يكن لأحد من الحكام أن يلزمهم بمجرد قوله ولا يحكم بأن الذي قاله هو الحق دون قولهم، بل يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة والحق الذي بعث الله به رسوله لا يغطى بل يظهر، فإن ظهر رجع الجميع إليه، وإلا سكت هذا عن هذا وهذا عن هذا. قال في ص٣٨٤ ـ وعمر بن الخطاب قد قال فيه النبي ﷺ إنه كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر... ومع هذا فما كان يلزم أحدا بقوله .

وبهذا تبين أنه لا يجوز لولي الأمر أن يلزم الناس بالحكم بقوله، ولا يجوز لأحد من الحكام أن يحكم بقول ولي الأمر، وهو يعتقد أنه مخالف ما جاء به الكتاب والسنة لما في ذلك من مخالفة النص والإجماع، وترتب المفاسد الكبيرة من تقديم قول الخلق على الحق واتباع الهوى وظلم الناس، وإحراجهم بإخراجهم عن الحكم بما يعتقدون أنه الحق أو تركهم أعمال القضاء والله الموفق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

٤٢ ـ الحكم بغير ما أنزل الله .

أقول وبالله تعالى أقول وأسأله الهداية والصواب :

إن الحكم بما أنزل الله تعالى من توحيد الربوبية لأنه تنفيذ لحكم الله الذي هو مقتضى ربوبيته وكمال ملكه وتصرفه، ولهذا سمى الله تعالى المتبوعين في غير ما أنزل الله تعالى أربابا لمتبعيهم فقال سبحانه ﴿ **اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أُمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون** ﴾ فسمى الله تعالى المتبوعين أربابا حيث جُعلوا مشرعين مع الله تعالى، وسمى المتبعين عبادا حيث أنهم ذلوا لهم وأطاعوهم في مخالفة حكم الله سبحانه.

وقد قال عدي بن حاتم لرسول الله ﷺ: إنهم لم يعبدوهم فقال النبي ﷺ: « **بلى إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم** ».

إذا فهمت ذلك فاعلم أن من لم يحكم بما أنزل الله وأراد أن يكون التحاكم إلى غير الله ورسوله وردت فيه آيات بنفي الإيمان عنه وآيات بكفره وظلمه وفسقه.

فأما القسم الأول فمثل قوله تعالى ﴿ **ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا * وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا * فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا * أولئك الذين يعلم الله مافي قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا * وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما * فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** ﴾.

فوصف الله تعالى هؤلاء المدعين للإيمان وهم منافقون بصفات :

الأولى: أنهم يريدون أن يكون التحاكم إلى الطاغوت، وهو كل ما خالف حكم الله تعالى ورسوله ﷺ، لأن ما خالف حكم الله ورسوله فهو طغيان واعتداء على حكم من له الحكم وإليه يرجع الأمر كله قال الله تعالى ﴿ **ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين** ﴾.

الثانية: أنهم إذا دعوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول صدوا وأعرضوا.

الثالثة: أنهم إذا أصيبوا بمصيبة بما قدمت أيديهم ومنها أن يعثر على صنيعهم جاءو يحلفون أنهم ما أرادوا إلا الإحسان والتوفيق كحال من يرفض اليوم أحكام الإسلام ويحكم بالقوانين المخالفة لها زعما منه أن ذلك هو الإحسان الموافق لأحوال العصر، ثم حذر سبحانه هؤلاء المدعين للإيمان المتصفين بتلك الصفات بأنه سبحانه يعلم ما في قلوبهم وما يكنونه من أمور تخالف ما يقولون، وأمر نبيه أن يعظهم ويقول لهم في أنفسهم قولا بليغا .

ثم بين أن الحكمة من إرسال الرسول أن يكون هو المطاع المتبوع لا غيره من الناس مهما قويت أفكارهم واتسعت مداركهم .

ثم أقسم تعالى بربوبيته لرسوله التي هيَ أخص أنواع الربوبية، والتي تتضمن الإشارة إلى صحة رسالته ﷺ، أقسم بها قسما مؤكدا أنه لا يصح الإيمان إلا بثلاثة أمور :

الأول: أن يكون التحاكم في كل نزاع إلى رسول الله ﷺ .

الثاني: أن تنشرح الصدور بحكمه ولا يكون في النفوس حرج وضيق منه .

الثالث: أن يحصل التسليم التام بقبول ما حكم به وتنفيذه بدون توان أو انحراف .

وأما القسم الثاني فمثل قوله تعالى: ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾، ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون** ﴾، ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون** ﴾.

وهل هذه الأوصاف الثلاثة تتنزل على موصوف واحد بمعنى أن كل من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر ظالم فاسق لأن الله تعالى وصف الكافرين بالظلم والفسق فقال تعالى: ﴿ **والكافرون هم الظالمون** ﴾ وقال تعالى ﴿ **إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون** ﴾ فكل كافر فهو ظالم فاسق؟

أو هذه الأوصاف تتنزل على موصوفين بحسب الحامل لهم على عدم الحكم بما أنزل الله؟ .

وهذا هو الأقرب عندي والله أعلم .

فنقول: من لم يحكم بما أنزل الله استخفافا به واحتقارا له واعتقادا أن غيره أصلح منه وأنفع للخلق فهو كافر كفرا مخرجا عن الملة .

ومن هؤلاء من يصنعون للناس تشريعات تخالف التشريعات الإسلامية لتكون منهاجا يسير الناس عليه، فإنهم لم يصنعوا تلك التشريعات المخالفة للشريعة الإسلامية إلا وهم يعتقدون أنها أصلح وأنفع للخلق، إذ من المعلوم بالضرورة العقلية والجبلة الفطرية أن الإنسان لا يعدل عن منهاج إلى منهاج يخالفه إلا وهو يعتقد فضل ما عدل إليه ونقص ما عدل عنه.

ومن لم يحكم بما أنزل الله وهو لم يستخف به ولم يحتقره ولم يعتقد أن غيره أصلح منه وأنفع للخلق وإنما حكم بغيره تسلطا على المحكوم عليه أو انتقاما منه لنفسه أو نحو ذلك، فهذا ظالم وليس بكافر وتختلف مراتب ظلمه بحسب المحكوم به ووسائل الحكم.

ومن لم يحكم بما أنزل الله لا استخفافا بحكم الله ولا احتقارا ولا اعتقادا أن غيره أصلح وأنفع للخلق وإنما حكم بغيره محاباة للمحكوم له أو مراعاة لرشوة أو غيرها من عرض الدنيا، فهذا فاسق وليس بكافر، وتختلف مراتب فسقه بحسب المحكوم به ووسائل الحكم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في من اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله أنهم على وجهين :

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل، ويعتقدون تحليل ما حرم وتحريم ما أحل الله اتباعا لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر وقد جعله الله ورسوله شركا .

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحليل الحرام وتحريم الحلال ـ كذا العبارة المنقولة عنه ـ ثابتا لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصي فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب .

وسؤالكم، هل هناك فرق بين المسألة المعينة التي يحكم بها القاضي وبين المسائل التي تعتبر تشريعا عاما ؟.

فجوابه أن هناك فرقا فإن المسائل التي تعتبر تشريعا عاما لا يتأتى فيها التقسيم السابق وإنما هي من القسم الأول فقط، لأن هذا المشرع تشريعا يخالف الإسلام إنما شرعه لاعتقاده أنه أصلح من الإسلام وأنفع للعباد كما سبقت الإشارة إليه .

والحكم بغير ما أنزل الله ينقسم إلى قسمين :

أحدهما: أن يستبدل هذا الحكم بحكم لله تعالى، بحيث يكون عالما بحكم الله ولكنه يرى أن الحكم المخالف له أولى وأنفع للعباد من حكم الله أو أنه مساو لحكم الله أو أن العدول عن حكم الله إليه جائز فيجعله القانون الذي يجب التحاكم إليه، فمثل هذا كافر كفرا مخرجا عن الملة لأن فاعله لم يرض بالله ربا ولا بمحمد رسولا ولا بالإسلام دينا، وعليه ينطبق قوله تعالى ﴿ **أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون** ﴾ وقوله ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾ وقوله ﴿ **ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم إسرارهم، فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم، ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم** ﴾ ولا ينفعه صلاة ولا زكاة ولا صوم ولا حج لأن الكافر ببعض الإسلام كافر به كله قال الله تعالى ﴿ **أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون** ﴾ وقال ﴿ **إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا، أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا** ﴾.

الثاني: أن يستبدل بحكم الله تعالى حكما مخالفا له في قضية معينة دون أن يجعل ذلك قانونا يجب التحاكم إليه فله ثلاث حالات :

الأولى: أن يفعل ذلك عالما بحكم الله تعالى معتقدا أن ما خالفه أولى منه وأنفع للعباد أو أنه مساو له أو أن العدول عن حكم الله إليه جائز، فهذا كافر كفرا مخرجا عن الملة لما سبق في القسم الأول .

الثانية: أن يفعل ذلك عالما بحكم الله معتقدا أنه أولى وأنفع لكن خالفه بقصد

الإضرار بالمحكوم عليه أو نفع المحكوم له، فهذا ظالم وليس بكافر وعليه يتنزل قول الله تعالى ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون** ﴾.

الثالثة: أن يكون كذلك لكن خالفه لهوى في نفسه ومصلحة تعود إليه، فهذا فاسق وليس بكافر وعليه يتنزل قول الله تعالى ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون** ﴾.

وهذه المسألة أعني مسألة الحكم بغير ما أنزل الله من المسائل الكبرى التي ابتلي بها حكام هذا الزمان، فعلى المرء أن لا يتسرع في الحكم عليهم بما لا يستحقونه حتى يتبين له الحق لأن المسألة خطيرة نسأل الله تعالى أن يصلح للمسلمين ولاة أمورهم وبطانتهم. كما أن على المرء الذي آتاه الله العلم أن يبينه لهؤلاء الحكام لتقوم عليهم الحجة وتبين المحجة، فيهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيي عن بينة، ولا يحقرن نفسه عن بيانه، ولا يهابن أحدا فيه فإن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

٤٣ ـ حكم الإقامة في بلاد الكفار .

جوابنا على هذه أن نقول إن الإقامة في أمريكا أو غيرها من بلاد الكفار خطر عظيم على دين المسلم وأخلاقه وسلوكه وآدابه، وقد شاهدنا وغيرنا انحراف كثير ممن أقاموا هناك فرجعوا بغير ما ذهبوا به رجعوا فساقا، وبعضهم رجع مرتدا عن دينه وكافرا به وبسائر الأديان والعياذ بالله حتى صاروا إلى الجحود المطلق والاستهزاء بالدين وأهله، السابقين منهم واللاحقين، ولهذا كان ينبغي بل يتعين التحفظ من ذلك ووضع الشروط التي تمنع من الهوىّ في تلك المهالك .

فالإقامة في بلاد الكفر لابد فيها من شرطين أساسيين:

الشرط الأول: أمن المقيم على دينه، بحيث يكون عنده من العلم والإيمان وقوة العزيمة ما يطمئنه على الثبات على دينه، والحذر من الانحراف والزيغ، وأن يكون مضمرا لعداوة الكافرين وبغضهم، مبتعدا عن موالاتهم ومحبتهم، فإن موالاتهم ومحبتهم مما ينافي الإيمان قال الله تعالى ﴿ **لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم** ﴾

الآية، وقال تعالى ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين، فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين** ﴾. وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أن من أحب قوما فهو منهم وأن المرء مع من أحب .

ومحبة أعداء الله من أعظم ما يكون خطراً على المسلم لأن محبتهم تستلزم موافقتهم واتباعهم أو على الأقل عدم الإنكار عليهم ولذلك قال النبي ﷺ: « **من أحب قوما فهو منهم** ».

الشرط الثاني: أن يتمكن من إظهار دينه، بحيث يقوم بشعائر الإسلام بدون ممانع، فلا يمنع من إقامة الصلاة والجمعة والجماعات إن كان معه من يصلي جماعة ومن يقيم الجمعة ولا يمنع من الزكاة والصيام والحج وغيرها من شعائر الدين، فإن كان لا يتمكن من ذلك لم تجز الإقامة لوجوب الهجرة حينئذ، قال في المغني ص٤٥٧ ج٨ في الكلام على أقسام الناس في الهجرة: أحدها من تجب عليه وهو من يقدر عليها ولا يمكنه إظهار دينه ولا تمكنه إقامة واجبات دينه مع المقام بين الكفار فهذا تجب عليه الهجرة لقوله تعالى ﴿ **إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا** ﴾ وهذا وعيد شديد يدل على الوجوب، ولأن القيام بواجب دينه واجب على من قدر عليه والهجرة من ضرورة الواجب وتتمته وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. أ هـ

وبعد تمام هذين الشرطين الأساسيين تنقسم الإقامة في دار الكفر أمريكا أو غيرها إلى أقسام:

القسم الأول: أن يقيم للدعوة إلى الإسلام والترغيب فيه فهـذا نوع من الجهـاد، فهـي فرض كفاية على من قدر عليها بشرط أن تتحقق الدعوة وأن لا يوجد من يمنع منها أو من الاستجابة إليها لأن الدعوة إلى الإسلام من واجبات الدين، وهي طريقة المرسلين وقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه في كل زمان ومكان فقال ﷺ: « **بلغوا عني ولو آية** ».

القسم الثاني: أن يقيم لدراسة أحوال الكافرين والتعرف على ما هم عليه من فساد العقيدة وبطلان التعبد وانحلال الأخلاق وفوضوية السلوك ليحذر الناس من الاغترار بهم ويبين للمعجبين بهم حقيقة حالهم، وهذه الإقامة نوع من الجهاد أيضا لما يترتب عليها من التحذير من الكفر وأهله المتضمن للترغيب في الإسلام وهديه لأن فساد الكفر دليل على صلاح الإسلام كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

لكن، لابد من شرط أن يتحقق مراده بدون مفسدة أعظم منه فإن لم يتحقق مراده بأن مُنِعَ من نشر ما هم عليه والتحذير منه فلا فائدة من إقامته، وإن تحقق مراده مع مفسدة أعظم مثل أن يقابلوا فعله بسب الإسلام ورسول الإسلام وأئمة الإسلام وجب الكف لقوله تعالى ﴿ **ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم كذلك زينا لكل أمة عملهم ثم إلى ربهم مرجعهم فينبئهم بما كانوا يعملون** ﴾.

ويشبه هذا أن يقيم في بلاد الكفر ليكون عينا للمسلمين ليعرف ما يدبروه للمسلمين من المكايد، فيحذرهم المسلمون كما أرسل النبي ﷺ حذيفة بن اليمان إلى المشركين في غزوة الخندق ليعرف خبرهم .

القسم الثالث: أن يقيم لحاجة الدولة المسلمة وتنظيم علاقاتها مع دولة الكفر كموظفي السفارات، فحكمها حكم ما أقام من أجله فالملحق الثقافي مثلا يقيم فيرعى شئون الطلبة ويراقبهم ويحملهم على التزام دين الإسلام وأخلاقه وآدابه فيحصل بإقامته مصلحة كبيرة يندرىء بها شر كبير .

القسم الرابع: أن يقيم لحاجة خاصة مباحة كالتجارة والعلاج فتباح الإقامة بقدر الحاجة وقد نص أهل العلم رحمهم الله على جواز دخول بلاد الكفار للتجارة وأثروا ذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم .

القسم الخامس: أن يقيم للدراسة وهي من جنس ما قبلها إقامة لحاجة لكنها أخطر منها وأشد فتكا بدين المقيم وأخلاقه، فإن الطالب يشعر بدنو مرتبته وعلو مرتبة معلميه، فيحصل من ذلك تعظيمهم والاقتناع بآرائهم وأفكارهم وسلوكهم فيقلدهم فيها إلا من شاء الله عصمته وهم قليل ثم إن الطالب يشعر أيضا بحاجته

إلى معلمه فيؤدى ذلك إلى التودد إليه ومداهنته فيما هو عليه من الإنحراف والضلال. والطالب في مقر تعلمه له زملاء يتخذ منهم أصدقاء يحبهم ويتولاهم ويكتسب منهم، ومن أجل خطر هذا القسم وجب التحفظ فيه أكثر مما قبله فيشترط فيه بالإضافة إلى الشرطين الأساسيين شروط:

الشرط الأول: أن يكون الطالب على مستوى كبير من النضوج العقلي الذي يميز به بين النافع والضار وينظر به إلى المستقبل البعيد فأما بعث الأحداث (صغار السن) وذوي العقول الصغيرة، فهو خطر عظيم على دينهم وخلقهم وسلوكهم، ثم هو خطر على أمتهم التي سيرجعون إليها وينفثون فيها السموم التي نهلوها من أولئك الكفار كما شهد ويشهد به الواقع، فإن كثيرا من أولئك المبعوثين رجعوا بغير ما ذهبوا به رجعوا منحرفين في ديانتهم وأخلاقهم وسلوكهم، وحصل عليهم وعلى مجتمعهم من الضرر في هذه الأمور ما هو معلوم مُشاهد، وما مثل بعث هؤلاء إلا كمثل تقديم النعاج للكلاب الضارية .

الشرط الثاني: أن يكون عند الطالب من علم الشريعة ما يتمكن به من التمييز بين الحق والباطل ومقارعة الباطل بالحق، لئلا ينخدع بما هم عليه من الباطل فيظنه حقا أو يلتبس عليه أو يعجز عن دفعه، فيبقى حيران أو يتبع الباطل، وفي الدعاء المأثور اللهم أرني الحق حقا وارزقني اتباعه وأرني الباطل باطلا وارزقني اجتنابه ولا تجعله ملتبسا عليَّ فأضلّ .

الشرط الثالث: أن يكون عند الطالب دين يحميه ويتحصن به من الكفر والفسوق. فضعيف الدين لا يسلم مع الإقامة هناك إلا إن يشاء الله وذلك لقوة المهاجم وضعف المقاوم فأسباب الكفر والفسوق هناك قوية وكثيرة متنوعة فإذا صادفت محلا ضعيف المقاومة عملت عملها .

الشرط الرابع: أن تدعوا الحاجة إلى العلم الذي أقام من أجله. بأن يكون في تعلمه مصلحة للمسلمين ولا يوجد له نظير في المدارس في بلادهم فإن كان من فضول العلم الذي لا مصلحة فيه للمسلمين أو كان في البلاد الإسلامية من المدارس نظيره لم يجز أن يقيم في بلاد الكفر من أجله لما في الإقامة من الخطر على الدين والأخلاق وإضاعة الأموال الكثيرة بدون فائدة .

القسم السادس: أن يقيم للسكنى وهذه أخطر مما قبلها وأعظم لما يترتب عليها من المفاسد بالإختلاط التام بأهل الكفر وشعوره بأنه مواطن ملتزم بما تقتضيه الوطنية من موادة وموالاة وتكثير لسواد الكفار، ويتربى أهله بين أهل الكفر، فيأخذون من أخلاقهم وعاداتهم، وربما قلدوهم في العقيدة والتعبد ولذلك جاء في الحديث عن النبي ﷺ: « **من جامع المشرك وسكن معه فهو مثله** ». وهذا وإن كان ضعيف السند لكن له وجهة من النظر فإن المساكنة تدعو إلى المشاكلة، وعن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « **أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا يا رسول الله ولم قال لا تراءي نارهما** » رواه أبو داود والترمذي وأكثر الرواة رووه مرسلا عن قيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ قال الترمذي سمعت محمدا يعني البخاري يقول: الصحيح حديث قيس عن النبي ﷺ مرسل أ هـ.

وكيف تطيب نفس مؤمن أن يسكن في بلاد كفار تعلن فيها شعائر الكفر ويكون الحكم فيها لغير الله ورسوله وهو يشاهد ذلك بعينيه ويسمعه بأذنيه ويرضى به بل ينتسب إلى تلك البلاد ويسكن فيها بأهله وأولاده ويطمئن إليها كما يطمئن إلى بلاد المسلمين مع ما في ذلك من الخطر العظيم عليه وعلى أهله وأولاده في دينهم وأخلاقهم .

هذا ما توصلنا إليه من حكم الإقامة في بلاد الكفر نسأل الله أن يكون موافقا للحق والصواب .

٤٤ ـ موالاة الكفار .

إن موالاة الكفار بالموادة والمناصرة واتخاذهم بطانة حرام منهي عنها بنص القرآن قال الله تعالى ﴿ **لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله** ﴾ وقال تعالى ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء واتقوا الله إن كنتم مؤمنين** ﴾ وقال تعالى ﴿ **ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن**

يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين ﴾ وقال تعالى ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا** ﴾ وأخبر أنه إذا لم يكن المؤمنون بعضهم أولياء بعض والذين كفروا بعضهم أولياء بعض، ويتميز هؤلاء عن هؤلاء فإنها تكون فتنة في الأرض وفساد كبير .

ولا ينبغي أبدا أن يثق المؤمن بغير المؤمن مهما أظهر من المودة وأبدى من النصح فإن الله تعالى يقول عنهم ﴿ **ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء** ﴾ ويقول سبحانه لنبيه ﴿ **ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم** ﴾ والواجب على المؤمن أن يعتمد على الله في تنفيذ شرعه، وأن لا تأخذه فيه لومة لائم، وأن لا يخاف من أعدائه فقد قال الله تعالى ﴿ **إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين** ﴾ وقال ﴿ **فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين** ﴾.

وقال ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم** ﴾.

والله الموفق والحمد لله رب العالمين .

٤٥ ـ هل كان النبي ﷺ يقرأ ويكتب في آخر حياته .

سؤالكم عن مستند القول إنه ﷺ في آخر حياته يقرأ ويكتب فمستنده عند القائل به مفهوم قوله تعالى ﴿ **وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون** ﴾ فإن قوله من قبله قيد للنفي في قوله وما كنت، فيكون مفهومه الإثبات فيما بعد نزول القرآن عليه. وكذلك استندوا إلى ما ثبت في صحيح البخاري ص٣٠٣ ج٥ الفتح من حديث البراء بن عازب في قصة صلح الحديبية أن النبي ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: « **أمح رسول الله قال لا والله لا أمحوك أبدا فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب** » إلى آخر القصة ورواه أيضا في باب عمرة القضاء: ص٤٩٩ ج٧ قال فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب وذكر تمام القصة .

فهذه الآية والحديث بروايتيه مستند هؤلاء قالوا وهذا لا ينافي أن يكون رسول الله ﷺ أميا فإنه من الأميين كما قال الله تعالى ﴿ **هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين** ﴾.

قالوا والمحذور الذي يخشى منه بكونه قاريء كاتب إنما يكون قبل الرسالة، أما بعدها فقد ثبتت الرسالة وزال المحذور بمجيء هذا القرآن العظيم الذي لم يسبقه تلاوة لكتاب ولا كتابة بيمين. قالوا وأما وصف النبي ﷺ بكونه أميا فالمراد به قبل الرسالة لقوله ﴿ **من قبله** ﴾ في آية ﴿ **وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون** ﴾. أو المراد أنه من الأميين كما سبق .

قالوا وأما اتخاذ النبي ﷺ كتبة فهذا لا يمنع أن يكون هو كاتبا كما هو ظاهر فإن الإنسان قد يتخذ كتبة بين يديه وإن كان يعرف الكتابة .

وقد ذهب إلى القول بأن النبي ﷺ كان يكتب ويقرأ بعد نزول القرآن جماعة، منهم أبو ذر الهروي وأبو الوليد الباجي وأبو الفتح النيسابوري وآخرون، قال القرطبي ص٣٥٣ ج١٣: العقل لا يحيلها وليس في الشريعة قاطع يحيلها .

وقد توسط قوم فقالوا إن النبي ﷺ: كتب يوم الحديبية فقط من آيات الله تعالى أو إنه كان يكتب الشيء اليسير مثل اسمه ونحوه وهذا لا ينافي أن يكون أميا .

هذا ما اطلعنا عليه من كلام أهل العلم والله أعلم بحقيقة الحال .

٤٦ ـ الحكمة في تعدد زوجات النبي ﷺ .

من المعلوم أن النبي ﷺ بشر أكرمه الله تعالى بالنبوة والرسالة إلى الناس كافة وأن اتصافه بما تقتضيه الطبيعة البشرية من الحاجة إلى الأكل والشرب والنوم والبول والغائط ومدافعة البرد والحر، والمحدود من التمتع بالنكاح وأطايب المأكول والمشروب وغيرها من مقتضيات الطبيعة البشرية لا يقدح في نبوته ورسالته بل قد قال الله له ﴿ **قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب** ﴾ وقال ﷺ عن نفسه: « **إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون** » وانتفاء علم الغيب

وطرو النسيان على العلم قصور في مرتبة العلم من حيث هو علم، لكن لما كان من طبيعة البشر الذي خلقه الله ضعيفا في جميع أموره لم يكن ذلك قصورا في مقام النبوة ونقصا في حق النبي ﷺ، ولا ريب أن شهوة النكاح من طبيعة الإنسان فكمالها فيه من كمال طبيعته، وقوتها فيه تدل على سلامة البنية واستقامة الطبيعة، ولهذا ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال كنا نتحدث أنه ـ يعني النبي ﷺ ـ أُعطي قوة ثلاثين ـ يعني على النساء ـ وهذا والله أعلم ليتمكن من إدراك ما أحل الله له منهن بلا حصر ولا مهر ولا ولي فيقوم بحقوقهن ويحصل بكثرتهن ما حصل من المصالح العظيمة الخاصة بهن والعامة للأمة جميعا، ولولا هذه القوة التي أمده الله بها ما كان يدرك أن يتزوج بكل هذا العدد أو يقوم بحقهن من الإحسان والعشرة .

ولو فرض أن النبي ﷺ تزوج امرأة لمجرد قضاء الوطر من الشهوة والتمشي مع ما تقتضيه الفطرة بل الطبيعة، لم يكن في ذلك قصور في مقام النبوة ولا نقص في حقه ﷺ، كيف وقد قال ﷺ: « **تنكح المرأة لأربع لمالها وحسبها وجمالها ودينها فاظفر بذات الدين** »**بل قد قال الله له ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن ﴾** لكننا لا نعلم حتى الآن أن رسول ﷺ تزوج امرأة لمجرد قضاء الوطر من الشهوة،ولو كان كذلك لاختار الأبكار الباهرات جمالا الشابات سنا كما قال لجابر رضي الله عنه حين أخبره أنه تزوج ثيبا قال فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك،وفي رواية وتضاحكها وتضاحكك،وفي رواية مالك وللعذارى ولعابها،رواه البخاري وإنما كان زواجه ﷺ إما تأليفا أو تشريعا أو جبرا أو مكافأة أو غير ذلك من المقاصد العظيمة،وقد أجملها في فتح الباري ص١١٥ ج٩ المطبعة السلفية حيث قال (والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة في استكثاره من النساء عشرة أوجه:

إحداها: أن يكثر من يشاهدأحواله الباطنة فينفي عنه ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك .

ثانيها: لتتشرف به قبائل العرب بمصاهرته فيهم .

ثالثها: الزيادة في تألفهم لذلك .

رابعها: الزيادة في التكليف حيث كلف أن لا يشغله ما حبب إليه منهن عن المبالغة في التبليغ .

خامسها: لتكثر عشيرته من جهة نسائه فتزداد أعوانه على من يحاربه .

سادسها: نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يختفي مثله .

سابعها: الاطلاع على محاسن أخلاقه الباطنة فقد تزوج أم حبيبة وأبوها يعاديه وصفية بعد قتل أبيها وعمها وزوجها،فلو لم يكن أكمل الخلق في خلقه لنفرن منه، بل الذي وقع أنه كان أحب إليهن من جميع أهلهن .

ثامنها: ما تقدم مبسوطا من خرق العادة له في كثرة الجماع مع التقلل من المأكول والمشروب وكثرة الصيام والوصال،وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم،وأشار إلى أن كثرته تكسر شهوته فانخرقت هذه العادة في حقه ﷺ .

تاسعها، وعاشرها: ما تقدم عن صاحب الشفاء من تحصينهن والقيام بحقوقهن. أهـ

قلت الثامنة حاصلة لأن الله أعطاه قوة ثلاثين رجلا كما سبق، وثم وجه حادي عشر وهو إظهار كمال عدله في معاملتهن لتتأسى به الأمة في ذلك .

وثاني عشر: كثر انتشار الشريعة، فإن انتشارها من عدد أكثر من انتشارها من واحدة .

وثالث عشر: جبر قلب من فات شرفها كما في صفية بنت حيي وجويرية بنت الحارث سيد بني المصطلق .

ورابع عشر: تقرير الحكم الشرعي وانتشال العقيدة الفاسدة التي رسخت في قلوب الناس من منع التزوج بزوجة ابن التبني كما في قصة زينب، فإن اقتناع الناس بالفعل أبلغ من اقتناعهم بالقول. وانظر اقتناع الناس بحلق النبي ﷺ رأسه في الحديبية ومبادرتهم بذلك حين حلق بعد أن تباطأوا في الحلق مع أمره لهم به .

وخامس عشر: التأليف وتقوية الصلة كما في عائشة وحفصة فإن النبي ﷺ شد صلته بخلفائه الأربعة عن طريق المصاهرة مع ما لبعضهم من القرابة الخاصة،

فتزوج ابنتي أبي بكر وعمر وزوج بناته الثلاث بعثمان وعليّ رضي الله عن الجميع .

فسبحان من وهب نبيه ﷺ هذه الحكم، وأمده بما يحققها قدرا وشرعا، فأعطاه قوة الثلاثين رجلا، وأحل له ما شاء من النساء يرجي من يشاء منهن ويؤوي إليه من يشاء، وهو سبحانه الحكيم العليم، وأما عدم تزوجه بالواهبة نفسها فلا يدل على تزوج من سواها لمجرد الشهوة وقضاء وطر النكاح.

وأما ابنة الجون فلم يعدل عن تزوجها، بل دخل عليها وخلا بها ولكنها استعاذت بالله منه، فتركها النبي ﷺ: « **وقال لقد عذت بعظيم الحقي بأهلك** » ولكن هل تزوجها النبي ﷺ لمجرد جمالها وقضاء وطر النكاح أو لأمر آخر؟ إن كان لأمر آخر سقط الاستدلال به على أن النبي ﷺ كان يتزوج لمجرد قضاء الوطر، وإن كان لأجل قضاء الوطر فإن من حكمة الله تعالى أن حال بينه وبين هذه المرأة بسبب استعاذتها منه .

وأما سودة رضي الله عنها فقد خافت أن يطلقها النبي ﷺ لكبر سنها، فوهبت يومها لعائشة وخوفها منه لا يلزم منه أن يكون قد هم به، وأما ما روي أنه طلقها بالفعل فضعيف لإرساله .

وأما زواجه ﷺ بزينب فليس لجمالها بل هو لإزالة عقيدة سائدة بين العرب وهي امتناع الرجل من تزوج مفارقة من تبناه، فأبطل الله التبني وأبطل الأحكام المترتبة عليه عند العرب، ولما كانت تلك العقيدة السائدة راسخة في نفوس العرب كان تأثير القول في اقتلاعها بطيئا، وتأثير الفعل فيها أسرع، فقيض الله سبحانه بحكمته البالغة أن يقع ذلك من النبي ﷺ في تزوجه بمفارقة مولاه زيد بن حارثة الذي كان تبناه من قبل ليطمئن المسلمون إلى ذلك الحكم الإلهي، ولا يكون في قلوبهم حرج منه وقد أشار الله تعالى الى هذه الحكمة بقوله تعالى ﴿ **فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا وكان أمر الله مفعولا** ﴾ ثم تأمل قوله تعالى ﴿ **زوجناكها** ﴾ فإنه يُشعر بأن تزويجها إياه لم يكن عن طلب منه أو تشوق إليه، وإنما هو قضاء من الله لتقرير الحكم الشرعي وترسيخه وعدم الحرج منه، وبهذا يُعرف بطلان ما يروى

أن النبي ﷺ أتى زيدا ذات يوم لحاجة، فرأى زينب فوقعت في نفسه وأعجبه حسنها، فقال: « **سبحان الله مقلب القلوب** » فأخبرت زينب زيدا بذلك ففطن له، فكرهها وطلقها بعد مراجعة النبي ﷺ وقوله أمسك عليك زوجك واتق الله، فهذا الأثر باطل مناقض لما ذكر الله تعالى من الحكمة في تزويجها إياه، وقد أعرض عنه ابن كثير رحمه الله فلم يذكره وقال أحببنا أن نضرب عنها أي عن الآثار الواردة عن بعض السلف صفحا لعدم صحتها فلا نوردها، ويدل على بطلان هذا الأثر أنه لا يليق بحال الأنبياء فضلا عن أفضلهم وأتقاهم لله عز وجل، وما أشبه هذه القصة بتلفيق قصة داود عليه الصلاة والسلام وتحيله للتزوج بزوجة من ليس له إلا زوجة واحدة على ما ذكر في بعض كتب التفسير عند قوله تعالى ﴿ **وهل أتاك نبأ الخصم** ﴾ إلى آخر القصة فإن من علم قدر الأنبياء وبعدهم عن الظلم والعدوان والمكر والخديعة علم أن هذه القصة مكذوبة على نبي الله داود عليه الصلاة والسلام، والحاصل أنه وإن جاز للنبي ﷺ أن يتزوج لمجرد قضاء الوطر من النكاح وجمال المرأة، وأن ذلك لا يقدح في مقامه فإننا لا نعلم أن النبي ﷺ تزوج زواجا استقرت به الزوجة وبقيت معه من أجل هذا الغرض. والله أعلم والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

٤٧ ـ ما صحة ما قيل عن زواج النبي ﷺ زينب ؟

ج ـ وأما قصة زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش فإنها كانت بنت عمته، فزوجها زيد بن حارثة، وكان النبي ﷺ قد تبناه، وكان من المشهور عندهم أن التبني كابن الصلب في أنه يحرم على من نسب إليه أن يتزوج امرأته، فلما أبطل الله تعالى بنوة التبني بقوله: ﴿ **وما جعل أدعياءكم أبناءكم** ﴾ وأبطل حكم تحريم زوجته بقوله: ﴿ **وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم** ﴾ أراد الله تعالى بحكمته أن يتبين بطلان ذلك بالفعل. فجاء زيد إلى رسول الله ﷺ يستأذنه في فراق زينب فقال له رسول الله ﷺ: (أمسك عليك زوجك واتق الله) وأخفى في نفسه أنها ستكون زوجة له لو طلقها، ولكن زيدا صمم على فراقها، فلما انتهت عدتها زوج الله نبيه بها وهذا الذي أبداه الله تعالى من تزويجه إياها هو الذي كان يخفيه النبي

ﷺ لأن الله تعالى وعد في هذه القصة أن يبدي ما كان النبي ﷺ يخفيه في نفسه، ولم يبد الله لنا سوى تزويجه بها ولو كان يخفي شيئا آخر لبينه الله عز وجل لأن وعد الله لا يخلف.

وبهذا تبين بطلان دعوى أن النبي ﷺ كان يخفي حبها، إذ لو كان ذلك لبينه الله تعالى. قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: (وقد ذكر ابن أبي حاتم وابن جرير ههنا آثارا عن بعض السلف أحببنا أن نضرب عنها صفحا لعدم صحتها، فلا نوردها، وقد روى الامام أحمد ههنا أيضا حديثا من رواية حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه فيه غرابة تركنا سياقه أيضا) أهـ كلامه رحمه الله تعالى ونعم ما فعل جزاه الله تعالى خيرا.

٤٨ ـ هل تصح القصة التي ذكرت عن داود عليه السلام بأنه عشق زوجة قائد جيشه ؟

ج ـ هذه قصة ذكرها بعض المفسرين للآيات التي ذكرت في سؤالك، ولكنها قصة باطلة كذب لا تليق بمقام آحاد المؤمنين فضلا عن أحد النبيين المرسلين، ولا يجوز لأحد أن يعتقد وقوع هذه القصة منه لأنها قدح في نبي من أنبياء الله عز وجل. ومعنى الآيات أن الله تعالى قص على نبيه محمد ﷺ هذه القصة في خصمين تسوروا المحراب على نبي الله تعالى داود، وكأنه اختلى للعبادة مع حاجة هذين الخصمين، ولهذا تسوروا المحراب لأن الباب مغلق. فقص أحد الخصمين عليه القصة فحكم له، وكأنه عليه الصلاة والسلام حكم له قبل سماع حجة خصمه ليعود إلى محرابه، ثم تبين له أن الله تعالى فتنه أي اختبره بهذه القصة فاستغفر الله تعالى وسجد لله توبة إلى الله تعالى وإنابة فغفر الله له. ووجه الاختبار والله أعلم أنه اختبى واختلى بمحرابه مع حاجة الناس إلى حكمه بينهم فأراد الله عز وجل أن يختبره بهذين الخصمين.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة